

٧٠ ديار

٧٠

٧٠

هذا من العزية للجماعة الازهرية
تأليف سيدي أبي الحسن الشاذلي شارح الرسالة
في مذهب الامام مالك

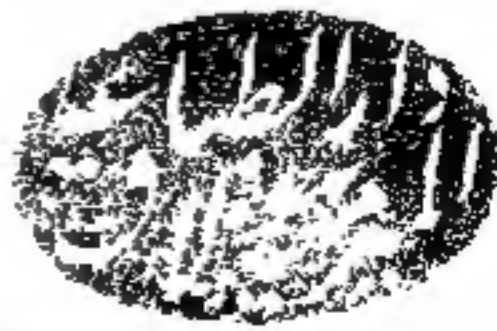
(وبهامشه الكواكب الدرية للفقير عبد المجيد الشرنوبلي الازهرى)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

حمد لمن خص بالعز الحقيقى من اجتهاد وفقه بتوفيقه في دينه الحنيفى من ارتضاه
وصلاة وسلاما على سيدنا محمد افضل المخلوقين القائل من يرد الله به خيرا يفقهه
في الدين وعلى آله الهادين واصحابه وجميع التابعين (أما بعد) فيقول الفقير
الى مولاه الغنى عبد المجيد الشرنوبلي الازهرى وفقه الله لخير العمل وعصمه من الخطأ
والزلل لما كان علم الفقه من أنفس ما ينافس في تحصيله المتنافسون وأفضل
ما يتقرب به الى الله تعالى المتقربون وكانت المقدمة العزية للجماعة الازهرية
محتوية على غرر الفوائد وجامعة مع صغر حجمها محاسن الفرائد أردت أن أضبطها
لاخوانى المتدئين وأقتصر على حل معناها ليكونوا يحفظوها وفهم معانيها مستغلين
فان من حفظ المتن فقد حاز الفنون وبأدب بطبعها ليفتح لهم باب التقريب
ويكون لى من دعاء من اشتغل بها أو فر نصيب فانها كانت قبل ذلك عزيزة الوجود
وأرجو أن يكون نفع الاخوان هو المقصود

والله بمنحنا عزاً بحسن حلّى * عزية الفضل حتى نذكر الأمل
ويفتح الباب من كل الوجه لنا * لتجمع الحسنيين العلم والعمل
بجاه طه الذى أنواره سطعت * وبدر طلائعته بين الورى كـ

(وهذه طبعة ثانية بهية) قد اكتسبت بعز يد التنقيح والتصحيح أبهى من
وناهيك أنما طبعة بولاق مصر الاميرية في ظل الحضرة الخديوية العباسية مشمولة
بنظر وكيلها حضرة محمد بك حسنى ذى الاخلاق المرضية في سنة ١٣١٤ هجرية
على صاحبها أكل الصلاة وأتم التحية ما
(بتصحيح مؤلفه)



قوله (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بها ابتداء حقيقة وبالجملة ابتداء إضافيا تأسيا بالقرآن
وعلا بـكل من حديثي البسمة والجملة فإنه ورد كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن
الرحيم فهو أئبر وورد كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالجملة فهو أقطع وقوله ذي بال أي
صاحب حال يهتم به شرعا فخرج الحرام والمكروه والأبتر بمعنى الأقطع أي متطوع الذنب
والمراد هنا أنه يكون ناقصا وقليل البركة ولو تم حسا (رب) يطلق على خمسة عشر معنى جها
السماع في قوله قريب محيط مآلك ومدير * مرب كدير الخبير والمول للزم
وخالقنا المعبود جابر كسرنا * ومصلحنا والصاحب الثابت القدم
وجامعنا والسيد أحفظ فهذه * معان أنت للرب فادع لمن نظم
(وأشهد) أي أقرب لسانى وأذن عن قلبي أنه لا اله (٣) أي لا معبود بحق موجود إلا الله (محمد)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا اله إلا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله
عليه وسلم وعلى سائر الأنبياء والمرسلين وآل كل
والتابعين لهم باحسان إلى يوم الدين ﴿أما بعد﴾

علم منقول من اسم مفعول الفعل
المضعف سماه به جده عبد المطلب رجاء
أن يكثر جده الخلق له وقد حقق الله رجاءه
ولشرف وصف العبودية أطلقه الله
عليه في أشرف المواطن بقوله سبحانه
الذى أسرى بعبده وبقوله الحمد لله الذى
أنزل على عبده الكتاب والرسول انسان
ذكر من بنى آدم أوحى اليه بشرع وأمر
بتبليغه وقد عمت رسالته الانس والجن
والملائكة لكنهم للملائكة تشريف

لا تكليف لانهم معصومون من المخالفة (صلى الله عليه وسلم) هما واجبان في العزيمة كالجد
والشهادتين ومستحبان فيما عداها والصلاة من الله على نبيه الرحمة المقرونة بالتعظيم ومن
غيره التضرع والدعاء والسلام التحية التى تليق بجنايه العظيم وفي الحديث من صلى على
في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمى في ذلك الكتاب وتكره الصلاة عليه في مواضع
مجموعة في قول بعضهم ذبح عطاس أو جاع عشرة * وتعجب أو شهرة ببيع
أو حاجة الانسان فاعلم عندها * كرهوا الصلاة على أجل شفيح
أو عند حمام أو كل مثله * ومواضع الاقدار للترفيه
وزاد التثاني (وعلى سائر) أي باقى الأنبياء جمع نبي وهو انسان ذكر من بنى آدم أوحى اليه بشرع وان لم

يؤمر بتبليغه فعطف المرسلين على الانبياء من عطف الخاص على العام والمراد بالآل في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا والاغنياء في التابعين بيوم الدين باعتبار المجموع فلا يرد أنه لا يظهر باعتبار أتباع غير تبيين والمراد بقرب يوم الدين فان الساعة لا تقوم الا على لكع ابن لكع أي كافر ابن كافر (أبو الحسن) هو الامام الجليل شارح الرسالة وكفى نفسه لان الشخص اذا اشتهر بكنية أو لقب لم يكن ذلك من تركية النفس ولد بالقاهرة سنة ٨٥٧ وتوفي سنة ٩٣٩ ودفن بباب الوزير (ولو اديه) بكسر الدال (٣) أولى من فتحها يشمل الاجداد والجدات (وسائر

أهل السنة) فيه ميل الى ترجيح مذهب الاشاعرة من جواز غفران الذنوب لجميع أفراد المؤمنين وتخلف الوعيد بعد كرم الانقضا وقالت الماتريدي لا بد من تحقق الوعيد ولو في واحد (مقدمة) بكسر الدال أي مقدمة على غيرها من الكتب أو مقدمة لمن اشتغل بها على غيره فهي من قدم اللازم بمعنى تقدم أو المتعدي (في مسائل) جمع مسألة وهي مطلوب خبري يبرهن عليه في ذلك العلم أي يقام عليه الدليل كقولك النية واجبة (وغير ذلك) أي كاحكام المعاملات (على مذهب) أي جائية على ما ذهب اليه الامام مالك من الاحكام من مجيء

فيه قول العبد الفقير الى الله تعالى أبو الحسن على المالك الشاذلي غفر الله له ولوالديه ومشايعه واخوانه وسائر أهل السنة المحمدية هذه مقدمة في مسائل من العبادات وغير ذلك على مذهب الامام مالك بن أنس رحمه الله تعالى لينتفع بها ولدان ونحوهم إن شاء الله تعالى تلخصها من كتابي المسمى بعمدة السالك على مذهب الامام مالك في العبادات وغير ذلك * وسميتها بالمقدمة العزبية للجماعة الازهرية مشتملة على أحد عشر بابا

الباب الأول في الطهارة

البعض على الكل (الولدان) جمع ولد ونحوهم من بلغ ولم يتعلم (تلخصها) أي اختصرتها وهذبها (العزبية) إشارة الى أن من عمل بما فيها حصل له العز وخص بها الجماعة الازهرية أي سكان الازهر المعمور لانهم أولى من غيرهم فان فضله مشهور وقد أنشأه جوهر القائد عصر القاهرة سنة ٣٥٩ وهو أول مسجد أسس بها (مشتملة) حال لازمة من ضمير سميتها أو يكفي التغاير بين المشتمل والمشمول عليه بالأجمال والتفصيل (الباب) هو في الاصطلاح اسم لطائفة من المسائل المشتركة في أمر يشهاها وانما يثبت الكتب ليكون ذلك تنشيطا للطالب وأسهل في وجدان المسائل (في الطهارة) أي ما يتعلق بها وجودا وعدما كالنواقض وفصل النجس وهي

صفة حكمة توجب أى تسبب لموصوفها أى المتصف بها جواز استحالة الصلابة أى الموصوف
 ان كان توباً أو فيه ان كان مكاناً أو له ان كان شخصاً مكلفاً أم لا قالاً وليان من خبث والاخيرة
 من حدث والمعرف الطهارة التى يحصلها الشخص فى نفسه لنفسه فلا يرد طهارة الميت فانها
 توجب الصلابة عليه لاله (ماء طهوراً) المراد به ماء المطر والندى ولو تغير بخضرة الزرع لانه
 كالتغير بالقرار وكذلك الثلج والبرد والجليد ولو ناب بعلاج وأصل ماء البحار والآبار من السماء
 لقوله تعالى وأزلنا من السماء ماء بقدر فأسكاه (ع) فى الارض أى بعضه على ظهرها وهو ماء

قال الله تعالى وأزلنا من السماء ماء طهوراً الماء
 الطهور ما كان طاهراً فى نفسه مطهراً لغيره كماء
 البحر والبيتر والمطر اذا لم يتغير شئ من أوصافه
 الثلاثة وهى اللون والطعم والريح بما ينفك عنه
 غالباً كاللبن والعسل والبول والعدرة فان تغير
 شئ من أوصافه الثلاثة بما ذكر ونحوه فلا يصح
 الوضوء منه ولا الغسل ولا الاستنجاء والتغير
 بالطاهر طاهر غير طهور يستعمل فى العادات ولا
 يستعمل فى العبادات والتغير بالنجس نجس
 لا يستعمل فى شئ من العادات ولا فى شئ من
 العبادات واذا تغير بما هو من قراره كالتراب والملح

البحار وبعضه فى بطنها وهو ماء الآبار
 كما قال تعالى فلا يكذب مع فى الارض
 (كماء البحر) أى ولو لم يحا أجاجاً لما فى
 الحديث هو الطهور ماؤه الحل ميتته
 (والبيتر) أى ولو يترز من ميل يستحب
 الوضوء والغسل منه لطاهر البدن وتكره
 ازالة النجاسة به تشرى به الله (من أوصافه)
 أى ما ذكر من ماء البحر والبيتر والمطر
 (وهى اللون) أثبت للماء لونا وهو التحقيق
 وهو فى الغالب البياض اذا فرغ فى الهواء
 ولا ريح له فالمراد بطرق ريح لم تكن
 (كاللبن والعسل) وهما طاهران
 والبول والعدرة وهما نجسان (فان
 تغير شئ) أى تحقيقاً ووطناً (بما ذكر)
 أى مما يسله الطهورة أو الطاهرية

وأما لوطن أن المغير لا يضر كالتراب فانه يكون باقياً على الطهورة ولو كان الظن غير قوى
 (ونحوه) أى كالزعفران والدم (ولا الاستنجاء) أى ولا ازالة النجاسة واذا انجرت الاناء ووضع
 فيه الماء قبل ذهاب الدخان وتغير به منع استعماله فى العبادات وأما بعد ذهابه وتغير بالرائحة
 الباقية فى جرم الاناء ففيه قولان مرجحان ولا يجوز التطهير بعاء جعل فى الفم حيث مازجه
 الريق ولا يضر تغير ريح الماء بالقطران ولو لم يكن دباغاً ويضر تغير اللون والطعم ما لم يكن دباغاً
 (فى العبادات) أى كحجر وطبخ (فى العبادات) أى كوضوء وازالة نجاسة (والملح) أى
 والكبريت والزرنج والشب والنحاس والحديد ولو طرح ذلك قصد ابعاده عن صار فى أبدى

الناس وانما لم يحجز التيمم عليه حيثئذ لانه طهارة ضعيفة (والنورة) بضم النون ما يزال به الشعر
 (كالطحلب) هو شئ أخضر يعلو على وجه الماء الذي طال مكثه فلا يضر التغير به ولو فصل
 منه ثم ألقى فيه أو في ماء آخر ما لم يطبخ وأما الملح فلا يضر اذا طبخ في الماء وكذا لا يضر التغير
 بالسبك الحلي أو خثرته على الراجح (كآنية) جمع آناء وليس الجمع مراداف كان الأولى كآناء
 الوضوء (وآنية الغسل) هي قليلة بالنسبة للتوضي أيضا (نجاسة) أي وأما الوضوء طاهر ولم
 يغيره فلا يكره استعماله وانما كره استعمال ما حلت النجاسة من إعادة القول بأن قليل الماء ينحسه
 قليل النجاسة وان لم يغيره وان كان ضعيفا جدا لغير خلق الله الماء طهورا لا ينحسه الا ما غير لونه
 أو طعمه أو ريحه والماء اسم جنس (٥) إفرادي يصدق على القليل والكثير (والماء) أي

والنورة أو ما تولد منه كالطحلب أو بطول المكث
 فانه لا يضر ويستعمل في العادات والعبادات واذا
 وقع في الماء القليل كآنية الوضوء للتوضي وآنية
 الغسل للغسل نجاسة ولم يغيره فانه يصح التطهير به
 لكن يكره اذا وجد غيره والماء المستعمل في
 الوضوء والغسل طهور يكره التطهير به مع وجود
 غيره وفي المستعمل في غيره كالمستعمل في التبرد
 وغسل الجمعة قولان بالكراهة وعدمها
 (فصل) كل شئ فهو طاهر آدميا أو غيره

اليسير (يكره التطهير به) أي يكره فوله
 فيما لا يفعل الا بالماء الطهور فيشمل
 الوضوء لزيارة الاولياء وازالة حكم النجس
 وأما غسل الاواني والثياب الطاهرة به
 فلا يكره كما لا يكره المستعمل فيها وانما
 كره الماء اليسير المستعمل في رفع حدث أو
 حكم نجس من إعادة القول بعدم طهوريته
 وهو ما تقاتر من الأعضاء ثم يجتمع في
 قصيرة مثلا أو كان في آناء وغسل يديه
 به وذلك كها فيه لا خارج بناء على ما السند
 من أنها لا تسمى غسلة الا مع ذلك
 وتقيد الماء باليسير للاحتراز من الكثير
 وهو ما زاد عن آنية المغتسل فلا كراهة

في استعماله بعد ذلك وكذا الوضوء على اليسير ماء صيره كثيرا (في غيره) أي ما ذكر من الوضوء
 والغسل (كالمستعمل في التبرد) الاظهر فيه عدم الكراهة (وغسل الجمعة) الأرجح فيه
 الكراهة ومثله غسل العيدين والاسرام والاضحية المستحبة ولما قدم أن المغير للماء قسمان
 طاهر ونجس احتاج لبيان الاعيان الطاهرة والنجسة فقال (فصل كل شئ الخ) والفصل
 في الاصطلاح اسم لطائفة من مسائل الفن مندرجة تحت باب أو كتاب غالبا والحلي يشمل
 ما تولد من العذرة كاللورد لاستحالة لصلاح ويكون متنجس الظاهر كزرع سقي بنجس والآدمي
 يشمل الكافر وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فهو تشبيه يبلغ أي كالنجس في النجس

ودخل في غيره الكلب والخنزير (عرقه) أي ولو جلالة أو كافر أو سكران حال سكره أو بعده بقرب أو بعد (ولعابه) وهو ما سال من فقه في بقطة أو نوم ما لم يعلم أنه خارج من المعدة منتنا مصفرا (غير المذر) فلو وجد في البيض المصاوق مذرة تنجس الكل حيث لم يبق ماؤه على ظهوريته لأن البيض رشاح يشرب من الماء المتنجس ولا يضر اختلاط بياض البيض بصفاره (في حال حياته) وكذا بعد موته لطهارته ميتته على الرابع (ورجعه) أي روثه الخارج في حال الحياة أو بعد الذكوة وأما ان مات حتف (٦) أنفه فان كل ما خرج منه نجس ويندب

غسل البول والرجيع الطاهرين مراعاة لخلاف الشافعي وأبي حنيفة (ما لم يتغذ بنجس) أي تحقيقا أو ظنا ولا يعمل بالشك الا فيما شأنه ذلك فيجب غسل ما في باطن الدجاجة الجلالة قبل صاقها لثلاثين مرة في النجاسة في أعماقها وفضلة الخل طاهرة ولو تغذى بنجس لاستحالة إلى صلاح كالابن (ولبن غيرها) أي البقر والغنم والابل وفي بعض النسخ غيره أي المباح (فلبنه مكروه) أي استعمله لا وهذا لا يخرج عنه عن كونه طاهرا مادام خارجا في حال الحياة (مالا نفس له سائلة) أي ما لا دم له جار لأن النفس تطلق على الدم (كالذباب) أدخلت الكاف العنكبوت والخنافس

وكذلك عرقه وأعابه ومخاطه ودمعه وبيضه غير المذر بالذال المجمة وهو المتغير المنين ولبن الأدمي في حال حياته طاهر وابن مباح الأكل طاهر كالبقرة والغنم والابل وكذلك بوله ورجعه ما لم يتغذ بنجس ولبن غيرها تابع للحمه فما حرم أكل لحمه فلبنه نجس كالخيل والبقال والخير وما كره أكل لحمه كالسبع فلبنه مكروه وميته مالا نفس له سائلة كالذباب والنمل والدود طاهرة (فصل) ميتة الأدمي غير الألبان نجسة وكذا ميتة ماله ثمة سائلة كالقمل على المشهور والبرغوث عند ابن القصار وما أبين من الحية

والصرار والزنبور والعقرب وجميع خشاش الأرض أي صغار دوابها (ميتة الأدمي الخ) المعتمد أنها طاهرة ولو كافر أو التقييد بالمؤمن في حديث إن المؤمن لا ينجس حرام ولا ميتة اشرف الأيمان والترغيب فيه (كالقملة) أي والسحلية والوزغ ويعني عن ثلاث قلات في الصلاة قتلا وحلا وعن الصبيان الميتة لعسر الاحتراز منه (والبرغوث) بضم الباء والمعتمد أن دمه غير ذاتي فميتته طاهرة ومثله البق والقراد ويحكم على الدم إذا انفصل بالنجاسة (وما أبين) أي انفصل حقيقة أو حكما بأن تعلق بسير لحم أو جلد من الحي أو الميت مما ميتته بنجسة ومن ذلك نوب الثعالب وأما ما ميتته طاهرة فإبين منه طاهر حيا أو ميتا كالجراد والأدمي

(والظفر) وهو لا دمي والبعد والاوز والنعام ومثله الظلف وهو البقرة والشاة والظني وكذلك
 مخلب الدجاج (والجلد) أي ولو دبغ بما رزىل الريح والرطوبة كخ و تراب وأما حديث أيما
 إهاب دبغ فقد طهر فمعمول على الطهارة للغلبة أي النظافة ويستعمل ترخيصا في لباس
 وماء الا الكيمخت وهو جلد الحمار والبغل والقر من فانه يطهر حقيقة بالدباغ ويستعمل حتى
 في المائعات كالسمن (ولبن الميتة) أي غير الأدمية لطهارة مبيتها (ومحرم الأكل الخ) مكر مع
 قوله ولبن غيرها تابع للحمة (غير فضلات الأنبياء) واستحواؤهم للتشريع (ومن محرم) أي
 والفضلة من محرم الخ ومن مكروه (٧) الاكل الوطواط والهرة والفارة (والقيح) هو المدة

الغليظة التي لا يخاططها دم والصيد
 المدة الرقيقة التي يخاططها دم لكن
 الأولى تفسر بالقيح هنا وفيما يأتي بالمدة
 الغليظة خالطها دم أم لا والصيد بالمدة
 الرقيقة خالطها دم أم لا يشمل جميع الصور
 (والدم المسفوح) أي السائل ومنه
 الدم الذي يخرج سائلا من بطن البهيمة
 المذكاة لا ما يكون في اللحم أو العروق
 فانه طاهر ويؤكل السمك المالح حيث لم
 يفصل منه دم يشربه بعضه ولا فحس
 فلو شك هل هذا من الصف الأعلى أو من
 غيره أكل لان الطعام لا يطرح بالشك
 والحنفية يقولون إن السمك لادم له

أوالميت مما تحل له الحياة كالقرن والعظم والظفر
 والجلد نجس ولبن الميتة ومحرم الأكل كالخنزير
 والأتان وبول الجلالة ورجيعها وهي كل حيوان
 يستعمل النجاسة والبول والعذرة من الآدمي غير
 فضلات الأنبياء ومن محرم الأكل ومكروه
 كالسبع والذئب والقيح والصيد والدم المسفوح
 من الآدمي أو غيره والقيح المتغير عن حالة الطعام
 والمسكر كالنمر والمني وهو من الرجل ماء أبيض
 فحين يثقله أي غليظ يتدفق في خروجه رائحته
 كرائحة الطلع بالعين أو الحاء المهملة وقريب

(كالنمر) هو ما خامر العقل أي ستره أي ما شأنه ذلك فلا ينافي أن كثر من أهل بشر بونه ولا
 يغيب عقلهم سواء كان ماء عنب أو غيره فيشمل البوطة وفيه الحدو أما الحشيشة والاقفيون
 والدا تورة فانه طاهرة ولا حدة على مستعملها وانما يحرم منها ما أثر في العقل كالبنج والقهوة في
 ذاتها مباحة ويعرض لها حكم ما يترتب عليها وكذلك الدخان ويجوز بيع الاقيون ونحوه لمن
 يستعمل منه القدر الذي لا يغيب عقله أو يستعمله في الأدوية وأما لمن يستعمل منه ما يغيب عقله
 جزما حرام وعند الشك في حاله يكره البيع له كما قالوا يجوز بيع المغشوش لمن لا يغش به ويحرم
 لمن يغش به ويكره لجهول الحال وأما بيع السكر فحرام ولولن لا يغيب عقله (والمني) وقال
 الشافعي بطهارته ان سبقه استبراء (الطلع) أي طلع النخل ويقال له طلع بالحاء المهملة أيضا كما

خال (ومن المرأة الخ) وهو في الغالب ينعكس الى داخل وقد يخرج نخبه هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت فقال نعم لذارأت الماء (والودي الخ) ويجب منه ما يجب من البول (بكسر المذال) أي مع تشديد الياء ويجوز سكون المذال مع تخفيف الياء (بالانعاظ) أي بسببه وكذا الحكم لو خرج بدون انعاظ (ورماد النجس الخ) ضعيف والمعتمد أن كلام من الرماد والدخان طاهر لان النار تطهر (تجب الخ) هذا أحد قولين ومقابلته أن ازالة النجاسة سنة وهو أريح والمراد النجاسة المحققة أو المظنونة وعند (٨) الشك الاصل الطهارة ما لم يكن الغالب النجاسة واذا شك في التعيين وجب غسل

كبه مثلاً لاتصالهما بخلاف ثوبيه فيتحرى وان شك في أصابتها لثوب وجب نضجه (توب المصلي) أي محموله ولو حكماً فيدخل طرف العلامة الملتقى بالأرض ولو لم يتحرك بحركته والمراد بالمصلي مراد الصلاة ولو صعباً ویراد بالوجوب ما توقف صحة العبادة عليه (وبدنه) أي الظاهر وفي حكمه هنا داخل النسم والاذن واللائف والعين ولا يكفي في دم الفم مع الريق حتى يتقطع ويجب تقابله نجس أو بعضه من باب تقليل النجاسة ان قدر ولو ظنه طاهراً عند التعاطي لان عجزه ولو تعدا ابتداء (ماتعاه أعضاءه) أي بالفعل لا ماتحت صدره أو بين ركبتيه ولا يضر مرور طرف

من رائحة العجين واذا يئس كان كرائحة البيض ومن المرأة ماء أصفر رقيق والودي بدل مهمة وفي الياء وجهان التشديد والتخفيف وهو ماء أبيض نخب يخرج غالباً عقب البول والمذي بكسر المذال المجهمة ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالانعاظ أي قيام الذكرك عند الملاعبة أو التذكار بفتح التاء أي التفكير ورماد النجس ودخانه نجس (فصل) تجب ازالة النجاسة عن ثوب المصلي وبدنه ومكانه وهو ما تماسه أعضاءه اذا كان ذا كراً لها قادراً على ازالته بالماء المطلق فلا يزالها بغيره وصلى لم تصح الصلاة واذا سقط على المصلي وهو في الصلاة نجاسة بطلت صلاته وكذا اذا ذكر وهو

ردائه على نجاسة حافة ولا نجاسة طرف الحصر ولا باطن الفروقة وأما الخباء فان مسه من مكان النجاسة ضرر والا فلا ما لم يرفع على رأسه فيكون محمولا واذا كان يجنب المصلي من بكه مثلاً نجاسة ووضع عليه فلا تبطل الا ان سجد أو جلس عليه (ذا كرا الخ) أي والاندب له الاعادة في الوقت فقط (بالماء المطلق) متعلق بقوله تجب ويشترط زوال طعم النجاسة لالون وريح عسرا فيغتفر ان (بطلت صلاته) أي ان تعلق به شيء منها وكان الوقت الذي هو فيه متسعاً لغسلها وكان عند من الماء ما يزيلها به أو ثوب طاهر يستريحه عورته والقيدان الأخيران يجريان

في تذكريها والمعتد أنه لو استمر مع هذه القيود فالصلاة صحيحة مراعاة للقول بالسنية (سائرا)
 أي منفصلا عنه لا طرف رداء متصل به ولو طال (بمعنى عن يسير الدم) أي لعسر الاحتراز منه
 ولو خالطه شيء طاهر لا يزيد معه عن درهم وهذا بالنسبة للصلاة والكثرة في المسجد وأما
 لو سقطت منه نقطة في طعام فأنها تنجسه (مادون الدرهم) المعتد أن الدرهم من اليسير
 ولو تجمع من مواضع كثيرة فيها نقط (٩) يسيرة ويعتبر مساحة لا وزنا كما قال والمراد الخ

في الصلاة أن يشوبه أو يلبسه أو يمسكه نجاسة وإذا
 كان المكان نجسا وجعل عليه ساترا طاهرا كثيفا
 بثلاثة أي ثخيناً جازت الصلاة عليه مطلقا أعني
 للمريض والصحيح على ما رجحه ابن يونس (فصل)
 يعني عن يسير الدم مطلقا أعني سواء كان دم حيض
 أو نفاس أو ميتة رآه في الصلاة أو خارجها من
 جسده أو غيره ويسير القحج والصديد واليسير
 مادون الدرهم والمراد بالدرهم البغلي أي الدائرة
 التي تكون بباطن الذراع من البغل وعن أثر الدمل
 إذا لم يندك أي لم يعصرو عن دم البراغيث وطين المطر
 وإن كانت العذرة فيه إلا أن تكون النجاسة غالبة
 أو يكون لها عين قائمة (فصل) فرائض الوضوء
 سبعة الأولى النية وهي قصد القلب فينوي

(أثر الدمل الخ) أي مدنه وكذا الجرح
 ولو زاد الخارج عن درهم فإذا عصر
 فلا يعني إلا عن مقدار الدرهم مالم
 تتعد مع التقارب أو كان العصر
 لضرورة كحكة أو جرب أو وضع دواء
 فيه عن جميع الخارج (دم البراغيث)
 أي خرمها ويندب غسله إن تفاعش
 وكذا يندب غسل جميع ما به في عنه
 (وطين المطر) أي ومائه وطين الرش
 ومائه ويجب غسل طين المطر من
 الثوب والبدن إذا جف الطين من
 الطرق بخلاف ماء الرش ومستنقع
 الطرفان فالعقود واه غالباً (غالبية)
 أي أكثر من الطين وكذا إن لم تكن غالبية
 وأدخل ذلك على نفسه بأن عدل
 عن الطريق السائلة من الطين بلا
 عذر (فرائض الوضوء) ولم يذكر
 شروطه وهي ثلاثة عشر فشروط الصحة

التي تتوقف الصحة عليها ثلاثة الأسلام وعدم الحائل وعدم المنافي وشروط الوجوب التي
 يتوقف الوجوب عليها خمسة البلوغ ودخول الوقت وحصول انتاقض وعدم الإكراه والقدرة
 على ما يتطهر به وشروط الوجوب والصحة معا خمسة العقل وارتفاع نوعي الدماء وبلوغ الدعوة
 ووجود ما يكفي من المطهر وعدم النوم والغفلة وهذه شروط الغسل أيضا (عند غسل وجهه)
 أي ويقدم للسنن المتقدمة نية بخلاف المتأخرة كسمي الأذنين فتندرج في نية الفرض فلو قدم

الثمة عند أول مفعول ونوى الوضوء شامل لجميع أفعاله لكني وأراد بالفرض في قوله فراقض الوضوء ما تتوقف صحة العبادة عليه فيشمل الوضوء قبل دخول الوقت والنافلة ووضوء الصبي (أو رفع الحدث) أي المنع المترتب على الأعضاء واعلم أن الوضوء يرتفع في الإثناء لا بعد الفراغ ومثله الغسل والصوم والصلاة والاعتكاف وأما التيمم فيرتفع مطلقا لكونه طهارة ضعيفة والخج والهرمة لا يرتفعان مطلقا للشقة (المعتاد) خرج الأغم والأصلح فيجب على الأول غسل بعض شعر رأسه ولا يجب على الثاني غسل جميع ما انحسر عنه الشعر بل بقدر المعتاد من غيره (إلى آخر الذقن) أي في (١٠) حق غير ذي اللحية وأما هو فلا أثرها من

بقلبه عند غسل وجهه فرض الوضوء أو رفع الحدث أو استحالة ما كان الحدث مانعا منه الثانية غسل جميع الوجه وحده طولا من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن وعرضا ما بين الأذنين ويتفقد في غسله أسارير جبهته وهي النكاميش التي تكون في الجبهة وظاهر الشفتين وما بين المنخرين ويجب تخليل شعر اللحية الخفيفة وغسل ما طال من اللحية الكثيفة الثالثة غسل اليدين مع المرفقين ويجب تخليل أصابعهما

الظاهر لا من الباطن ولا يجب غسل شعر الصدغين ولا البياض الذي فوق التدين بل يحسمان مع الرأس على الراجح ولو طال شعر الصدغين وأما البياض المسامت لهما أو تحتها فيغسل وأخذ الفاصل بين الوجه والرأس يغسل ويمسح من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (ويتفقد) أي يتعهد في غسله أي الوجه أسارير جبهته فذلكها بأصبعه إن أمكن بلامشة أو بالاكثي بإصبع الماء كوضع غائر في العضو وكذا يتعهد ظاهر عينيه ويزيل القذى منها ما لم يشق جدا فإن وجد بعد الوضوء ما يمكن

سدونه جل على الطرفين ولو في عضو غير العينين (وظاهر الشفتين) وهو ما يظهر عند انطباقهما انطباقا طبيعيا (المنخرين) تنقية منخرين مجلس ثقب الأنف (تخليل) أي إيصال الماء إلى البشرة وانخفيفه ما يظهر البشرة تحتها ويكره تخليل الكثيفة فإذا كان بعضها خفيفا وبعضها كثيفا فلكل حكمه والحاجب والشارب كاللحية (مع المرفقين) جمع مرفق وهو طرف الساعد المتصل بالعضد فلو قطع ما عند المرفق وجب غسله ويجب على الاقطع أجرة من يوضئه فإن قدر على مس الماء من غير ذلك كفي (تخليل أصابعهما) ويندب أن يكون من فوق وإن يكون تخليل أصابع كل يدها لأن الترتيب بين اليمنى واليسرى مستحب ويجب جمع رؤس الأصابع وذلكها بوسط الكف ويعني عن الوسخ الذي تحت الأظافر وليس على

الرجل نزع خاتمه الماذون له فيه بان كان فضة لا يزيد عن درهمين ولو ضيقة لا يصل الماء لما تحته وكذلك أساور المرأة وخواتمها الغير الحديد والنحاس فلو نزع ذلك وهو ضيق ولم يغلب على الظن وصول الماء لما تحته فلا بد من المبادرة بغسله وأما غير الماذون فيه فلا بد من نزع أي أزالته عن موضعه ان كان ضيقا ويكتفى بتحريكه ان كان واسعا يصل الماء لما تحته ولا بد من نزع كل حائل يمنع سريان الماء حتى المدا للكتاب ان رواه قبل الصلاة وأمكنه أزالته لا بعد العسر الاحتراز منه حيث أمر بده عليه ومثل (١١) الكتاب بأذنه وصانعه (مسح جميع الرأس)

ويستحب أن يكون بماء جديد ويكره بغيره كبذل لحيته لأنه ماء مستعمل في حدث وان كان شعر الرأس مضافا فيعمل بهذا الضابط

إن في ثلاث الخيط يضفر الشعر فتقضه في كل حال قد ظهر وفي أقل ان يمكن إذا شدة

فأنة ض في الطهرين صار عمده وان خلا عن الخيوط أبطله

في الغسل ان شدة والاهملة

واذا علم أن المرأة اذا أمرت بمسح جميع رأسها تركت الصلاة فانها تمسح البعض بقليد الشافعي (وقيل لا يعيده) هو المعتمد وحلق اللحية أو الشارب أو العنفة حرام يؤذي فاعله لغیر ضرورة

الرابعة مسح جميع الرأس وأوله من مبدأ الوجه وآخره منتهى الجمجمة ومن يوضأ ثم قلم أظفاره أو حلق رأسه فانه لا يعيد غسل موضع التقليم ولا مسح الرأس واختلاف اذا حلق لحيته بعد الوضوء فقيل يعيد غسل موضعها وقبل لا يعيده الخامسة غسل الرجلين مع الكعبين وهما العظمان النائسان في طرفي الساقين ونذب تخليل أصابعهما السادسة ذلك وهو امر أرا اليد على العضو مع الماء ولا يشترط مقارنته للصب السابعة الموالاة وهو أن يفعل الوضوء كله في قور واحد من غير تفريق متفاحش مع الذكروا القدرة وسننه عليه

(ونذب تخليل الخ) أي لان شدة اتصال الاصابع صيرتها كالعضو الواحد لكن لا بد من سريان الماء بينهما وينذب اليد مختصرا اليمنى والخصم مختصرا اليسرى والاولى أن يكون التخليل من أسفل بسبابة اليسرى أو مختصرا للثمنى عن مباشرة باطن الرجل باليمنى (الدلك) ويكتفى فيه غلبة الظن (متفاحش) وحده أن يحذف العضو الاخير فلو غسل وجهه ويديه وحصل فصل ثم مسح رأسه قبل جفاف اليد الاخرة وبعد جفاف غيرها لم يضر (مع الذكروا القدرة) قيدان في الوجوب فيمنى الناسى بنية والعاجز بدونها حيث كان مستحبا لها (وسننه) جمع سنة وهي ما فعله النبي وواظب عليه ولم يبدل دليل على وجوبه والفضيلة ما فعله ولم يواظب عليه

(غسل اليدين) أي إلى الكوعين والكوع طرف الساعد مما يلي الإبهام ويكون الغسل قبل الإدخال من تمام السنة إذا كان لا ما قدر آية الغسل وأمكن الإفراغ منه والأدخلة ما فيه وكذا في الماء الكثير مطلقاً والجاري اليسير (وينوي الخ) الأولى أن يقول ويندب أن يغسلهما ما يشاء لانه تعبد قال العلامة الأمير وحديث فانه لا يدري أين باتت يده لا يطرد علة (على حديثها) أي ندبا وعن ابن القاسم يغسلهما (١٣) مجتمعتين وهو أسهل والتثليث من تمام السنة وقيل إن كلام من الثانية

والثالثة مستحب كالمضمضة والاستنشاق (ويجبه) أي يطرحه فلوا ابتلعه أو سال بدون مج لم يكن آتيا بالسنة وكذا لو لم يخفضه (بنفسه) بفتح الفاء والجذب من تمام السنة (وهو دفع الماء) ولو تركه يسيل من غير دفع لم يكن آتيا بالسنة ووضع الأصبعين من تمام السنة وكونهما من اليسرى مستحب لأنها المعتدة لازالة الاقدار (ويبالغ غير الصائم) أي ندبا وأما الصائم فيكرهه ذلك (بثلاث) فلو غضمه ثلاثاً من غرفة خالف الأفضل وكذا لو استنشق (ظاهريهما) وهو ما يلي الرأس وباطنيهما وهو ما يلي الوجه لانهما خلقا كالردة ثم انفتحتا وليست من الوجه ولا من الرأس (في صماخيه) وهما ثقب الاذن فمسحهما من تمام السنة وقيل سنة

الأولى غسل اليدين قبل إدخالهما في الماء وينوي بغسلهما التعبد ويغسل كل واحدة على حدة ثلاثاً الثانية المضمضة وهي إدخال الماء في الفم ثم يخفضه ويجه الثالثة الاستنشاق وهو جذب الماء بنفسه لداخل أنفه الرابعة الاستنشاق وهو دفع الماء من الأنف بنفسه مع جعل السبابة والإبهام من يده اليسرى على أنفه ويبالغ غير الصائم في المضمضة والاستنشاق والأفضل أن يتمضمض بثلاث غرفات ثم يستنشق بثلاث غرفات الخامسة مسح الأذنين ظاهريهما وباطنيهما بأن يدخل سبائيه في صماخيه ويجه ل إبهاميه على ظاهريهما السادسة تجديد الماء لمسح الأذنين السابعة رد اليدين في مسح الرأس الثامنة ترتيب

مستقلة وريح وبكره تتبع الغضون لان المسح مبنى على التحفيف فيمر إبهاميه على ظاهر الشحمتين لادخول مع دوران السبائتين في مقابلتهما من الباطن (تجديد الماء) وقيل إنه مستحب (رد اليدين) أي بعد تمام المسح الواجب فذو الشعر الطويل يمسح رأسه أربع مرات على الأظهر لأن الذي يمسح ثانياً غير الذي يمسح أولاً وإذا جفت اليد في المسح الواجب وجب التجديد لا في الردف لا يجتهد بل يسقط (ترتيب فرائضه) فلو خالف أعاد المنكس أي

المقدم عن محله استئنا مرة على المعتمد وما بعده مرة مرة قديا ان كان عن قرب بأن لم يحف
 العضو الاخر لا فرق بين كونه نكس ساهيا أو عامدا فان طال الامر أعاد المنكس وحده ان
 كان ساهيا وان كان عامدا ابتداء الوضوء قديا (تنبيه) أي ايقاظ لما يذكره (من ترك) أي ولو
 شك ما لم يستنكحه الشك والترك العمل به (فانه يأتي به) أي ان كان الترتيب نسيانا مطلقا أو
 عمدا أو عجزا ولم يطل فان طال ابتداء الوضوء ويستحب أن يأتي بما بعده في حالة القرب (ومن
 ترك سنة) أي ولو عمدا (وبفعل تلك) (١٣) السنة أي ان لم ينب عنها غيرها ولم يقع فعلها

في مكروه فلا يغسل يديه الكوعيه ان
 نسيها النيابة الفرض ولا يأتي بالاستئنا
 لانه يقع في إعادة الاستئنا رابع مرة
 ولا يأتي برذ الرأس لانه يقع في شحيد
 الماء للرد وكذا لا يجدد الماء لمسح الاذنين
 لمسحه ما يطل لحيته مثلا لانه يقع في
 كراهة تكرار المسح (لما يستقبل) أي
 ان طال الامر بأن صلى بذلك الوضوء
 والا أتى به او حدها بغير قيد الاستقبال
 للصلاة والمسائل مالك عن رجل نسي
 وغسل وجهه قبل أن يتمضمض قال
 فليتمضمض ولا يعيد غسل وجهه
 (بسم الله) الافضل تكبيلها على الاربع
 هنا في الغسل والتيمم (طرفه) يسكون
 الرأى أي بصره الى السماء وان لم يرها

فرائضه (تنبيه) من ترك فرضا من فرائض
 الوضوء فانه يأتي به ثم يعيد الصلاة ومن ترك سنة
 فانه لا يعيد الصلاة ويفعل تلك السنة لما يستقبل
 من الصلوات وفضائله إحدى عشرة الأولى
 التسمية في ابتداء الوضوء بأن يقول بسم الله واذا
 نسيها في ابتدائه ثم تذكرها في أثناءه أي بها الثانية
 الدعاء بعد الفراغ منه بأن يقول وهو رافع طرفه
 الى السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
 وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من
 التوابين واجعلني من المتطهرين الثالثة أن
 لا يتكلم في وضوئه الرابعة قل الماء بلاحد كالغسل
 مع احكامهما بكسر الهمزة أي إتقانها الخامسة

لحائل أو عني لانها قبله الدعاء (من التوابين) أي الذين كلما أذنبوا تابوا والمراد اجعلني من
 التوابين من الذنوب المحتمة على في علمك واجعلني من المتطهرين من غيرها كالمعلقة على الدعاء
 ونحوه بان توفقي لما علق به عدمها أو أن الواو بمعنى أو أي اجعلني من أحد القسمين (أن
 لا يتكلم) أي بغير ذكر الله ودعاء الاعضاء لأصله نعم ورد اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري
 وبارك لي في رزقي وقرني بما رزقتني ولا تفتني بما رزوت عني يقول ذلك في حال الوضوء أو عقبه
 (قل الماء) أي تقليله ولو على شاطئ بحري يكره السرف (بلاحد) أي بتدوينه وقوله كالغسل
 يضم الغين أي أنه يطلب فيه تقليل الماء بلاحد بصاع ونحوه بل المدار على سبيلان الماء على

العضو ولا يشترط سبلانه عنه والصاع أربعة أمداد والمتمل اليدين لا مقبوضتين ولا
مبسوطتين (السؤال) أي الاستيالة فانه يطيب الفم ويحلو الاسنان ويذهب البلغم ويقوى
البصر والصلاة به سبعين صلاة بغيره والافضل أن يكون من أزاله وأن لا يزيد عن شبر وأن
يكون عرضاً في الاسنان وطولاً في اللسان وأن (١٤) يبدأ بالجانب الايمن ويجعل الخنصر

والابهام تحته والثلاثة فوقه ومن
اللطائف قول بعضهم

جلا المسألة سن الثغر منه

فجل بذاته واكتسب المزايا
وأشرفوه نهاراً وعجبا

أنا ابن جلا وطلاع النبايا
(لغير الصائم) أي وأماله في كره فقط حيث

لم يجسده طمعا (ان كان مفتوحا) أي
والاجعله على يساره ليفرغ منه في يمينه

(اليامن) هذا في اليدين والرجلين
لا في الاذنين بل يمسحهما معا (بمقدم

الرأس) وكذا ينسحب في سائر الاعضاء
البدا بأولها (مع المسنون) وكذا ترتبه

مع الفرائض (المغسول) ولا بد أن يأتي
في كل مرة بذلك وتخليل الاصابع والا

لم يكن آتيا بالمندوب (فانه لا يستحب)
بل يكره (هل تكره) هو المعتمد ومحل

ذلك ان آتى بها تعبدا لانه زيادة على
ما حده الشارع وأما التبريد ونحوه فيجوز

(ولا يستحب الخ) بل يكره لانه من الغلو
في الدين وأما حديث إن أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم

السؤال يعود رطب أو يابس والأخضر أفضل
لغير الصائم فان لم يجد عودا فباصبغه أو بشيء

خشن ويستاك باليمنى ويكون قبل الوضوء
ويتمضمض بعده واذا بعد ما بين الوضوء والصلاة

استاك وان حضرت صلاة أخرى وهو على طهارة
استاك لثانية السادسة أن يتوضأ في مكان طاهر

السابعة أن يكون الاناء عن يمينه ان كان مفتوحا
الثامنة أن يقدم غسل اليامن على اليمين التاسعة

أن يبدأ بمقدم الرأس العاشرة أن يرتب المسنون
مع المسنون كالضمضة والاستنشاق الحادية عشرة

أن يكرر المغسول ثلاثا بخلاف الممسوح وهو
الرأس والاذنان فانه لا يستحب تكرار مسح

تتبعه الزيادة على الثلاثة غير مشروعة
واختلف هل تكره أو تمنع قولان مشهوران

ولا يستحب إطالة الغرة وهي الزيادة على ما وجب
غسله من الوجه واليدين مع المرفقين ولا

أن يطيل غرته فلا يفعل فلم يصحبه عمل أو المراد بإطالة الغرة فيه ادامة الوضوء وفي الحديث
اكتفاء أي يطيل غرته وتجميله والغرة بياض في الوجه والتجميل بياض في اليدين والرجلين

(ولا مسح الرقبة) بل يكره واستحب الخنقية لخبر من توضأ ومسح يديه على عنقه أمن من الغسل

في الدين وأما حديث إن أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم

أن يطيل غرته فلا يفعل فلم يصحبه عمل أو المراد بإطالة الغرة فيه ادامة الوضوء وفي الحديث
اكتفاء أي يطيل غرته وتجميله والغرة بياض في الوجه والتجميل بياض في اليدين والرجلين

(ولا مسح الرقبة) بل يكره واستحب الخنقية لخبر من توضأ ومسح يديه على عنقه أمن من الغسل

ولم يأخذ ما منابه لان عمل أهل المدينة على خلافه (ولا بأس الخ) أي يجوز ولم يذكر المصنف
مكروهات الوضوء وهي ست نظمها الخداوى فى قوله

وبكره الوضوء فى بيت الخلا * وكشف عورة اذا انتفى الملا
وغبر ذكر الله ثم السرف * والزبد فى قبل على ما يعرف
كذا اقتصار عالم بالواحدة * أوضد أو أطلق وجوز فائده

وقوله أوضد الخ يشير الى الخلاف فانه قيل بكره الاقتصار على الغسلة الواحدة للعالم لانه قدوة
وقيل انما بكره ذلك لضده وهو الجاهل لان شأنه التساهل وعدم الاستيعاب بالواحدة وقيل بكره
لهما وهو معنى قوله أو أطلق وقيل (١٥) بالجواز لهما والمراد بالجواز خلاف الاولى وذكر

هذا الخلاف فائدة جلية (واجب)
الراجع أنه يجري فيه الخلاف فى ازالة
النجاسة وتقديمه على الوضوء مستحب
فقط فلو أخره عنه واستحبى بظاهر كفه
أو بمحائل كيف لا يتقضى مس الذكر من
فوقه كنى (بالماء) ويكفى ببله الاستجمار
بالاحجار وما فى حكمها من طوب وطين
يابس وخشب وقطن وصوف ونحو ذلك
ويحرم بكل محترم كالذهب والفضة
والورق لما فيه من النشاء وبالتحيس
والنجس فان أنقت أجزاء كاليد

منع الرقبة ولا بأس بمسح الاعضاء بالنديل
فصل الاستنجاء واجب وهو غسل
موضع الحدث بالماء ويستحب من كل ما يخرج من
المخرجين معتاداً سوى الريح وصفته ان يبدأ
بغسل يده اليسرى قبل ملاقاتها الأذى ثم يغسل
محل البول ثم ينتقل الى محل الغائط ويصب الماء
على يده غاسلاً بها المحل ويسترخى قليلاً ويحيد
العرك حتى يبقى المحل ثم يغسل يده بعد ذلك بالتراب

ويستحب أن يسبق الاستجمار بالاستنجاء ليجمع بين الماء وغيره ويتعين الماء فى منتشر عن
مخرج كثير بأن ينتهى الى الالية أو بعم الخشقة أو جلها وفى منى يخرج بلذة معتادة من فرضه
التيمم أو بلذة غير معتادة وأوجب الوضوء وكذا يتعين فى منى وبول امرأة وتغسل كل ما يظهر
من فرجها عند جلوسها ويحرم ادخال الاصبع فيه (معتاداً) أى لا حصى ودود ولو ببله لم
تكثر (سوى الريح) ويكره الاستنجاء منه (وصفته) أى الكاملة أن يبدأ بغسل يده أى بل
ما يلاقى الأذى منها الثلاث تعلق بها الرائحة إن لاقاها حاجاً فالبدء بالبل مندوب وكون المبلول
اليسرى مندوب آخر فان عجز عن الاستنجاء بيده وكل زوجته أو أمته وتقديم غسل محل البول
مندوب لثلاث اتصال النجاسة ليد ما بدأ بالدبر وهذا ما لم يكن عادته التقطير عند غسل دبره والا
أخره (ويحيد العرك) أى الملك (ونحوه) كالغاسول والصابون وانما يحتاج لتراب ونحوه

ان لم يلبها أولا (والاستبراء) أي طلب البراءة من الحدث واجب اتفاقا ولو ضاق الوقت لانه مناف لطهارة الحدث التي هي شرط قال العلامة الامير وما شك فيه بعد كنقطة فعقوا أي لا يلزمه التفتيش فان فتش وراها وجب غسلها واعادة الوضوء ما لم يكن مستنكها فان وجد بلا وشك هل هو ماء أو بول عني عنه (وصفته من البول) أي وأما الغائط فيكفي الاحساس بأنه لم يبق في المخرج شيء ويحرم ادخال الاصبع فيه من رجل أو امرأة فان تعين الادخال لخراج الخبيث فعقوا (السبابة والابهام) أي من (١٦) اليسرى (الى يسرته) بضم الموحدة

وسكون المهملة أي كثرته وهي رأس الذكر وقوله ويترد عشرة فوقية (ثلاث مرات) أي ان احتاج لذلك ويزيد بمقدار الحاجة ويترك ما شك فيه ان كان مستنكها وانما طلب التخفيف في السات والنتر لان قوتها توجب استرخاء العروق عما فيها ثلاثة قطع المادة وتضر بالمثانة وربما بطل الانعاط وينبغي أن يحذر من التطويل واسه تقصاه الاوهام فان ذلك يؤدي الى عكس الوسوسة واذا طال الامر عليه فينبغي أن يهزم بأصبعه بين القبل والدفقانه يدفع الواصل ويرد الحاصل (وفي وجوب النية) هو الصحيح لكن لو تركها في حال غسله كاه صحت الصلاة على الرابع لانها ليست واجبة شرطا واذا اقتصر على غسل بعضه بنية أولا فقولان مرجحان (اداب) جمع

ونحوه والاستبراء واجب وهو استفراغ مافي المخرجين من الأذى وصفته من البول أن يجعل ذكره بين أصبعيه السبابة والابهام فيمرهما من أصله الى يسرته ويترده يفعل ذلك ثلاث مرات بخفة في السات والنتر ويجب غسل الذكر كله لخروج الأذى وفي وجوب النية في غسله قولان (فصل) آداب قضاء الحاجة أربعة عشر أدبا الأول ذكر الله عند ارادة الدخول قبل الوصول الى موضع الأذى فيقول بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبيث والخبيثات ويقول بعد الخروج منه غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني

أدب أي مطلوب والمراد به ما يشمل الواجب كاستناره عن أعين الناس ذكر الله أي بخصوص ما ورد فلونسي حتى دخل الخلاء أو انكشف وتهايا بالجلوس في غيره كاصمراء فلا يأتي بالذكر ويكون تنزيهه المذكور عن الاتيان به في تلك الحالة قائما مقام تحصنه به (الخبيث) بضم الموحدة جمع خبيث أي ذكر ان الشياطين والخبيثات جمع خبيثه أي اناتهم وروى الخبيث بسكون الموحدة وراديه الكفر ورايات الخبيثات الشياطين مطلقا (بعد الخروج منه) أي من محل الأذى الشامل للصمراء (أذهب عني الأذى) وفي نسخة أذهب عني الحزن والبلاء وعافاني

(ولا يجوز الخ) أي يكره على المعتمد ولو كان معصفا إذا لم تدع ضرورة اليه من ارتباع أو خوف ضياع والإجاز كما يجوز إذا كان بسائر مطلقا وأما قراءة القرآن فيه فتحرم والذي كره فيه أشد كراهة من الدخول بما فيه ذكر (ولا يجوز) أي يكره الاستنجاء ولو خارج الخلاه أي الكنيف بشئ أي باليد ملتبسة بشئ فيه ذكر الله كسم الله المكتوب على الخاتم أو اسم نبي ولو غير نبينا إذا كان مقرونا بما يقتضي اختصاصه باسم نبي نحو عليه السلام لا مجرد اسم صاحب الخاتم الموافق لاسم نبي (والإيمنى في الخروج) والقاعدة أن كل ما كان من باب التكريم يستحب فيه التيامن كلبس نعل وسراويل ومشط شعر وحلق رأس ودخول مسجد وخروج من حمام وكنيف ووكالة وما كان بضده (١٧) يستحب فيه التيامن كترع نعل وسراويل وخروج من مسجد ودخول حمام ووكالة وكنيف

ولا يجوز دخول الخلاه بشئ فيه ذكر الله تعالى كالخاتم والدرهم ولا يجوز الاستنجاء بشئ فيه ذكر الله تعالى الثاني أن يقدم رجله اليسرى في الدخول والإيمنى في الخروج الثالث أن يقضى حاجته وهو جالس الرابع أن يديم الاسترخى يدي من الأرض الخامس أن يعتمد على رجله اليسرى السادس إلى الرابع عشر أن يفرج بين فخذه وأن يجتنب الموضع المصاب والماء الدائم وأن يغطي رأسه وأن لا ينكأهم إلا لهم كخوف فوات نفس أو مال

(٢ - عزيه) اليسرى ويرفع عرقوب اليمنى فان ذلك أعون على استفراغ مافي المحل (الرابع عشر) لم يذ كر كل واحد على حدة اختصارا (أن يفرج الخ) أي لأنه أبلغ في استفراغ مافي المحل (الموضع الصلب) بضم الصاد وسكون اللام أو فتحها مشددة كسكرو لم يسمع فتح الصاد مع سكون اللام كما في منح الجليل ومحل اجتنبه ان كان نجسا وأما ان كان طاهرا فإنه يجالس به ولبعضهم

بإظهار الصلب اجلس * وقم برخو نجس والنجس الصلب اجتنب * واجلس وقم إن انعكس

(والماء الدائم) أي الراكد فيكره فيه حيث كان يسيرا وقيل يحرم ويكره في الكثير أيضا ما لم يكن مستنجرا أو جاريا (وان يغطي رأسه) أي يكره أن يدخل مكشوف الرأس (وأن لا ينكأهم)

أى يكره لان الكلام حين قضاء الحاجة ومتعاقباتها يورث الصمغ اللهم فيندب تارة كطلب ما يزيد به أذاه ويجب أخرى كما اذا خاف على أعمى من الوقوع في مهواة أو مال له بالبان كان يضربه ويجوز الكلام اذا خشي ضياع مال قليل ويكرهه رقا السلام واجابة المؤذن والحمد عند العطاس وتشميت العاطس (يتقى الريح) أى يتباعد عن الجهة التى يقطن انبان الريح اليه منها والمراد بالجحر الشق فى الارض ويكره قضاء الحاجة فيه بولا أو غائطاً مخافة خروج شئ من الهوام يؤذيه أو لكونه من مساكن الجن وقد قيل إن (١٨) سبب موت سيدنا سعد بن عباد بن بولة

فى الجحر (والملاعن) جمع ملعنة وفى الحديث اتقوا الملاعن الثلاث وفسرت بموضع جلوس الناس وطرفاتهم وموردتهم وهو يفيد التحريم اذ فاعل المكروه لا يلعبن والتغوط أشد من البول والمورد داخل فى قول المصنف مواضع جلوس الناس لانه موضع جلوس لاخذ المأمنه فقد ذكر ثلاثة فى المعنى لاثنتين (فان كان فيه سائر) أى بينه وبين القبلة ولو قدر ثلث ذراع طولاً ودرماً يسيراً وراكه عرضاً (المختار منهما المنع) أى والراجح منهما الجواز (وأما فعله) أى الحدث ومثله الوطء وقد نظم ذلك الاجهوى بقوله تجوز فضله ووطء فى القضا بسائر لقبلة فى المرنضى

وأن يتقى الريح والجحر والملاعن الثلاث وهى مواضع جلوس الناس وطرفاتهم وأن يستتر عن أعين الناس وأن يبعد عن مسامعهم اذا كان فى القضا وأن لا يستقبل القبلة ولا يتدبرها اذا كان فى القضا ولم يكن فيه سائر فان كان فيه سائر فى منعه قولان المختار منهما المنع وأما فعله فى المنزل فيجوز مطلقاً أعنى سواء كان هناك سائراً أم لا كان هناك مشقياً أم لا (فصل فى نواقض الوضوء أربعة الأول الردة وهى كفر المسلم الثانى الشك فى وجود الطهارة أو فى الحدث أو فى السابق منهما ما لم يستنكحه الشك الثالث الحدث

وفى سواء فالجواز مطلقاً * وهكذا أفاده من حققا (نواقض الوضوء) وجه تأخيرها عن الوضوء أن الناقض الذى متأخر عنه (الردة) فمن سب الله أو سب نبياً مجمعاً على نبوته أو ما كاجمها على ملكيته انتقض وضوءه وبطلت جميع أعماله فيجب عليه إعادة الحج لانه مغيب بالعمرو تسقط الزكاة وفوائت الصلاة ان لم يرتد ذلك وفى الحقيقة المسقط الاسلام لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ولا يعيد الغسل على الرابع ومن أفتى امرأة لتبين من زوجها بها أو آخره يدا الاسلام فانه يرتد حيث شرح بالكفر صدرا (أو فى الحدث) أى بعد تبين الطهارة (أو فى السابق منهما) أى بعد تبينهما وكذلك لو شك فيهما وشك فى السابق منهما (ما لم يستنكحه)

بان بأنه كل يوم مرة وتضم الوسائل بعضهم البعض لا المقاصد فان أتاه يوم في الغسل ويوما في
الوضوء فستتكم لا يوما في الطهارة ويوما في الصلاة (السبيلين) أي القبل والدر على وجه الصحة
لا المرض فن به سلس بول أو مذي أو ربح فان وضوءه لا ينتقض حيث لازم جل الزمن أو نصفه
لأقله قال العلامة الأمر ومنه النقطة ويعني عن غسلها ان أنت كل يوم مرة (والاعتباد) أي
لا حصي ودود ولو يله وكذلك الدم والقيح اذا كانا خالصين ومثل السبيلين الثقبه تحت المعدة
ان انسدا (لمس الخ) ولو من فوق حائل كيف عالم يكن كالطراحة ويشترط أن يكون اللامس
بالغاف الصبي لا ينقض لمسه بل ولا جاعه واللمس ملاقات جسم لاخر لطلب معنى فيه كحرارة
واللمس تلاقيهما على أي وجه كان (١٩) فهو أعم (من يوجد) مفعول افعله لمسه فهو من

وهو ما خرج من أحد السبيلين على وجه الصحة
والاعتباد الرابع الاسباب وهي ثلاثة اذ قل لمسه
من توجد اللذة بلمسه في العادة كالزوجة والأمة
ان قصد اللذة ووجدها أولا أو وجدها من غير
قصد إلا القبلية في الفم فانها تنقض مطلقا فلا تراعى
فيها اللذة وقولنا لمسه من توجد اللذة بلمسه عادة
احترازاً عن لا توجد اللذة بلمسه عادة فانها لا تنقض
كالصغيرة التي لا تشتهى والمحرم كالأم والبنت
والأخت الثاني من ذكر نفسه المتصل بباطن كفه

لا اجسادها (أولا) يسكون الواو أي لا وجودها ولكن قصد ما فالنقض عما لا يقصده وهذا توسط
بين اطلاق الشافعية النقص بلمس المرأة وقول الحنفية لا نقض ولو ضم وقيل في الفم (الا القبلية
في الفم) أي ولو بلا صوت وأما القبلية على غير الفم فيجرب فيها تفصيل اللبس (تنقض مطلقا)
أي وان بكره أو استغفال للقبل فيتنقض وضوءهما معاً لا لوداع أو راحة ما لم يلتذ (التي لا تشتهى)
كنت ست سنين لا سبع والتحقيق أن ذلك يختلف بحسب الأشخاص فقد تكون بنت ست
أشهى من بنت ثمان (والمحرم الخ) تبع في هذا المختصر وهو ضعيف ودرج في الجموع على
خلافه ونصه ونقض لمس المحرم ان وجد خلافا لما في الأصل كان قصده وكان فاسقا شأنه اللذة
بمحرمه كما في الحاشية والعبرة في المحرمية وغيرها بما يظن (ذكر نفسه) أي ان كان بالغاً وأما
ذكر غيره فيجرب على أحكام الملاسة لهما معاً (المتصل) أي لا المنقطع ولا ينقض من موضع

الحب بفتح الجيم أى القطع (أو يجنبها) ومنه رأسها القريب من الظفر لا بالظفر الطويل فلو شك هل مس بالظفر أو برأس الاصبع انتقض (٣٠) ولا فرق بين كون الاصبع أصليا

أو زائدا بشرط الاحساس فيهما (ولو كان خفيفا) أى ما لم تشد خفته بحيث يكون وجوده كالعدم والافتقار (ولا بالفهشة) ويتنقض بها عند أى خيفة أن أسمع جاره ما لم يقصد بها الخروج من الصلاة (على المذهب) أى اللطف أم لا وهذا هو المعتمد والقولان بعده ضعيفان (ولا بأس الدبر) أى خلافا للشافعية حيث جعله كالذكر ولا تنقض بهما عند الخفية (ولا بالانعاط) أى قيام الذكر من غير لذة وكذا لو التذم ما لم يخرج منه مذى فمنتهض به (من غير انعاط) وكذا بالانعاط حيث لم يمد (القرقرة) أى الريح الشديدة المسموعة داخل الجوف والمعتمد أنها لا تنقض (قال في الكتاب) أى المدونة وما قاله ضعيف والمعتمد قول الاشياخ ولا يبعد أن يكون تفسيرها في الكتاب (الثالث) أى من الأسباب (زوال العقل) أى استناره ويحمل في النوم على استنار الشعور فقط لانه حالة تعرض للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات الانخوة المتصاعدة تمنع حواسه الحركة وعقله الإدراك

أو جنبه أو ياطن الاصابع أو يجنبها من غير حائل عمدا أو سهوا التذم لأمسه من الكثرة أو غيرها ولا ينتقض عنه من فوق حائل ولو كان خفيفا ولا بالفهشة في الصلاة ولا بأس امرأته فرجها على المذهب وقيل ينتقض مطلقا وقيل ينتقض إن قبضت عليه أو ألطفت أى أدخلت يدها بين شفرها ولا ينتقض إن مست ظاهره ولا بأس الدبر ولا الأثنيين ولا بالانعاط من غير لذة ولا باللذة بالنظر من غير مذى ولا بالتفكير مع اللذة في قلبه من غير انعاط ﴿فرعان﴾ الأول القرقرة الشديدة توجب الوضوء الثاني قال في الكتاب إن مسني وهو يدافع الحدث أعاد أبدا وقال الاشياخ إن منعه ذلك من تمام الفرائض أعاد أبدا وإن منعه من تمام السن أعاد في الوقت وإن منعه من تمام الفضائل فلا إعادة عليه الثالث زوال العقل بالانغماء أو الجنون أو السكر كان السكر بحرام أو حلال أو بنوم إن ثقل طال أو قصر بخلاف النوم الخفيف فإنه لا ينتقض ولو طال وهو الذي يشعر صاحبه بمن يذهب ومن يأتي والثقل

(أو حلال) أى كلب حامض شربه وهو يظن أنه لا يسكر (ولو طال) ويستحب منه الوضوء عند الطول (لا يشعر الخ) ومن علامته أن لا يشعر صاحبه بالصوت المرتفع وأن لا يشعر بانحلال

حبوته أو بسقوط شيء من يده والانخفيف (على المحدث) أي حدثاً أصغر لا كرموانع الا كبر
 فيما يأتي ومن استحل الصلاة لا بدون وضوء كفر لا إن أقرب وجوبه وتركه عند فحرم والصلاة
 بأطالة واستظهر العلامة العدوي أنه لو تيم للضرورة عند احتلامه خوفاً من نسبته للواط أو الزنا
 وصلى صحت صلاته ويكون عزلة فاقد الماء (ومس المصحف) مثلث الميم وأراد ما يشمل جلده
 مادام متصلاً به وتجاوز القراءة فيه من غير مس إذا قلب الورقة الغير حيث كان حدثاً أصغر
 (وجله) أي ما لم يكن مع أمتعة مقصودة بالجل أو يجعل حراً بساير يكنه من جلداً أو غيره
 والاجاز كما يجوز له إذا خاف عليه (٢١) من الغرق أو الحرق أو استيلاء كافر عليه

ويكره كتابة القرآن بحائط مسجد أو
 غيره ويجوز لمس النفس به الذي فيه
 الآيات المتعددة المتوالية كثيراً ولو
 لحدث أكبر وله أن يكتب الصحيفة فيها
 مواظ وآيات من القرآن وأن يقرأ
 الكتاب الذي يعرض عليه وفيه الآيات
 (مس اللوح) أي حال التعليم والتعلم
 وما ألحق به ما حكم له وقت الذهاب للبيت
 (للتعلم) وكذا للعلم ومثل الجزء الكامل
 ومن لم يحفظ ويريد القراءة فيه حكمه
 حكم المتعلم (للصبيان) أي غير المتعلمين
 وانما كره في حقهم فقط لعدم خطابهم
 بالحرمة (وسوجبات) أي الامور التي
 توجب الغسل على المكلف في نفسه

هو الذي لا يشعر صاحبه بذلك ويحرم على المحدث
 الصلاة والطواف وسجود التلاوة وسجود السهو
 ومس المصحف بيده أو بعود وحده بخريطة أو علاقة
 ويجوز لمس اللوح للعلم والمتعلم على غير وضوء ومس
 الجزء للتعلم ولو كان بالغاً ويكره للصبيان لمس
 المصحف الجامع للقرآن من غير وضوء (فصل)
 وموجبات الغسل أربعة انقطاع دم الحيض
 ودم النفاس والموت والجنابة وهي نوحان خروج
 المني المقارن للذة المعتادة من الرجل أو المرأة في
 نوم أو يقظة بفتح الفاص ضد النوم وقد يجب

أو في غيره فصح عند الموت موجبا (ودم النفاس) هذا هو الموجب الثاني وفي بعض النسخ
 والنفاس باسقاط دم والتحقيق أن المدار على تنفس الرحم بالولد كان معه دم أم لا (المقارن
 للذة) أي حقيقة أو حكماً بان يكون الخروج ناشئاً عنها لقوله فيما يأتي وقد يجب الخ وأما إن
 خرج بلا لذة أو بلذة غير معتادة كما إذا هزته دابة فامني فانه لا يوجب الغسل بل الوضوء فقط ما لم
 يحس بمبادي اللذة فيستدعيها حتى يني (في نوم) متعلق بخروج ولا يشترط أن يكون خروج
 بلذة فمن رآه في ثوب نومه ولم يذ كر احتلاماً وجب عليه الغسل وأعاد من آخر نومة نامها فيه
 فان نام فيه شخصان وجب عليهما الاثلاثة وان شك أمني أم مذى اغتسل فان شك في ثالث

فلا غسل (مثل أن يجامع الخ) أنت خير بان الموجب في هذا المثال الجماع الذي لا يشترط معه انزال إلا أن يحمل على المجامعة فيما دون الفرج لكن يعكز عليه أيها ما أنه إذا اغتسل حينئذ ثم أنزل لا يجب عليه الغسل مع أنه يجب لأن غسله السابق لم يصادف محلاً بخلاف ما إذا نزل بعد غسل من جامع في الفرج فإن عليه الوضوء فقط (حشفة البالغ) وأما الصبي فلا يجب الغسل عليه ولا على موطوءته إن كانت بالغت ما لم تنزل فيجب عليها وأما يندب للصبي إن أمر بالصلاة ووطئ مطيعة وكذا لا صغيرة إن أمرت بها ووطئها بالغ (أو غيره) كهيمة بشرط الاطاقة في المغيب فيه والافلا غسل ما لم ينزل ولا يضر تغيب الحشفة بين الشفرين ولا تغيب بعضها في الفرج ولا يشترط الانتشار (أوميت) (٢٢) ولا يعاد غسل الميت المغيب فيه وأما

لو غيبت امرأة ذكر ميت في فرجها فلا غسل عليه ما لم تنزل لعدم لذتها كالسائلك (وان لم ينزل) أي لحديث إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل وأما حديث إنما الماس من الماء فتنسوخ بهذا أو محمول على حالة النوم (موانع الحدث) أي المتقدمة في قوله ويحرم على المحدث الخ (قراءة القرآن) أي بحركة اللسان ولا حرمة في اجرائه على قلبه بدون تلفظ (الا الآية) أي ولو آية الكرسي ونحوها كالأيتين من آخر سورة البقرة وأولها ما آمن الرسول والصحيح أن للجنب أن يقرأ سورة قل أوحى

الغسل لخروجه من غير مقارنة اللذة مثل أن يجامع فيلنزل ولم ينزل ثم يخرج منه المني قبل أن يغتسل ومغيب حشفة البالغ وهي رأس الذكور أو مغيب مثلها من مقطوعها في فرج آدمي أو غيره أنتي أو ذكر حي أوميت وإن لم ينزل وتنع الجنبية موانع الحدث الأصغر مع زيادة تحريم قراءة القرآن والآية ونحوها على وجه التعوذ والرقى والاستدلال بدخول المسجد والمكث فيه والغسل من الجنبية مشتمل على فرائض وسنن وفضائل فاما

للنحس وأولى قراءة المعوذتين (والرقى) جمع رقية أي من ضرر العين وغيرها كأن يقرأ على الماء وغفانة الكتاب (والاستدلال) أي على حكم (ودخول المسجد) أي ولو ما رآه خلافاً للشافعي وهو بالجره عطوف على قراءة القرآن وبالنصب معطوف على موانع والمعمد أنه يشمل مسجد البسوت (والمكث فيه) ويخرج من حصلت له الجنبية أو تذكرها فيه مسرعاً بدون تنيم على الرجوع وإذا اضطر للمكث أو المبيت به فله ذلك بقدر الضرورة بعد أن يتيمم ومثل الجنب الكافر فيمنع من دخول المسجد وإن أذن له مسلم ما لم تدع ضروره قاله كاحكامه صفة البنيان مثلاً ولذا لم يمنع مالك من بنيان النصارى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي يدخل باذن المسلم ما عدا المسجد الحرام وقال أبو حنيفة لا يمنع من جميع المساجد (والغسل من الجنبية)

لا مفهوم للجنابة بل تلك الفرائض والسنن والقضائل لمطلق غسل ولو مسنوناً أو مستحباً و براد
بالفرض ما توقف صحة العبادة عليه (سواء رفع الحدث) أي أو فرض الغسل أو استحبابه ما
كان الحدث مانعاً عنه وتكون النية عند أول مفعول (ظاهر الجسد) وليس منه صماخ
الأذن والفم والأنف والعين هنا وفي الوضوء وإذا كانت الثلاثة الأولى سنة فقط و ينبغي
المحافظة على المضمضة والاستنشاق في الغسل مراعاة للخلاف فإن الحنفية والحنابلة يقولون
بفرضيتهما (والدلك) أي ولو بعد صب الماء وانفصاله بحيث لا يصير مسحاً ويكفي في الغسل
ذلك إحدى الرجلين بالأخرى لافي (٣٣) الوضوء على الراجح والحق أنه متى نعد ذلك

باليد سقط ولا يجب بخرفة ولا استنابة
(وتخليل الشعر) أي ولو كشفها
(والموالة) أي على نحو الوضوء (فأربعة)
أدرج الاستنشاق في الاستنشاق والافهي
خمس (البده بغسل اليدين) أي أن
السنة لا تحصل الا بغسلهما أولاً سنة
السنة ولا بد من غسلهما ثانياً سنة
الفرض فلو غسلهما أولاً سنة الفرض
أجزاً ولم يكن آتياً بالسنة (ومسح صماخ
الخ) كان الأولى تأخير هذه السنة عن
المضمضة والاستنشاق كما في الوضوء
وأما غير الصماخ من ظاهر الأذن
وباطنها فواجب غسله ويتعهد ما فيهما
من التكسير وكيفية الغسل أن يكفي

فرائض خمسة نية رفع الحدث الأكبر وتعميم ظاهر
الجسد بالماء والدلك وتخليل الشعر والموالة وأما
سنته فأربعة البده بغسل اليدين قبل ادخالهما في
الاناء ومسح صماخ الأذنين والمضمضة والاستنشاق
وأما فضائله فسبعة التسمية والبده بغسل ما على
يديه من الأذى ثم الوضوء كاملاً مرة ومرة وينوي به
رفع الجنابة عن تلك الأعضاء ثم إفاضة الماء على
رأسه ثلاثاً ثم إفاضة الماء على شقه الأيمن قبل
الأيسر والبده بالأعلى قبل الأسفل وتقليل
الماء مع إحكام الغسل بكسر الهمزة أي انقائه

أذنه على كفه مملوءة ماء ويد يراصبعه إثر ذلك حول الظاهر والباطن (والبده الخ) أي بعد غسل
يديه إلى كوعيه ثلاثاً ويجب الاسترخاء في غسل المخرج لئلا يكون لمعة ويعيد غسل اليدين
عند ارادة الوضوء على المختار (وينوي به الخ) أي الأولى ولي له ذلك وليست هذه النية شرطاً لان
المذهب أنه يجزئ غسل الوضوء عن غسل محله ولو ناسياً لجنابته ويضرت أخيراً الرجلين في
الوضوء عن الغسل المسنون أو المستحب لان تخلل الغسل بين أعضاء الوضوء محل بالموالة لا عن
الغسل الواجب اذ هو جزء منه (ثلاثاً) التثنية هو الفضيلة وأصل الغسل واجب وإذا مسح
رأسه قبل إفاضة الماء بادن من القفا منع الزكاه والترلة (والبده بالأعلى) أي أعلى كل شق

قبل الأسافل أى أسافل ذلك الشق فهو جار على الطريقة الرابعة من غسل الشق الأيمن
جميعه إلى الرجل ويحتمل أعالي الشخص قبل أسافله فينتهي في الأيمن إلى الركبة ثم يرجع
لأعالي الأيسر ثم بكل الأيمن ثم الأيسر (رابعة) نسبة للتراب الذي هو أفضل ما ينجم عليه
والأولى أن يزيد في التعريف بنية وحكمة مشروعيته إدراك الصلاة في وقتها وهو من خصائص
هذه الأئمة وفرائضه ست النية والصعيد الطاهر والضربة الأولى ومسح الوجه واليدين
إلى الكوعين والمواالات في فعله وفيما بينه وبين ما فعله وسننه أربع الترتيب والضربة الثانية
ومسح اليدين إلى المرفقين ونقل ما تعلق باليدين (٣٤) من الغبار إلى الوجه واليدين

وفضائله ست استقبال القبلة والتسمية
والسؤال والصمت إلا عن ذكر الله والتيمم
على تراب غير منقول والبدء بظاهر عناية
إلى آخر ما يأتي للصنف (مالا يكفيه) أى
لجميع جسد بالنسبة للغسل وللأعضاء
القرآنية بالنسبة للوضوء ولو باستعماله
ما يتقاطر عن بعض الأعضاء لبعض
الباقى (فوات نفسه) أى هلاكها وفوات
منفعة كشلل يد أو رجل وكذلك إذا
احتاجه لطبخ ونحوه أو خاف باستعماله
عطش محترم معه ولو كلبا مأذونا في
اتخاذ (أو زيادة مرض) وبه لم ذلك

(فصل) التيمم طهارة رابعة تشتمل على مسح
الوجه واليدين وسببه فقد الماء حقيقة أو ما هو
في حكمه مثل أن يكون معه من الماء ما لا يكفيه أو
ما يخاف باستعماله فوات نفسه أو فوات منفعة أو
زيادة مرض أو تأخر بره أو حدوث مرض ويباح
التيمم من الحدث الأصغر والأكبر إذا وجد سببه
للمريض والمسافر لكل صلاة وللصحيح الحاضر
لصلاة الجنازة إذا تعينت ولغيره غير الجمعة بشرط
أن يخشى فوات الوقت باستعمال الماء ولا يعبد

بتجربة في نفسه أو باخبار عارف ولو كافرا ومثل العلم الظن ولا عبرة بالشك (أو تأخر بره) هو من
زيادة المرض في المعنى أن الأول زيادة في الشدة وهذا زيادة في الزمن ومن ذلك المريض
يقدر على الوضوء والصلاة قائما فتحضر الصلاة في وقت عرقه ويخاف أن فعلهما انقطع عرقه
وطالت علته فانه يتيمم ويصلي ايماء للقبلة (إذا وجد سببه) أى المتقدم وهو شامل للخوف على
نفسه من نحو أص أو سبع ان ذهب الماء أو على ما لا الذي يزيد على ما يلزمه بذله في شرائه فالضمير
عائد للتيمم ويحتمل عوده لا كبر وهو الخنابة مثلا (المسافر) أى ولو سقرا قصر أعاصيه ولا يجب
عليه جل الماء ولو يقن عنه في الطريق (لكل صلاة) أى ولو جمعة وناقلة استقلالا (إذا
تعينت) بأن لم يوجد مصل غيره وخشى تغيرها إذا تأخر حتى يحصل الماء ويشوذا (فوات الوقت)
أى الذي هو فيه ومن ذلك حاضر صحيح لا يقدر على استعمال الماء البارد وخشى من تسخينه

خروج الوقت فانه يباح له التيمم وكذلك من استيقظ ورأى انه لو توضأ نطلع الشمس فانه يتيمم
ويصلي ولا يعيد ولو تبين بقاء الوقت وهو في الصلاة أو بعدها (ولو خشي فواته) أي لان لها بدلا
وهو الظهر ومحل ذلك ان كان يصلي الظهر بالطهارة المائية والالتيمم للجمعة (وسائر النوافل)
أي استقلالها وأما تبع الفرص فتجوز بقيمته بشرط اتصالها به وعدم كثرتها سواء نوى فعلها به
عند تيممه للفرص أم لا فلو قتمها على الفرص الذي هو له صحت في نفسه أو أعاد التيمم له (وبوجود
الماء) أي الكافي المباح ولو بين (٢٥) اعتيد فاذا وجد غير المباح كالمغصوب والمسبل

لخصوص الشرب فكالعدم فان لم ينص
لواقف على خصوص الشرب فان قامت
قرينة على انه لشرب الا دمين فقط
كالصهاريج عندنا بمصر قصر على ذلك
فلو وضأ به صح وضمن مثله للسبيل وعليه
حرمة الاقدام وان لم تظهر قرائن فالاصل
عموم الانتفاع ومثل وجود الماء قدرة
المريض على استعماله (لم تبطل) أي الا اذا
كان الماء في رحله ونسيه فانه يقطع ان
اتسع الوقت لتفريقه (بالصعيد) أي
ما صعد على وجه الارض (الطيب) أي
الطاهر ويجوز التيمم ببلاط المسجد
وزابه ما لم يلزم عليه تحفيظه والاصح مع
الكراهة ولا يحتاج في التيمم بأرض الغير
الى اذن كالصلاة فيها والاستصحاب

بمخلاف الجمارة اذا لم تتعين وفرص الجمعة ولو خشي
فواته وسائر النوافل سنتها ومسحباتها ويطل
التيمم بما يبطل به الوضوء وبوجود الماء قبل الصلاة
الا ان يخشى فوات الوقت باستعماله واذا رأى الماء
وهو في الصلاة لم تبطل صلاته ويتيمم بالصعيد
الطيب وهو التراب والحجر والرمل وجميع اجزاء
الارض مادامت على هيئتها لم تغيرها صنعة آدمي
بطبخ ونحوه والتراب افضل من غيره ولا يتيمم
على شيء نفيس كك الذهب والفضة ولا على لبد
ولا على بساط ولا حصير وان كان فيها غبار
ويجوز للمريض اذا لم يجد من يناوله ترابا ان يتيمم

بمصباحه ما لم يحصل ما ينضربه كالاطلاع على عوراته ولا يجوز التيمم ولا الصلاة في الارض
المغمورة واذا وقع فالصحة مع الحرمة (بطبخ) أي لبعض انواع الرخام (ونحوه) أي كحرق الخوص
وهو الحجر الذي اذا شوى صار جيرا فيتيمم عليه قبل حرقه لا بعده وأما تحت فليس يناول فيصح
التيمم على الرخا (كالذهب والفضة) أي والدنو والياقوت والزبرجد ولو في معدنها وأما غير
النفيس كالمخ والشب والكبريت والكحل والمغرة والحديد والرمصاص والطفل فيتيمم عليها
بعدمها لا بعد نقلها ولا يتيمم على الخشب والزرع ولو لم يوجد غيره وتسقط الصلاة وقضاؤها
حينئذ على المعتمد (وان كان فيها غبار) أي ما لم يكن (ويجوز للمريض) وكذا الصحيح الفاقه

لله (بالطوبى النبي) أى عالم يختلط بنجس كثير في نفسه ولو التلث أو بظاهر غالب لان
كان النصف سواه كان المختلط بين أو مادلاه (٣٦) لا يتيم عليه بالاولى من الجبس

المحرق ومثل الطوبى الاوانى الفخار
قبل حرفها (أعاد في الوقت) أى
ولو الضرورى (قبل دخول الوقت)
ووقت الفاتة تذكرها ووقت الجنابة
بعد التكفين وان كان الميت من أهل
التيمم فبعد تيممه (وصفته) أى الكماله
والا فالواجب يحصل باستيعاب الوجه
واليدين للكوعين بالمسح كبقائها تنق
نية (ان ينوى) أى عند الضربة الاولى
(وينوى من الحدث الاكبر) أى يلزمه
ملاحظة ذلك كلما أراد التيمم مادام
كذلك فلو ترك هذه الملاحظة ولو نسيانا
أعاد أبدا وأما اذا نوى فرض التيمم فانه
لا يلزمه ملاحظة ذلك (بضرب الخ)
فالواقي بيده الغبار من غير وضع لم يجزه
فان يجز عن المسح بيده استتاب ولو باجرة
(نفضهما) أى لثلا يكون بهما ما يشوه
وجهه فان مسح بهما على شئ قبل أن
يمسح وجهه ويديه صح تيممه وفاته سنة
النفل وبراى الوتره في مسح الوجه
ويكرهه تتبع العضون ويجزى يديه
على ما طال من طيته (تخليل الاصابع)

بالجدار المبني بالطوبى النبي أو بالحجارة إذا كانت
غير مستورة بالحير ومن تيمم على موضع نجس ولم يعلم
بنجاسته أعاد في الوقت ولا يكره التيمم بتراب تيممه
مرة أخرى ولا يصح التيمم قبل دخول الوقت
وصفته أن ينوى استباحة الصلاة وينوى من
الحدث الاكبر ان كان محدثا حدا كبيرا ثم يقول
بسم الله ويستعمل الصعيدين بضرب عليه يديه
جميعا ضربة واحدة فان تعلق به ما شئ نفضهما
نفضا خفيفا ومسح بهما وجهه ولحيته يسدا من
أعلاه إلى أن يستوفيه ثم يضرب أخرى ليديه ثم
يمسح ظاهر يده اليمنى بيده اليسرى حتى ينتهي إلى
المرفق ثم يمسح باطنها إلى آخر الاصابع ثم يمسح
ظاهر اليسرى بيده اليمنى إلى المرفق ثم يمسح باطنها
إلى آخر الاصابع ويجب تخليل الاصابع ونزع
الظائم فان لم ينزعه لم يجزه والضربة الثانية سنة
وكذا المسح إلى المرفقين فلو اقتصر على ضربة
واحدة للوجه واليدين أجزاءه ولو اقتصر في مسح

أى بباطن أصابعه الذى من الصعيدين لا يجزئها (لم يجزه) أى ولو حركه وكان واسعاً ما أذنوا
فيه فيجب تحريكه عن موضعه حتى يمسح ما تحته (سنة) أى وان كان يفعل بها فرض
لان مسح اليدين في الحقيقة انما هو بالضربة الاولى بدليل أنه لو مسحهما ما أوترك هذه صح

(أعاد في الوقت) أي الاختياري ندبا ولو بالتيمم لقوة الخلاف في مسحهما إلى المرفقين وكذا
يكتل مسح يديه إلى المرفقين إن لم يكن صلى به (فصل إذا كان الخ) هذا الفصل من ترجم عندهم
بالمسح على الجبيرة وذكره بعد التيمم ثم أعقبه بالمسح على الخفين لأن كلامه من الثلاثة نائب عن
الوضوء وقدم ما ينوب عنه بتمامه ثم ما ينوب عن بعض غير معين ثم ما ينوب عن بعض معين
(في أعضاء الوضوء) كالوجه واليدين أو غيرهما من سائر الجسد في الغسل (جرح) يضم الجيم
الآثر وبالفتح المصدر والمراد الأول لأنه هو الذي يمسح ومثل الجرح الرمد (فوات نفسه) أي
ما يؤدى إلى هلاكها أو فوات منقعة (٣٧) بأن يفوته القيام للصلاة مثلا (أو حدوث

يديه على الكوعين وصلى أعاد في الوقت) (فصل)
إذا كان في أعضاء الوضوء أو غيرها جرح وخاف من
غسله بالماء فوات نفسه أو فوات منقعة أو زيادة
مرض أو تأخر برء أو حدوث مرض فإنه يمسح
عليه فإن لم يستطع المسح عليه مسح على الجبيرة
وهي الدواء الذي يجعل عليه فإن لم يستطع المسح
عليها مسح على العصابة ولو على الزائد غير المقابل
للجرح كقصده وعمامة خفيف بنزعها ويشترط
في المسح المذكور أن يكون جعله لجسده صحيحا
أو غير صحيح ولا يتضرر إذا غسل الصحيح فإن كان

مرض (أي غير الجرح فإنه يمسح عليه
وجوبا إن خاف بغسله هلاكا أو شديدا
أذى ونوبا إن كان المخوف منه دون ذلك
ويجب تيمم المسح ولا يلزم تبضع غصون
العصابة أو الجبيرة (وهي الدواء) أي ماله
دخل في التداوي فيشمل الأعواد التي
تربط على الكسر وتسمى جبيرة تفاقولا
بجبر خلل الجرح (على العصابة) بكسر
العين وهي الخرقعة التي تشد على الجرح
فلو مسح على العصابة التي على الجبيرة
مع إمكان المسح عليها لم يجز ويقال في
التيمم إن لم يقدر على مسح الجرح بالتراب
فعلى الجبيرة ثم العصابة ويجوز أن يجعل

على الجرح عصابة لا جعل المسح عليها وإن لم يحتج الجرح لها حيث كان لا يقدر على مسحه ونحو
الجرح الرمد (ولو على الزائد) بأن انتشرت لضرورة الشد (كقصده) تشبيه تام في الأقسام الثلاثة
وهو وإن كان مندرجا في أفراد الجرح إلا أنه معروف بالتغاير بينهما (خفيف بنزعها) أي لمسح
الرأس في الوضوء أو غسله في الغسل أي خشى بذلك ضرر مبيح للتيمم فإنه يمسح عليها إن لم يقدر
على مسح ما هي ملفوفة عليه والانتقضا ومسح عليه فلما مكنته مسح بعض رأسه فعل وكل
على العمامة وجوبا ومثل العمامة القرطاس يلصق على الصدغ لصداع وخيف من نزعه الضرر
(جعل جسده) أي أكثره والمراد بالجسد جميعه في الغسل وأعضاء الوضوء في الوضوء وتعتبر أعضاء
الفرض فقط وعقابة الجبل بالقليل يعلم أن النصف كالجل (ولا يتضرر الخ) قيد في المسئلتين

على المعتد فلو قال المصنف ويشترط أن يكون بعض جسده صحيحا ولا يضر غسل الصحيح الجريح إلا أن يكون البعض الصحيح قليلا جدا لكان أظهر (ولا ملاقاته الخ) الأنسب أن يقول وإذا تعذر مسح الجريح بحيث لا يمكنه ملاقاته بالماء ولا وضع شيء عليه لأجل المسح (في موضع التيمم) أي أعضائه الوجه واليدين إلى المرفقين (٣٨) على الرابع (وغسل ما سواه) أي

باقي الأعضاء في الغسل وباقي أعضاء الوضوء في الوضوء وإن كان كل فاقصا لان المائية الناقصة أولى من الترابية الناقصة (على الجريح) على تعليلية لان الموضوع أن الجريح ليس من أعضاء التيمم فهو يغسل الصحيح ويتيمم عليه لأجل الجريح لتكون جامعا بين الطهارةين ويقدم المائية على الترابية في الفعل والقول الثاني يتيمم فقط مطلقا كان الجروح قليلا أو كثيرا تفقد بها الطهارة الكاملة على غيرها نالها يتطهر بالماء وضوا فاقصا فقط مطلقا رابعها أن كان الجروح قليلا يغسل الصحيح فقط والالتيمم (وإذا ردها) وكذا إذا برئ فلا بد من غسله تيمم ما لم يطل كالموالاة ولو سقطت وهو في الصلاة بطلت وأما مجرد الدوران فلا يضر (في المسح) أي فيما يتعلق به وهو رخصة لما في الخلع عند كل وضوء من المشقة ولا تكره امامة المسح على الخلف

يتضرر بغسل الصحيح أو كان الصحيح قليلا جدا كأن لم يبق إلا يدا أو رجل فإنه لا يغسل الصحيح ولا يمسح على الجريح بل ينتقل إلى التيمم وإذا تعذر مسح الجريح بحيث لا يمكن وضع شيء عليه ولا ملاقاته بالماء فإن كان في موضع التيمم ولا يمكن مسحه أيضا بالتراب تركه بلا مسح ولا غسل وغسل ما سواه وإن لم يكن في أعضاء التيمم فإنه يغسل الصحيح ويتيمم على الجريح على أحد الأقوال الأربعة وإذا مسح على الجبيرة ثم نزعها لدواء أو غيره أو سقطت بنفسها بطل المسح عليها وإذا ردها فلا بد من المسح ثانيا (فصل) في المسح على الخفين للمسح عليه ثمانية شروط الأول أن يكون جلدًا فلا يمسح على غيره كالخرق ونحوها إذا صنعت على هيئة الخف إلا الجورت وهو ما كان على شكل الخف من الكتان ونحوه من فوقه ومن تحته جلد

لغير المسح عليه غاية الأمر أنها خلاف الأولى كمامة المسح على الجبيرة لغيره وبدأ بذكر الشروط قبل ذكر الحكم فقال للمسح عليه أي الخف وأقرب باعتبار الجنس (ثمانية شروط) أي أجمالا وإذا نظرت إلى شرطى السلاس من كون الطهارة مائية كاملة تكون عشرة لأن قيد القيد قيد وبقي اشتراط أن لا يكون هناك حائل (ونحوه) أي كالقطن (من فوقه) وهو ما يلي

السماء ومن تحته وهو ما يلي الأرض لا ما يلي باطن الرجل وظاهرهما من داخل الخلف (ظاهرهما)
أي حقيقة أو حكما فيشمل ما لو كان فيه (٢٩) نجاسة معفو عنها (والمذكى غير المأكول)

وأولى غير المذكى أصلا ويستثنى من ذلك جلد الكيمخت فإنه يطهر بالدباغ حقيقة وقال بعض المحققين الممسح على النجس صحيح ويجزى على الخلاف في الصلاة بالنجاسة أن صلى به (أو نحوه) كالملصوق بنحو سراس حتى صار على هيئة الخلف فإن ذلك يصدد الزوال (لحل الفرض) وهو الرجلان مع الكعبين والتعليل المسمى بالزبون الجسالي يمسح عليه إذا كان ساترا وأزاراه ليست كالربط لأنها منه فليست بصدد الزوال (خرق) أي شق مستطيل وأما المدور المسمى بالثقب والتحديد فيسه به قدر ما يمكن غسل ما ظهر منه (لا يمكن الخ) أي لعدم استقرار رجل قدمه فيه (ونحو ذلك) أي كتنكيس وضوئه بأن قدم غسل الرجلين ولبس الخفين ثم نعم (غير المضطر) أي وأما المضطر للبس على حاله بحيث يكون مضطرا لستر كعبه فيمسح والاقتصر على قدر الضرورة وقطعه ولا يمسح لفقد شرط الستر (أو بسفره) أي أو عاصيا بسفره ضعيف لأن كل رخصة لا تختص بالسفر يفعلها المسافر وإن عاصيا به

مخروزالثاني أن يكون طاهرا فلا يمسح على النجس بجلد الخنزير وجلد المأكول غير المذكى والمذكى غير المأكول وإن دُبِعَ الثالث أن يكون مخروزا فلا يمسح عليه إذا كان مربوطا أو نحو ما الرابع أن يكون ساترا لحمل الفرض لأمانة قص فلا يصح الممسح عليه وكذا إن كان فيه خرق كبير فقدر ثلث القدم الخامس أن يمكن تتابع المني فيه فالواضع الذي لا يمكن أن يتابع المني فيه لا يمسح عليه السادس أن يلبسه على طهارة فلا يمسح عليه إذا لبسه وهو محدث ويشتراط في هذه الطهارة أن تكون مائية فلو تبسّم ثم لبسه لم يمسح عليه وأن تكون كاملة فلو غسل إحدى رجليه وأدخلها في الخلف قبل غسل الأخرى ونحو ذلك لا يمسح عليه السابع أن لا يكون عاصيا بلبسه كالمحرم غير المضطر للبس أو بسفره كالعاق والأتق فلا يمسح واحد منهما الثامن أن لا يكون مترفها بلبسه فن لبسه لنوم أو نحوه لا يمسح عليه (تنبيه) إذا اجتمعت هذه

بخلاف المختصة به كقصر الصلاة (مترفها) أي متعما ومنه العجب (أو نحوه) أي كلبسه لجرد المسح من غير انضمام علة أخرى تبيح المسح كعادة أوحرا أو بردا أو اقتداء به صلى الله عليه وسلم

(ولا يتوقت) أى وإنما يتدب فقط نزع كل جعة (خرق كبير) أى قدر الثلث بعد أن لبسه صحيفا وما مر في حكم ليس المخرق ابتداء فلا تكرر ونص على ما هنا لأنه ربما يتوههم اغتفار الطارئ فلو خيط المخرق أعاد المسح عليه ما لم يطل ما بين المخرق والحيطة والأعاد الوضوء (أو ينزع قدمه) أى فيبطل المسح ويبادر (٣٠) بغسل رجله كالوالاة فان أخر ابتداء

الوضوء (المستحبة) أى التى على وجه الكمال والاف كيفما مسح أجزاء ولا يحدد الماء لباقي مسح رجل جفت ويكملها بدون تجديد ويجدد الثانية ويكره غسل الخلف وتبضع غرضونه لأن الماء يفسده واعلم أنه لو مسح من فوق حائل فان كان في أعلى الخلف كان كمن ترك مسح أعلاه فيعيد أيدا وان كان في أسفله كان كمن ترك أسفله فيعيد في الوقت (على أحد القولين) أى تكريمة للبدن اليمنى والقول الآخر يجعل اليسرى من فوقها واليمنى من تحتها لاجل تمكنه وهو أريح (هو الدم) ومن أنواعه الصفرة والسكررة وقوله بنفسه أى لا بعلاج كدواء خرج به قبل وقته المعتاد فليس بحيض (من تحمل عادة) أى كراهقة للبلوغ والتحقيق أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والبلدان وقد قالوا أعمل النساء حيضا نساءهم فانهن يحضن لتسع سنين

الشروط جازا للمسح ولا يتوقت بوقت ولا يلزمه نزعها إلا أن تحصل له جنابة أو يحصل فيه خرق كبير أو ينزع قدمه أو أكثرها إلى ساق خفه وصفة المسح المستحبة أن يضع أصابع يده اليمنى على أطراف أصابع رجله من ظاهر قدمه اليمنى ويضع يده اليسرى من تحت أطراف أصابعه من باطن خفه ويمرهما إلى الكعبين ويفعل باليسرى كذلك على أحد القولين (فصل في الحيض هو الدم الخارج بنفسه من قبل من تحمل عادة في مدة خمسة عشر يوما فدونها إلى ساعة من غير ولادة ولا مرض فأقله لأحدله كأكثر الطهر وأما أقل الطهر خمسة عشر يوما وأما أكثر الحيض فيختلف باختلاف الحيض فان كانت مبتدأة فأكثره في حقها إذا عادت فيها الحيضة خمسة عشر يوما وإن

وأما اليائسة فكانت سبعين فليس الخارج منها حيضا ومن خسين إلى السابعة من حيض ان لم تجمع النساء على عدمه (إلى ساعة) أى جزم من الزمن لا الساعة الفلكية وهذا بالنسبة للعبادة وأما بالنسبة للعادة فلا بد من يوم أو بعض يوم له بال (من غير ولادة) خرج به النفاس وقوله ولا مرض خرج به دم الاستحاضة (باختلاف الحيض) يضم الحاء المهملة وتشديد التحتية جمع حائض (مبتدأة) أى لم يسبق لها حيض قبل هذا (إذا عادت الخ) ليس المراد

استغراق الدم الليل والنهار بل لو رأيت من الدم في يوم أو ليلة قطرة حسبت ذلك اليوم أو ليلة
تلك الليلة نوم دم (بثلاثة أيام) أي ولو ميزت ما أتت بعد عادتها من دم الحيض وعلمت أنه دم
استحاضة وهذه الثلاثة تصير عادة لها بعد الاستظهار فيما يستقبل (مالم تجاوز الخ) قيد في
استظهارها بالثلاثة فإن كانت عاداتها اثني عشر يوماً فدون استظهرت بثلاثة أيام وثلاثة
عشر يوماً وأربعة عشر يوماً (٣١) وخمسة عشر لا استظهار (على أكثر عاداتها) أي

زمتا (كذلك) أي مالم تجاوز خمسة عشر
يوماً وانقطع طهر الحائض بان طهرت
يوماً وحاضت آخر من لا انقضت أيام الدم
فقط وتغتسل كلما انقطع ونصوم وتصل
وتوطأ وتستظهر على عاداتها إن كان لها
عادة فإن كانت مبتدأة لفقت نصف شهر
وما أتى بعد ذلك فدم استحاضة (فإن
تمادي) أي دم الاستحاضة بعد زمن
الاستظهار (وللطهر) أي من الحيض
والنفاس وقد تسمي في تفسير الجفوف
بالادخال فإن حقيقته حفاف الفرج
من أنواع الدماء وأدخال الخرقه إنما هو
بيان للعلامة وفي بعض النسخ وهي أن
تدخل والتأنيث باعتبار كون الجفوف
علامة (من الدم) ولأن من الصفرة ولأن
الكدرة ولا يشترط الحفاف من البلل
لأن فروج النساء لا تخلو غالباً منه
(والقصة) بفتح القاف وتشديد الصاد

كانت معتادة فاما أن تختلف عاداتها أم لا فإن لم
تختلف استظهرت على عاداتها بثلاثة أيام مالم
تجاوز خمسة عشر يوماً وإن اختلفت استظهرت
على أكثر عاداتها كذلك وهي في أيام الاستظهار
حائض فإن تمادى بها إلى عام خمسة عشر يوماً
فحكمها حكم الطاهر في توجبه الصلاة والصوم
وعدم القضاء وإتيان الزوج ﴿فصل﴾
وللطهر علامتان الجفوف وهو أن تدخل المرأة
خرقة في فرجها فتخرج جافة ليس عليها شيء من
الدم والقصة البيضاء وهي ماء أبيض رقيق يأتي
في آخر الحيض كماء القصة وهي الجبر
والقصة أبلغ للعتادة فإذا رأت الجفوف أولاً
انتظرت القصة لآخر الوقت المختار وأما المبتدأة
فلا تنتظر القصة إذا رأت الجفوف أولاً وعلى

المهملة هي العلامة الثانية (في آخر الحيض) ومثله النفاس (كما والقصة) بالقاف والصاد
وهي الجبر ومنه قصص دارها أبيضها بالجبر (أبلغ) أي في الطهر لأنها تدل على انقضاء الدم
بخلاف الجفوف فإنه يكون مع بقائه لأن الدم قد ينقطع يوماً ثم يأتي فهي أبلغ حتى لعتادة
الجفوف على المعتمد فلا تنتظر ما دارتها (انتظرت القصة) أي ندباً إذا كانت معتادتها أو
معتادتها أو أماً معتادة الجفوف فقط فلا تنتظر (وعلى المرأة) أي وجوباً أن تنتظر طهرها أي

علامته من قصة أو جفوف عند النوم تعلم حكم صلاة الليل والاصل استمرار ما كانت عليه عند النوم اذا وجدت الطهر بعد الفجر ما لم توقن أن الطهر حصل ليلا والاقتضت العشاءين (وعند صلاة الصبح) وكذا عند كل صلاة والوجوب موسع ما اتسع الوقت (ويمنع الحيض الصلاة الخ) وثاب على الترك كما يثاب المريض على النوافل التي كان يفعلها في صحته وشغله المرض عنها وندى الخائض الصوم دون الصلاة لتكررها فتشق بخلافه (والطلاق) أي يحرم طلاق الزوجة المدخول بها غير الحامل في الحيض لتطويل العدة عليها فانها تبتدئها من الطهر الذي بعده لان القروء هي الاطهار عندنا فيجبر على الرجعة ان كان الطلاق رجعيا وأما غير المدخول بها فلا عدة عليها والحامل عدتها (٣٣) وضع حملها (ومس المصنف) أي

الامثلة أو متعلقة (وقراءة القرآن) ضعيف والمعتمد أن لها أن تقرأ القرآن في غير المصنف ولو متلبسة بحجابة قبل الحيض لعدم قدرتها على رفع حدث الحجابة حال الحيض وتحرم عليها القراءة بعد انقطاعه وقبل الغسل على الرابع لقد رتبها على الرفع (في الفرج) لانه مضموم له بل يحرم سائر التمتع بما بين السرة والركبة ولو من فوق حائل ويجوز الاستمتاع بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها ولو بالوطء كالاستبراء بيدها (قبل طهرها بالماء) وقال أبو حنيفة يجوز له أن يطأها

المرأة أن تنتظر طهرها عند النوم وعند صلاة الصبح ويمنع الحيض الصلاة والصوم والطلاق ومس المصنف وقراءة القرآن ودخول المسجد والوطء في الفرج زمن الحيض وبعده قبل طهرها بالماء (فصل في النفاس) هو الدم الخارج من القبل بسبب الولادة غير زائد على ستين يوما فاذا زاد على ستين يوما فلا تستطهر وحكم دم النفاس فيما يمنعه وفي اقضائه الغسل حكم دم الحيض مطلقا والله أعلم

الباب الثاني في الصلاة

بعد النقاء وقبل الغسل ومحل حرمة عندنا ما لم يحصل طول بضر به والاجازة وطؤها بعد انقطاعه ويستحب لها أن تنعم بنية الطهر من الحيض (هو الدم) والمعتمد أنه تنفس الرحم بالولد فلو خرج من غير دم وجب الغسل (غير زائد على ستين) أي فهي أكثره ولو اعتادت أكثر من ذلك قال زائد دم استحاضة تكون معه في حكم الطاهر بعد أن تطهر من النفاس وأقله دفعة كالحيض فيجب الطهر عند انقطاعه فالولم تطهر وجب عليه اقضاء الصلاة من حين انقطاعه وان أتاها الدم بعد أن مكثت طاهرا خمسة عشر يوما كان حيضا مؤثقا (فما يمنعه) أي من وطء ومس مصنف ودخول مسجد وصحة صلاة وصوم ونحو ذلك (مطلقا) أي كان لها عادة أم لا فهي تلتحق أكثره وتلغى أيام الانقطاع وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصل وتوطأ (في الصلاة) أي فيما

متعلق بها (شهادة) بالجريد من الخمس (من أقامها) أي أتبعها مستوفاة بشروطها فقد أقام الدين أي وفق لفعل غيرها من الطاعات (فقد ترك الدين) أي تهاون به لأن المتهاون بها يتهاون بغيرها الخير الصلاة عماد الدين من حفظها فقد حفظ الدين ومن ضيعها فهو لمساوها أضيع (الاسلام) المعتمد أنه شرط صحة وبقى من شروط الصحة خمسة طهارة الحدث وطهارة الخبث واستقبال القبلة وستر العورة (٣٣) وترك الكثير من الأفعال وشرط الوجوب

البلوغ وعدم الإكراه وشروط الوجوب والصحة مع سنية العقل وارتفاع دم الحيض والنفاس وبلوغ الدعوة ووجود ما يكفي من المطهر وعدم النوم والغفلة وأما دخول الوقت فسبب في الوجوب وشرط في الصحة وبذا تعلم تساهل المصنف (بأول الوقت) أي بعد تحقق دخوله أو ظنه ظنا قويا فلا شك لم تجز ولو تبين أنها وقعت فيه حيث كان الشك قبلها أو فيها لا بعدها وتبين وقوعها فيه (وجوباً موسعاً) فلا آخرها عنه ومات لم يعص إلا أن يظن الموت وظن غيره كالحيض لغو لاحتمال زواله في الوقت والافضل فعلها أول الوقت ولو فذا إلا أن يكون منتظراً الجماعة يرجوها (من أركان الاسلام) ومثل ذلك انكار ما علم من الدين بالضرورة بأن يشترك في معرفته العام والخاص كحرمة الزنا والخمر لان

وهي أحد أركان الاسلام الخمس التي بُني عليها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج بيت الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلاً والصلاة أعظمها بعد الشهادتين من أقامها فقد أقام الدين ومن تركها فقد ترك الدين ولو جوبها خمسة شروط الاسلام والبلوغ والعقل وارتفاع دم الحيض والنفاس وحضور وقت الصلاة وتحجب بأول الوقت وجوباً موسعاً فمن تجدد وجوبها أو شيئاً من واجباتها أو شيئاً من أركان الاسلام الخمسة فهو كافر من تدبّر استتاب ثلاثة أيام فإن تاب والاقتل ومن قرّب وجوبها وامتنع من فعلها انتظر إلى أن يبقى من وقتها الضروري مقدار ركعة كاملة فإن لم يصل قتل بالسيف حداً ويصلي عليه غير أهل

(٣ - عزية) بحده يستلزم تكذيب النبي (يستتاب) أي تطلب منه التوبة ثلاثة أيام بلا جوع ولا عطش فإن تاب بان أقرب ما يجد والاقتل كفر أو دفن بعقبة الكفار وماله بيت المال (وامتنع) أي كسلاً بعد طلبها منه طلباً متكرراً (انتظر) أي انتظره الامام أو نائبه (حداً) أي لا كفر اخلاقاً إلا بن حبيب وأحد بن حنبل (ويصلي الخ) انما كره لاهل الفضل الصلاة عليه كغيره من المحدودين لأجل زجر الغير والامتناع من فعل شيء من واجبات الصلاة

الداخلية كل ركوع أو الخارجة كالوضوء مثل الامتناع منها في الحكم وتارك الصوم كسلا
 يؤخر إلى أن يفي من الليل ما يسع النية فإن لم ينو قتل حدا وتوخذ الزكاة من تاركها كرها وإن
 يقتل فإن قتل كان هدرًا وإن قتل أحدًا قتل به وتقوم نية الإمام مقام نيته ومن ترك الحج قاله
 حسيبه لا يتعرض له لأنه رعا كان في الباطن غير مستطيع (ويؤمر الصبي) أي الشخص غير
 البالغ أمر ندب فيشمل الأنثى والخنثى وإنما أمر بالصلاة لتألفها نفسه ولا تنفر منها بعد البلوغ
 بخلاف الصوم فيكره أمره به كراهة أن يشق عليه فيأكل ويشرب خفية وبألف ذلك بعد
 البلوغ (لسبع سنين) أي الدخول فيها وقيل لتمامها (وبضرب) أي بضربه الولي نبطًا وكذلك
 الزوج يضرب زوجته إذا تركت الصلاة إن ظنا الأفاة والقول قوله إذا ادعت أن الضرب
 لغير ذلك (غير مبرح) هو الذي لا يكسر عظاما (٣٤) ولا يهشم الحمار وهو يختلف باختلاف

الفضل والصلاح ويدفن في مقابر المسلمين ولا
 يطمس قبره ولا يقتل بالفائتة ويؤمر الصبي بها
 لسبع سنين ويضرب على تركها ضربًا غير مبرح إذا
 بلغ عشر سنين **فصل** الصلاة المفروضة
 خمسة الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح
 ولكل واحدة منها وقتان اختياري وضروري
 فالاختياري للظهر من زوال الشمس لآخر القامة

الصبيان فلا يجتهد بثلاثة أسواط لأن
 بعضهم قد لا ينجز عشرة وتتدب
 التفرقة في المضاجع بين الصبيان عند
 الدخول في العشر كانوا أشقاء أو لأب أو
 أجنبيين ذكورًا وإناثًا ومختلفين
 وكذلك بينهم وبين آبائهم وأمهاتهم ولو
 شوب حائل بين المتلاصقين (المفروضة)
 أي في السماء ليلة الأسراء قبل الهجرة
 بسنة وكانت الصلاة قبل ذلك ركعتين
 بالغداة وركعتين بالعشي (الظهر) بدأ

بها لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صبيحة ليلة الأسراء وسقطت الصبح لتأخر البيان عن
 وقتها للظهر إشارة إلى ظهور دين الإسلام وجبريل كان معلمًا فلا يرد أن شرط الإمام أن يكون
 ذكرًا أو ملاًسكة لا توصف بكورة ولا أوثنة (وقتتان) تنفية وقت وهو الزمان المقدّر للعبادة
 شرعًا ومعرفة الأوقات واجب كفاً فيجوز فيها التقليد وتكفي غلبة الظن على المعقد
 (اختياري) سمي بذلك لأن إيقاع الصلاة فيه موكل إلى خيرة المصلي (وضروري) سمي بذلك
 لعدم جواز تأخير الصلاة إليه إلا لأصحاب الضرورة (من زوال الشمس) أي ميلها بحسب
 الظاهر عن وسط السماء إلى جهة المغرب (لا آخر القامة) أي وانتهاءه لا آخر القامة بأن يصير
 ظل كل شيء مثله بعد الظل الذي زالت عليه الشمس وقامة كل شخص سبعة أقدام بقدم نفسه
 أو أربعة أذرع بذراع نفسه وظل الزوال يختلف في الأشهر القبطية كما أشار لذلك الأجهوري

بقوله

نوت قباية فها نور ورد * كيهك طوبة فأمشربعد
فرمها ببعسده رمودة * بشنس يتلوه صكذا بونة
أيب مسرى وبها ظل الزوال * مختلف مقداره بكل حال
وضبطه في نصف بيت شعر * طرزها جبا أيدوحى قادر
فالطاء اشارة لطوبه وعدد * أقدام ظل لزوالها ورد
وبعد هازاي لامشروما * بعدد ايلي ورتب تعال

(وهو) أى آخر القامة أول وقت (٣٥) العصر فهي داخله على الظهر على المشهور

وهو أول وقت العصر وآخره الى اصفرار الشمس
والمغرب بغروب قرص الشمس وهو مضيق غير
ممتددة قدر بفعالها بعد تحصيل شروطها والعشاء
من غيبوبة الشفق الاحمر الى ثلث الليل الاول
والصبح من طلوع الفجر الصادق للاسفار الاعلى
والضرورى للصبح من الاسفار الاعلى الى طلوع
الشمس وللظهر من أول وقت العصر المختار الى
غروب قرص الشمس وللعصر من الاصفرار الى
وقت الغروب والمغرب من الفراغ منها الى طلوع
الفجر والعشاء من آخر ثلث الليل الاول الى طلوع
الفجر (تنبيه) من آخر الصلاة الى الوقت

فتسار كها في آخر قامة نهاية مدر ما يسعها
(الى اصفرار الشمس) باخراج الغاية
(بغروب) أى يدخل بغروب قرص
الشمس دون شعاعها (بعد تحصيل
شروطها) ويقدر ذلك لمصلها ويلحق
بها الاذان والاقامة وتعتبر الطهارة من
الحديث الاكبر ولو لم يكن به لان الوقت
لا يختلف باختلاف الاشخاص وقيل
ان وقتها بمنتهى شفق ولمراعاه اجازوا
التطويرل فيها وسير نحو الميل بعد الغروب
للسافر من (الاحمر) وقال أبو حنيفة من
غروب الابيض وهو يتأخر (الصادق)
وهو البياض الذي يعم الافق وأما الكاذب
فهو البياض المستطيل الذي يظهر ثم

بغيب (للاسفار الاعلى) وهو الذى يعرقه الشخص بجلسته تميزا وانفصافى محل لاسقف فيه
فمحرم تأخير الصلاة اليه من غير عذروا أما حديث أسفروا بالفجر فإنه أعظم للاجر فحمل على
تحقق دخول الوقت بحيث يظهر للناس والعام زقيل إن وقتها الاختيارى للطلوع (الى وقت
الغروب) أى فتشترك الظهر والعصر فى الضرورى من الاصفرار الى الغروب والمراد الى ما قبل
الغروب لان الوقت اذا ضاق اختص بالاخيرة فلما وقع الظهر قبل الغروب بأربع كونه فائتة
لامؤداة فى وقتها الضرورى وكذا يقال فى قوله الى طلوع الفجر فيكون الاشتراك بين المغرب
والعشاء من ابتداء الثلث الثانى الى ما قبل الطلوع بمقدار ما يسع الاخيرة (من آخر الصلاة)

أى كلها بحيث لم يدرك في الوقت ركعة بسجديتها وأما لو أدرك ركعة فإنه لا اثم عليه ويكون باقي الصلاة أداء حكمًا وإن كانت قضاء في الحقيقة ولذا صح الاقتداء به في الثانية ولا يضركون نية الإمام الأداء ونية المأموم القضاء لأن نية القضاء تنوب عن نية الأداء وعكسه على المذهب (والكفر) إذا تأملت تعلم أن الذي منع الأثم انغماسه في الصلاة الذي جاء بعده فإنه يجب ما قبله (والصبا) أى لعدم وجوبها عليه وإذا بلغ في الوقت ولو بالضرورة وجبت عليه ولو صلاها قبل ذلك لأنه لا يذوب تطوع عن واجب ولو نوى القرصية أولاً (والنوم) أى قبل دخول الوقت فإنه يجوز ولو علم أنه لا يستيقظ إلا بعد خروجه وأما بعد دخوله فإنه لا يجوز إلا إذا علم بحسب العادة أنه يستيقظ قبل خروجه أو يوكل من يوقظه (٣٦) وإذا حصلت هذه الأعذار في وقت

صلاة ولم ترتفع حتى خرج الوقت فإن الصلاة تسقط إلا النوم والتسبيح فإنهما برغم أن الأثم فقط والسكر بحلال كالانغماس وأما بحرام فليس من الأعذار لأنه أدخله على نفسه (في أى وقت) أى ولو وقت نهي كوقت طلوع الشمس وغروبها وخطبة الجمعة ويستثنى الوقت الذي يحصل فيه معاشه ويطلب فيه العلم ولا تجوز صلاة النقل لمن عليه فوائت إلا الفجر والشفع والوتر بخفة ذلك ومن عليه فوائت شتى فإنه لا يزال

الضروري من غير عذر أثم والعذر الخبيث والنفس والكفر والصبا والجنون والانغماس والنوم والتسبيح (فصل) يجب على المكلف قضاء ما فاته من الصلوات المفروضة مرتبة في أى وقت كان ويجب ترتيب الحاضرتين المشتركتين في الوقت فإن خالف أعاد الثانية أبداً ويجب تقديم الفوائت على الحاضرة وإن خرج وقت الحاضرة ما لم تزد على خمس صلوات فإن زادت

يصلى حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في نعمته شيء ثم إن القضاء يكون على نحو ما فاتته فيقضى السرية سرية وإن قضاها بالليل والظهرية بظهرية وإن قضاها نهاراً والسفريه سفريه وإن قضاها حضراً وعكسه ومن نام لحل النافلة فإنه يصلى الصبح ثم الفجر على الأظهر (ويجب) أى مع الذكر ترتيب الحاضرتين وهما الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء وجوباً شرطاً وهو ما يلزم من عدمه لعدم ما يضيق الوقت عن فعلهما معا ويسع أحدهما فقط فيكون الترتيب حينئذ واجباً غير شرط وهو ما تكون الصلاة عند عدمه صحيحة مع الحرمة كترتيب سائر الفوائت مع الحاضرة أو في نفسها وانما قلنا مع الذكر لأنه إذا لم يتذكر الأولى إلا بعد الفراغ من الثانية فإنه يصلى الأولى ويعيد الثانية في الوقت بخلاف وجوبها وأما إذا تذكر في الاثناء فإنها تبطل على مشهور المذهب وأيد البناء القول بأنه يتبادر وتصح مع الحرمة (ويجب تقديم الفوائت)

أي السيرة وجوبا غير شرط قلونا خلف وقدم الحاضرة أعادها بعد الفوائت استحبابا ولو مغربا
صليت في جماعة أو عشاء بعد وتر (إذا ضاق وقتها) وكذا إذا لم يضق على الراجح (في وقتية)
وأولى نافلة (يجب ترتيبها) أي الفاتنة بأن كانت بسيرة (قطع) أي إذا لم يضق الوقت ويكون
القطع بغرس - لام لكفاية النية وهل القطع واجب غير شرط أو مندوب قولان (يوضع يديه)
المعتمد أن الركعة هنا كاملة بسجديتها (٣٧) (ضم إليها أخرى) أي سببا لأن الخروج من

الصلاة بركعة لا يحسن ومحل ذلك إذا لم
يختلف خروج الوقت والاقطع وما لم تكن
مغربا فإنه يقطع للنهي عن التنقل قبلها
فلو ذكر الفاتنة بعد أن صلى ركعتين
من المغرب أو نذرنا من غيرها فإنه يكملها
وجوبا بنية الفرضية لأن ما قارب الشيء
يعطى حكمه وكذلك الإمام وأما التذكر
قبل عقد الثالثة فإنه يرجع تشهد
ويسلم (ولا يستخلف) أي لسريان ذلك
أصله المأمومين ولو لم يكن عليهم فاتنة
فإن كان الإمام عقد ركعة شفع وشفعوا
معه كالقذ (عمادي) أي وجوبا بالحق
الإمام (في الوقت) متعلق ببعيد وأما
لو تذكر حاضرة في حاضرة فإنه يبعد
وجوبا ولو خرج الوقت (فإذا كانت)
أي الوقتية التي صلاها مع الإمام
(سبباني) أي في فصل سنن الصلاة

عليها على أحد القولين المشهورين أو على الأربع
على المشهور إلا أن خرق قدمت الحاضرة إذا ضاق
وقتها ومن ذكر فاتنة في وقتية يجب
ترتيبها معها فإن كان قد أقطع ما لم يعد ركعة
يوضع يديه على ركبتيه فإن عقد هاضم إليها أخرى
وخرج عن شفع وإن كان إماما قطع ولا يستخلف
ويسرى ذلك لأصل المأمومين وإن كان مأموما
تتأدى مع إمامه فإذا فرغ صلى ما نسي ثم يبعد
ما صلى مع الإمام في الوقت فإذا كانت جمعة صلاها
ظهرا (تنبية) سيأتي أن عقد الركعة عند ابن
الشمس برفع الرأس من الركوع إلا في مسائل
مذكورة في المطولات (فصل) يحرم عليه
صلاة النفل عند طلوع الشمس وعند غروبها

(رفع الرأس) أي لا يجزئ الانحناء ووضع اليدين على الركبتين كما يقول أشهب (الافى
مسائل) أي فيتنقن على أن عقدها بوضع اليدين على الركبتين وهي ترك السورة
وصفاتهما من سر أو جهر وتقدمها على أم القرآن وترك تكبير العبد وسجدة التلاوة
وذكر بعض صلاة وذكر السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن (يحرم عليه) أي المكلف
وأما أوقات الكراهة فالصبي فيها كالبالغ لأنه يخاطب بالذكورة والمندوب على الصحيح
ومثل النفل صلاة الجنائز ومن أحرم قبل وقت النهي ثم دخل وهو في الصلاة أتم بسرعة

(وعند خطبة الجمعة) وكذا قبلها بغير طلوع الامام المنبر وأما خطبة العيد فيكره التنفل وقتها ولا يصلي العيد الا بعد فراغ الخطيب عنها (وعند ضيق الوقت) أي الاختياري أو الضروري وكذا يمنع التنفل عند إقامة راتب مسجد (ويكره بعد طلوع الفجر) أي ولولا داخل مسجد فلا يصلي الا ركعتي الفجر ما لم يكن عليه ورد أي قدر معتاد من صلاة الليل وغلبته عيناه عنه فإنه يصلي به الفجر وقبل الاسفار فان لم يفعل (٣٨) وصلى الصبح فوات وقته كالشنع

والوتر وأما الفجر فيقضى بعد حل النافلة للزوال (إلى أن ترتفع الشمس) أي ما عدا وقت الحرمة وكذا يقال في قوله إلى أن تصلي المغرب ولا تكرر الجنازة ولا سجود التلاوة قبل اسفار واصله فرار (قيس) بكسر القاف وسكون التحتية أي قدر ريح من رماح العرب وهو اثنا عشر شبرا متوسطا (للجالس) أي خوفا من اعتقاد الغرضية وكذا عند أذان فرض غيرها للجالس (في مصلاها) أي الجامع الذي صليت فيه وتستمر الكراهة إلى أن يخرج من المسجد ثم يعود ويندب قطع الحرم في أوقات الكراهة ويجب في أوقات المنع الاداء خلا وقت الخطبة جاهلا أو ناسيا فيتم لقوة الخلاف في أمر الداخل بالنفل مع الخطبة

وعند خطبة الجمعة وعند ضيق الوقت أو بعد خروجه لمن عليه فرض ويكره بعد طلوع الفجر إلى أن ترتفع الشمس فيدريج وبعد فرض العصر إلى أن تصلي المغرب وعند أذان الجمعة للجالس وبعد فرض الجمعة في مصلاها ولا تكرر عند وقت الاستواء (فصل في الأذان سنة في المواضع التي العادة أن يجتمع الناس بها كالجوامع والمساجد وهو الاعلام بدخول وقت الصلاة المفروضة بالألفاظ المشروعة وهو الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله ثم يرجع الشهادتين بأرفع من صوته أولا ثم يقول

(الاستواء) أي استواء الشمس في كبد السماء (سنة) أي سنة كفاية لفرض عيني وقتي اختياري في المواضع المذكورة ولو كانت المساجد متلاصقة وجماعة طلبت غيرها ويجب كفاية في المصروف وتلت لتركه لانه أعظم شعائر الاسلام وعطف المساجد على الجوامع من عطف العام على الخاص اصدق المسجد على غير مسجد الجمعة بخلاف الجامع ويشترط في كلمات الأذان الترتيب فلونكس أعاد المنكس أي المقدم عن محله وجوبا (ثم يرجع) أي استنانا فلا يبطل الأذان بتركه وانما سن ترجيع الشهادتين لانه أغبط للكفار

(ح) اسم فعل أمر ولفظه واحد للجمع والمفرد والمعنى أقبلوا على أداء الصلاة (ح) على الفلاح) أى أسرعوا إلى ما فيه الفلاح أى الفوز بالمقصود وهو الصلاة (ولا يجوز) أى يحرم (حتى الجمعة) وأما التذكير بغير الأذان (٣٩) فلا بأس به لأنه بدعة حسنة وكذلك السلام

على النبي بعد الأذان بدعة حسنة ولا يفعل بعد المغرب لضيق وقتها (في السادس الأخير) أى ليتأهب النائم للصلاة ويحرم قبله وكل من أذاني الصبح سنة على المعتمد ولكن الثاني أكد (للمفرد) ومثله الجماعة التي لم تطالب غيرها والمراد السفر للغوى فيشمل من بفلاة من الأرض ويكره أهم ذلك أن لم يكونا بفلاة كما يكره الأذان لنفل وبوقت ضروري (الحديث أبي سعيد) وهو قول النبي له اني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديته فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة (من مدبأ أكبر) أى لأنه يصير جمع كبير وهو الطبل الكبير (وأشهد الخ) أى ومد همزة أشهد وهمزة لفظ الجلالة لأنه يصير مستفهما مع أن المقصود الاعتراف لله بالوحدانية (على لا إله) أى على الهاء من لا إله لان فيه اشعارا بتعظيم الألوهية

ح) على الصلاة ح) على الصلاة ح) على الفلاح ح) على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله ويزيد في أذان الصبح بعد قوله ح) على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين ولا يجوز أن يؤذن الصلاة من الصلوات الخمس حتى الجمعة قبل وقتها الا صلاة الصبح فإنه يستحب أن يؤذن لها في السادس الأخير من الليل قبل طلوع الفجر ثم يؤذن لها ثانية عند دخول الوقت ويستحب للمفرد اذا كان مسافرا أن يؤذن لحديث أبي سعيد (تنبيه) وليحذر المؤذن من مدبأ أكبر وأشهد والجملة ومن الوقف على لا إله ومن ترك ادغام الدال في الراء من محمد أرسول الله ومن فتح اللام من رسول الله ومن ترك النطق بالهاء من ح) على الصلاة ومن ترك الحاء من ح) على الفلاح ويكون الأذان مترسلا من غير متعقبات ولا تعطيط موقوفا غير معرب متوالي بحيث لا يتخلله سكوت

(ومن ترك ادغام الخ) أى لأنه لن ح) والمعتمد أن سلامة الأذان من اللحن مندوبة فيغتنفر مثل فتح اللام من رسول الله لا سيما للعلمى بالأولى من اغتفار اللحن في تكبيرة الاحرام (مترسلا) يفسره ما بعده وقوله غير معرب تفسير لقوله موقوفا فيندب تسكين آخر الكلمات (ولا كلام) فيكره فصل كلماته كلها أو بعضها به (أوردنا) أى ولو بالاشارة وانما جاز لأصلي الرد بالاشارة

دون المؤذن لأن الصلاة يحرم فيها الكلام دون الأذان فلو أجزفت فيه الرد بالاشارة تطرق فيه الكلام والملي مثل المؤذن ويجب عليهما الرد بعد الفراغ ولو ذهب المسلم وأما قاضي الحاجه والواطي فلا يردان ولا بعد الفراغ لتبعضهما بما ينافي الذكر (أو غيرهما) كتشميت عاظم فلو وجب الكلام لانتفاء معنى مثلاً من الوقوع في مهواة انتفت الكراهية فتكلم ويبنى إلا أن يطول فيبدئ وكذا الفصل بأكل أو شرب وارتكيب المكروه أو فرق بين كلماته ساهياً فانه يبنى ما لم يطل والطول بالعرف بأن يعتقد سامعه أنه ليس بأذان (لمن سمعه) أي لا لغيره كأصم فلو سمع البعض حكاه فقط ما لم يكن البعض (٤٠) المسموع هو الأذن والاحكى

الباقى لأنه يجوز حكاية الأذان قبل تمامه لكن الأولى متابعة المؤذن فلو كان غير مالكي وأتى بالتكبير أربعا فلا يندب الأحكاية اثنين فقط لأنه إذا لم يحك الترجيع مع أنه مشروع فأولى غير المشروع عندنا وإذا تعددت المؤذنون فلا يحكى إلا أذن واحد ثم ان قول المصنف الى آخر الشهاداتتين طريقة مرجوحة والراجع لآخره ويبدل الحيعلتين بالحوقلتين ويقول عند قوله الصلاة خير من النوم صدقت وبررت وإذا لم يسمع

كثير ولا كلام سواء كان سلاماً أو رداً أو غيرهما ويستحب لمن سمعه أن يحكيه الى آخر الشهاداتتين من غير ترجيع ولو كان في صلاة نافلة ويشتراط في المؤذن شروط صحة وشروط كمال فشروط الصحة أن يكون مسلماً ذكراً بالغاً عاقلاً وشروط الكمال أن يكون عدلاً عارفاً بالأوقات صيماً متطهراً قائماً مستقبل القبلة إلا لاسماع وأن لا يكون قد صلى تلك الصلاة التي أذن لها (فصل في إقامة سنة

الشهادتين فانه يحكى الترجيع وإذا حكى الأذان في صلاة النافلة ولم يبدل الحيعلتين بالحوقلتين بطلت لأنهما كلام يعيد من الصلاة بخلاف الحوقلتين فانهما ذكر ما لم يكن ذلك سهواً فيسجد بعد وكذا يقال إذا ارتكيب المكروه وحكى الأذان في صلاة الفرض (مسلماً) فلا يصح من كافر وإن صار بالشهادتين مسلماً تقدم بزعمه قبل ذلك (ذكرنا) فلا يصح أذان المرأة معني أنه لا تسقط به السنة مثلاً (بالغاً) فلا يصح من صبي إلا ان كان مميزاً واعتمد في دخول الوقت على بالغ أو سمع أذان غيره (عاقلاً) فلا يصح من مجنون ولا سكران (صيتاً) أي حسن الصوت مرتفعه لكن بغير ترجيع كالغناء فانه مكروه لانه ينافي الخشوع ويكره الاسراف في مده (متطهراً) ويكره بدونها وهي في الجنب أشد ان لم يكن الأذان داخل المسجد والاحرم (قائماً) ويكره جالساً لغير عذر (الالاسماع) أي فيجوز له الاستدبار عندئذ (وان لا يكون قد صلى الخ) أي صلاة برئت بهادته (التي أذن لها) أي التي يريد الآن الأذان لها فيكره له ذلك ولو أراد

اعادتها في جماعة وأما لو أذن بموضع ثم أراد الاذان بأخر قبل الصلاة فلا كراهة وبحوزة أخذ الاجرة على الاذان والاقامة ويكره على الامامة من المصلين لامن الوقف وإذا أراد بعض الاكابر ترتيب امام في بيته جازله (٤١) أخذ الاجرة منه في نظير التزام الذهاب للبيت

(الاقامة) سميت بذلك لان الشخص

يقوم للصلاة بها وهي سنة عينية لبالغ

يصلى فريضة وان قضاء الانحرف فوات

وقت بفعلها فيتركها وسنة كفاية

لجماعة والافضل أن يكون المؤذن هو

المقيم (واستؤنفت) أي اذا طال الفصل

ويندب ترك الفصل اليسير (وقال

ابن كثة الخ) ضعيف وشروط الاقامة

كالاذان الا الذكورية فلا تشترط لان

المرأة تقيم لنفسها ويكره الكلام بعدها

في غيرهم ويندب للامام تأخير الاحرام

بعدها بقدر تسوية الصفوف ويستحب

الاشتغال بالدعاء في هذا الوقت فانه

من اوقات الاجابة (وهذا) أي الحكم

بالسنة في حق الرجل فان صلت المرأة

مع رجال سقطت الاقامة عنها رأسا

وكذلك الصبي فلا تندب في حقه الا عند

الانفراد ولا تسقط السنة عن البالغ

بالاقامة المرأة أو الصبي (سرا) هذا مستحب

فان ومثلها في ندب السرية المنفرد (فلا

انتم عليها) أي وان كان خلاف الاولى

(من افراد الاقامة) أي حتى قد قامت الصلاة بخلاف رواية المصريين عن مالك شفعها

(لا تجزئه) أي ما لم يكن المشفوع أقلها (ولا يتكلم) أي يكره الالهم كخوف على نفس أو مال

وبطلت ان تفاحش (ولا يرد) أي ويطلب بالرد بعد الفراغ (حال الاقامة) وهو الاولى (شرائط

الصلاة) لم يستوف الكلام عليها وقد سبق للتسريدها وانها أربعة عشر والشرط ما يلزم منه

أو كدمن الأذان لاتصالها بالصلاة وان تراخى

ما بينهما بطلت الاقامة واستؤنفت وقال ابن كثة

من تركها عمدا بطلت صلاته فالاحتماء أن

يختص على الاتيان بها ولا يتساهل في ذلك وهذا

في حق الرجل وأما المرأة فالاقامة في حقها

مستحبة سرا وإن لم تقم فلا إثم عليها ولفظها الله

أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا

رسول الله حتى على الصلاة حتى على الفلاح قد

قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله وما

ذكرنا من افراد الاقامة ما عدا التكبير فانه منهي هو

المشهور فان شفع غير التكبير لا تجزئه الاقامة

ولا يتكلم في الاقامة ولا يرد على من يسلم عليه

والمصلي مخير بين أن يقوم للصلاة حال الاقامة أو

بعدها (فصل) شرائط الصلاة أربعة طهارة

الخبيث عن الثوب والبدن والمكان ابتداء

ودواما وطهارة الحدث ابتداء ودواما في كل صلاة

(من افراد الاقامة) أي حتى قد قامت الصلاة بخلاف رواية المصريين عن مالك شفعها

(لا تجزئه) أي ما لم يكن المشفوع أقلها (ولا يتكلم) أي يكره الالهم كخوف على نفس أو مال

وبطلت ان تفاحش (ولا يرد) أي ويطلب بالرد بعد الفراغ (حال الاقامة) وهو الاولى (شرائط

الصلاة) لم يستوف الكلام عليها وقد سبق للتسريدها وانها أربعة عشر والشرط ما يلزم منه

عذمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فانه قد يوجد ويحصل مانع (وغيرها) أي
 بكنازة وسجود سهو وتلاوة (وستر العورة) أي مع الذكر والقدرة وان باعارة (أي غليظ) المراد
 به ما لا يظهر منه البدن فان كان لا يظهر منه ولكنه محدد العورة لرقته كرهت الصلاة به
 وأعيدت في الوقت (من سرته الى ركبته) وهما خارجان وهذا بالنسبة للنظر مع رجل لكن
 للمعتمد كراهة نظر الفخذ وكذا بالنسبة للصلاة ويكون تحديد العورة المخففة ولا إعادة في
 كشف الفخذ وبعد لكشف المقلطة أبدا وهي الذكر والاثنتان وما بين الألتين وبعد في
 الوقت لكشف الألتين أو بعضهما أو العانة أو ما فوقها للسرة وكذلك عورة الأمة بالنسبة
 للنظر والصلاة لكنها تعيد أبدا فيما بعد الرجل فيه في الوقت وتعيد بالكشف الفخذ (مع
 أجنبي) وكذا عورتها بالنسبة للصلاة والمراد (٤٣) بالكفين اليدان ظاهرهما وباطنهما

لا مجرد الراحتين بشرط أن يكون النظر
 بغير شهوة والأحرم ومع محرمها ما عدا
 ذلك والرأس والقدمين والذراعين وليس
 له أن يرى ثديها وصدرها وساقيها وتري
 من محرمها ما عدا ما بين السرة والركبة
 فلا وصلت مكشوفة الأطراف أو الصدر
 أعادت ندبا وإن وصلت مكشوفة البطن
 أو ما حاذاه من الظهر أو الفخذ أعادت
 أبدا (القبلة) أي عين الكعبة لمن يمكة
 ومن يجوارها ممن تمكنه المعاينة

ذات ركوع وسجود وغيرها وستر العورة بكشف
 بمثلثة أي غليظ وعورة الرجل من سرته الى ركبته
 وعورة المرأة المحترمة مع أجنبي جميع بدنها إلا الوجه
 والكفين واستقبال القبلة إلا في القتال حالة
 الالتحام وفي النافلة في السفر المبيح للقصر للركب
 ومن صلى الى غير القبلة ناسيا فلم يعلم حتى فرغ من
 صلاته أعاد أبدا وجا في ذلك خلاف وكذا ان كان

أو جهتها لمن بعد عنها (حالة الالتحام) أي للحرب من كل قتال جائز كذبه عن نفسه أو ماله
 أو حره سواء كان راكبا أو ماشيا ويصلي ايماء للارض ويجوز له ضرب وطعن وامساك
 ملطخ وهو في الصلاة ومثل حالة الالتحام من خاف أن يفترسه سبع أو نحوه إذا نزل عن
 دابته فانه يصلي عليها ايماء ولو غير القبلة ما لم يرج زوال الخوف قبل خروج الوقت المختار
 والآخر (وفي النافلة) أي ولو تراوسهل التوجه للقبلة ولكن الأفضل فعسل ذلك بالارض
 (لراكب) أي وأما الماشي فلا بد من الاستقبال وراكب السفينة يدور معها أن أمكن
 والاصلي حيثما توجهت ولو كان يصلي بالركوع والسجود (حتى فرغ) فان علم وهو فيها
 قطع غير أعني ومنحرف يسيرا وأما ما في استقبالان (خلاف) فقد قيل انه يعيد في الوقت
 واعتمد ابن عرفة ومجمل الخلاف في الفرض وأما التفصيل فلا إعادة رأسا (وكذا ان كان

جاهلاً) أي بجهتها وهو تشبيهه في جريان الخلاف وأما قوله أو عامداً فهو تشبيهه في البطلان فقط من غير خلاف (فرائض الصلاة) أي أركانها أربع عشرة وقال النفاوي أعلم أن فرائض الصلاة سبع عشرة فريضة النية وتكبيره الاحرام والقيام لها والفاطحة والقيام لها والركوع والقيام له والرفع منه والسجود والرفع منه والجلوس بين السجدين والجلوس بقدر السلام والسلام والطمأنينة والاعتدال وترتيب الاداء ونية اقتداء المأموم (تسكيرة الاحرام) أي التسكيرة التي يدخل بسببها كل مصل في حرمة الصلاة وحكمة الابتداء بالتكبير أن يلاحظ المصلي عظمة من هو واقف بين يديه (٤٣) وبشرط مدلفظ الجلالة مداً طبيعياً ولا يضر

جاهلاً أو عامداً (فصل في فرائض الصلاة أربع عشرة الأولى تكبيره الاحرام لكل مصل ولفظها الله أكبر من غير إشباع الباء ولا يجزئ غيرها أن كان يحسن العربية أما من لا يحسنها فقل يدخل بالنية دون العجمة وقيل يدخل بلغته الثانية النية بأن يقصد بقلبه الدخول في الصلاة المعينة ويكون قصده مقارناً للفظ التكبير ولا يلزمه التعرض في نيته لعدد الركعات الثالثة قراءة الفاتحة على الامام والقائد أي المنفرد الرابعة القيام للاحرام وقراءة الفاتحة الخامسة

قلب همزة أكبر أو اولاً الاتيان بها مع الهمزة للعامة ولا عدم جزم الراء ولا بشرط أن يسمع نفسه حروف التكبير بل تكفي حركة اللسان خلافاً للشافعي (يدخل بالنية) وهو المعتمد ولو دخل بلغته وقال خدأي أكبر لم تبطل ومن كان بلسانه عارض فانه يدخل بالنية ولو قدر على النطق بعينه معني أي به كان يقول بر (بقلبه) إشارة لحمل النية واللفظ واسع فان خالف لفظه نيته فالاعتبار النية القلبية (مقارناً) أي لا متأخراً وفي تقدمه يسير خلافه والاشهر الاجزاء (لعدد الركعات) أي وللاعداد أو ضده وانما ذلك من باب

الكمال (قراءة الفاتحة) هي فرض في كل ركعة على المعتمد فقط أو نائباً ونظراً في كصنف بمركانها وسكناتها وشذاتها الا لكثرة فلا حرج وتكفي حركة اللسان بها وعند الشافعي لا بد أن يسمع نفسه وفرضيتها في النقل كفرضيتها في صلاة الصبي عني توقف صحة الصلاة عليها (على الامام والقائد) وأما المأموم فيصحبها عنه الامام ويسقط القيام لها وفائدة سقوطه عنه أنه لو استند في حال قراءتها لا تبطل صلاته (القيام للاحرام) أي لا المسبوق فتأويلان والمراد بالمسبوق من أدرك الامام راكعاً والتأويلان فيما اذا ابتداء التكبير من قيام وأتمه في الانحطاط أو بعده بدون فصل كثير فقل تجزئه الركعة وقيل لا والصلاة صحيحة جزماً وتبطل مع الفصل الكثير وأما اذا ابتدأ في حال الانحطاط وأتمها حينه أو بعده بدون فصل كثير فالركعة باطلة والصلاة

صححة وتبطل مع الفصل الكثير (ولقراءة القاشحة) والذي لغیر المصنف أن القيام لكل منهما فرض مستقل وهذا إذا كان قادرا والاقام مستندا فان لم يقدر جلس مستقلا ثم مستندا فان لم يقدر اضطلع ونذب على أيمن ثم أيسر ثم على ظهر ثم على بطن فان لم يقدر الا على نية أو مع أيما بطرف وجب والترتيب بين القيامين والجلوسين والقيام مستندا والجلوس مستندا وسنه وبين الاضطلاع واجب وأما بين القيام مستندا والجلوس مستقلا فتدوب ويجب تعلم القاشحة أن أمكن بأن اتسع الوقت وقبل التعلم ووجد معلما ولو باجرة فان لم يمكن اقتدى بمن يحسنه فان لم يوجد سقطت عنه وسقط القيام لها فان كان يلحن فيها فانه يقرؤها بناء على المعتمد من أن اللحن في القاشحة عند العجز لا يبطلها (٤٤) ويجب على الغير تعاميه بلا شيء ان

الركوع وأكمله أن يحنى بحيث يستوى ظهره وعنقه وينصب ركبتيه ويضع كفيه عليهما ويحافي الرجل من رقبته عن جنبيه ولا يتكسر رأسه بل يكون ظهره مستويا السادسة السجود وصفته أن يمتد جبهته وأنقه من الأرض والركبتين وأصابع القدمين السابعة والثامنة الرفع من الركوع والسجود فان تركه وجبت الاعادة التاسعة الجلوس للسلام قدر ما يعتدل فيه

لم يكن معه أجرة (وأكمله) أي الشامل لمستعباته والافال فرض هو الانحناء الذي تقرب فيه راحته من ركبتيه سوا وضعهما باليد أم لا فوضع اليدين مستحب وعكسهما مستحب آخر وتقريق أصابعهما كذلك (ويحافي) أي يبعد الرجل نديا بخلاف المرأة فيذب لها الانضمام (بل يكون ظهره الخ) الأنسب بل يجعله أي رأسه مساويا لظهره (وصفته) أي الزائدة على الواجب والافال واجب استقرار الجبهة أو أدنى جزء منها على الأرض ولو مع ثكنه من السجود على باقيها وأما

التمكين فستحب وتكره المبالغة فيه حتى يؤثر في الجبهة وأما قوله تعالى سبحانه في وجوههم من أثر السجود فهو ما يترتب من الصفرة والنحول من أثر العبادة والسجود على الاتف مستحب على الراجح وإنما أمر من تركه بالاعادة في الوقت مراعاة للقول بالوجوب وأما السجود على الركبتين وأصابع القدمين فسنة على الأصح كيدبه وحديث أم رت أن أسجد على سبعة أعضاء جملة ما لك على الوجوب في الجبهة والسنية في الباقي وجملة الشافعي على الوجوب في الكل فينبغي مراعاة الخلاف (فان تركه) أي ولو سهوا لان الأرض لا يجبر بسجود السهو ولو رفع بين السجدين ولم يرفع يديه من الأرض أجزأ على المشهور (قدر ما يعتدل الخ) المراد أن الجزء الذي يقع فيه السلام من الجلوس فرض فلو وقع عقب التشهد كان الجزء الأخير هو

القرض وما قبله سنة فلم يلزم إيقاع فرض في سنة وإن رفع رأسه واعتدل جالساً وسلم كان ذلك
الجلوس هو القرض وفاتته السنة فالظرف تابع للظروف ولذا كان الجلوس بقدر الدعاء
المندوب مندوباً وبقدر الدعاء بعد (٤٥) سلام الإمام المكروه ومكروها (تسليمية التحليل)

وهي واحدة تلقاء وجهه ويتيان
بالكاف والميم وزيادة ورجة لله وبركاته
مكروهة أو خلاف الأولى (ولا يجزئ
غيرها) فإن عجز عن الاتيان به أخرج
بالنية ولا يجزئ عليكم السلام (وليس
الخ) أي لا وجوباً ولا نهيلاً إماماً مكروه
أو خلاف الأولى وأحاديث التسليمين
محمولة على المأموم (ثم يسلم قبالة) بضم القاف
أي تجاه وجهه استئذاناً وأما تسليمة الرد
على من على اليسار فتعبد على المعتمد
(والأفضل الخ) ويجزئ فيها سلام عليكم
بدون آل وعليكم السلام ولو قدم تسليمية
الرد على الإمام أو على من على يساره على
تسليمية التحليل مع قصد الاتيان بها صحت
صلاته وفاته ندب الترتيب (وعليه) أي
على هذا القول المقابل والمعمدان نية
الخروج مندوبة فقط (والسلام الخ)
ليس هذا دخلاً في محل الخلاف بل متفق
على ندبه والمراد بالملائكة الذين يحضرون
الصلاة سواء كانوا حفظة أو غيرهم
لما ورد أن من أذن وأقام صلى معه من
الملائكة أمثال الجبال (ويقصد الفذ

ويسلم العاشرة تسليمية التحليل وهي السلام عليكم
ولا يجزئ غيرها وليس على الإمام والقدر غيرها وأما
المأموم فيسلكها عن يمينه ثم يسلم قبالة وجهه يقصد
بها الرد على الإمام ثم يسلم على يساره إن كان عليه
أحد يقصد بها الرد عليه والأفضل في تسليمية الرد
أن تكون بلفظ تسليمية التحليل ولا يشترط أن
ينوي بسلامه الخروج من الصلاة على أحد القولين
المشهورين ومقابلته لأبداً من ذلك وعليه يقصد
الإمام بسلامه الخروج من الصلاة والسلام على
الملائكة والمؤمنين به ويقصد الفذ السلام على
الملائكة الحادية عشرة الاعتدال في الفصل بين
الركن الثانية عشرة الطمأنينة في أركان الصلاة
كلها قيامها أو ركوعها أو سجودها أو الرقع منها وبين
السجدين والفرق بينهما وبين الاعتدال أن
الاعتدال في القيام مثلاً انتصاب القائم
والطمأنينة استقرار الأعضاء الثلاثة عشرة ترتيب
الآداء وهو أن يكون الأحرام قبل القراءة والقراءة

السلام الخ) الأولى ويقصد الفذ الخروج والسلام على الملائكة (والرقع منها) أي الأركان
والمراد الركوع والسجود ولذا في بعض النسخ منهما (وبين السجدين) زاده وإن كان دخلاً
فيما قبله لزيادة الاعتناء (في القيام) وكذا الجلوس كما أشار إليه بمثل (استقرار الأعضاء) أي

ولو في حالة الركوع أو السجود التي لا اعتدال فيها فينهما يوم وخصوص من وجه (ترتيب
الاداء) أي الأركان في نفسها (وأركانها) عطف تفسير (من غير ترتيب) أي متفاحش كان
يكبر ويسكت بلا قراءة زمان طويلا حتى يظن المراتي غير متصل وعدها في الفرائض اصطلاح
المصنف لم يسبقه غيره (يقوم مقامها) أي (٤٦) في حصول السنية ولو آية قصيرة كدها مئتان

وبكره تكرار السورة وتنكيس
السورتين بأن يأتي بهما على غير ترتيب
المصنف فإذا اتفق أنه قرأ في الأولى سورة
الناس فإنه يقرأ ما فوقها في الثانية أولى
من تكرارها ولا يكره تخصيص مكانه
بعض السور كأن يلزم في صلاة الصبح
على ألم نشرح وألم تركب (بعد الفاتحة)
شرط في السنية فلا يقدمها أعادها إلا أن
ركع فكاسف أطها فتدوت ويسجد لها
قبل السلام (في الصبح الخ) المراد أنها
سنة في كل ركعة (من فرائض الاعيان)
أي لا في فرض كفاي ولا في سنة لعدم
مشروعيتها في الأول واستحبابها في الثاني
(القيام لذلك) أي المقرء في حق القادر
وفائدة السنية أنه لو استند حال قراءتها
صحت صلاته وأما لو جلس ثم قام للركوع
فإنها تبطل لأنه فعل كثير (الجهر) أي
يجمعه في محله سنة وكذلك السر على
المعتمد وإنما أمر تارك الجهر أو السر من

قبيل الركوع والركوع قبل السجود والسجود
قبل السلام الرابعة عشرة الموالاة فيجب إيقاع أجزاء
الصلاة وأركانها على بعضها بعضاً من غير ترتيب
(فصل ٤) وست الصلاة ثمانية عشر الأولى قراءة
سورة أو مائة مرة مقامها بعد الفاتحة في الصبح
والجمعة والأوليين من غيرهما من فرائض الاعيان
الثانية القيام لذلك الثالثة الجهر في الأوليين من
المغرب والعشاء وجعله الصبح والشفع والوتر
والجمعة والعيد ونوافل الليل والاستسقاء
الرابعة الأسرار في جماعة ذلك والسر ما لا يسمع
بأذن والجهر ضده **(تنبيه ١)** لو قرأ سر في محل
الجهر أو جهر في محل السر عمداً أو سهواً الآية
والآيتين لا شيء عليه أما إذا قرأ أكثر من إثنين
وتذكر قبل وضع يديه على ركبتيه أعاد أم القرآن

الفاتحة في ركعة بالسجود لأنه يسجد لبعض سنة له بالوقيل سنة في كل ركعة (واشفع
والوتر) ضعيف والمذهب تنبيه فيهما كالعيدين ونوافل الليل والاستسقاء (بأذن) أي أذن
غيره فأقل الجهر في حق الرجل أن يسمع من يلبه وأكثره لأجله إلا أن يخلط على مصل غيره
فإنه يسمع نفسه فقط يكهر المرأة ومن هنا يؤخذ منع من يقرأ القرآن في المسجد إذا كان يخلط
على المصلين بالأولى ولو كانوا في صلاة تفل (أعاد أم القرآن والسورة) أي ويسجد بعد السلام

لزيادة القراءة على غير سنتها وهذا ان كان السهو في القامحة والسورة أوفى القامحة فقط وأما انه كان في السورة فقط فانه بعد ها ولا سجود عليه بخلاف ذلك (لا يرجع) أي ويسجد للسهو بعد السلام لترك السجود قبله لترك الجهر فان رجع بعد وضع يديه على ركبتيه فقبل تبطل صلاته لرجوعه من فرض السنة وقيل لا قياسا على من ترك التشهد الاول ورجع اليه بعد الاستقلال (قال بعضهم الخ) هذا (٤٧) راجع لقوله وان تذكر الى قوله لا يرجع أي

فان كان عدا فقال بعضهم الخ ولا مفهوم للجهر بل مثله كل سنة تركت عدا والمعتد أنه يستغفر الله ولا شيء عليه وأما لو ترك ذلك فهو مفسد فاعلم انه يسجد للسهو (من التهاون بالسنة) قال العلامة الاميران كان معناه التحقير فهو كفر وان اراد الكسل لم ينتج البطلان الا ان يريد مظنة التحقير (كل تكبيرة سنة) هو قول ابن القاسم وقال اشهب جميع التكبير سنة واحدة وعليه فالسجود لنقص تكبيرتين لكونه بعض سنة له بال (الجلوس الاول) لو قال كل جلوس ماعدا قدر السلام من الجلوس الاخير كان أشمل والسابعة التشهد الاول والثامنة التشهد الثاني بأي لفظ كان والتاسعة كونه باللفظ الوارد فيه ولكن المعتقد أن خصوص هذا اللفظ مستحب فلا تبطل الصلاة بتركه بسجود

والسورة وان تذكر بعد وضع يديه على ركبتيه لا يرجع لأن عقد الركعة عند ابن القاسم رفع الرأس من الركوع إلا في مسائل منها هذه فان عقد ها بوضع يديه على ركبتيه قال بعضهم لو ترك الجهر عامدا فقبل يستغفر الله تعالى ولا شيء عليه وقيل تبطل صلاته لأن هذا من التهاون بالسنة كما يتهاون بالفريضة الخامسة كل تكبيرة سنة ماعدا تكبيرة الاحرام السادسة إلى التاسعة الجلوس الاول فيما فيه جلوسان والتشهد الاول والثاني باللفظ الوارد فيه وهو التحيات لله الزايات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

السموع عن التشهد لانه مركب من سنتين ومستحب لامن ثلاث سنن (التحيات) جمع تحية أي الالفاظ التي تدل على التحية مستحقة لله (الزايات) أي الاعمال التاميات التي بر كوتوا بها (الطيبات) أي من الكلم لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب (الصلوات) أي الخمس والسلام اسم من أسمائه تعالى وبركاته أي خيرا به المتزايدة وينبغي للأصلي أن يقصده الروضة الشريفة بهذه الجملة كما أنه يلاحظ عند قوله وعلى عباد الله الصالحين كل عبد صالح في الارض وفي السماء

(الصلاة على النبي) وقيل مستحبة ومحلها بعد التشهد وقبل الدعاء فلو قدمت على التشهد أعيدت وإذا قدم عليها الدعاء فإنه لا يعاد بعدها وينبغي الاسرار بالتشهد والصلاة على النبي والدعاء (وهي اللهم الخ) هذه رواية مسلم عن أبي سعيد الانصاري قال أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد الخ وتشبيه الصلاة على النبي بالصلاة على ابراهيم من باب التواضع أولتقدمه في الزمن أو بناء على أن التشبيه قد يكون أقوى من المشبه به كقوله تعالى الله نور السموات والارض مثل نوره كشكاة فان المعلوم أن نور الله أي تنويره لقلب عبده المؤمن بنور المعرفة والاعيان أقوى (٤٨) من نور المشكاة لما ورد وكشف عن

نور أدنى المؤمنين ايماناً بالملائكة والارض وسبب تخصيص ابراهيم بالذكر أنه بعد أن سلم على نبينا ليلة الاسراء قال له أفري أمثلك مني السلام (جيد) أي محمود (مجيد) أي عظيم (سمع الله لمن حمده) يجري فيه خلاف ابن القيم وأشهب كالتكبير (الرد على الامام الخ) ذكره ما في السنن تقيماً للفائدة وإن تقدم ما وقد علمت اعتماده نذب الرد على من على اليسار (بتسليمه التحليل فقط) أي لا غيرها من المأموم فالأفضل له الاسرار كما يندب الاسرار بكل تكبيرات الصلاة لفد ومأموم ما عدا تكبيرة الاسرار وأما الامام فيندب له الجهر بالتكبير والتسميع

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله العاشرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير وهي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين إنك حميد مجيد الحادية عشرة قول سمع الله لمن حمده للامام والفد الثانية عشرة والثالثة عشرة الرد على الامام والرد على من على يساره الرابعة عشرة الجهر بتسليم التحليل فقط الخامسة عشرة الاثنا عشر للامام فيما يجهر فيه السادسة عشرة الستة للامام والقذوبان المأزبين يدي

لأجل اجماع من خلفه (السترة الخ) والمعة دانها مستحبة وان المصلي المتعرض بالمرور بالفعل لا يجرد ثلث السترة (للإمام والقذ) أي ان نظامه ورأحين يديهما ما وشكا وأما المأموم فالامام أو سترته سترة له ويشترط أن تكون غلظ رخ وطول ذراع من المرفق لطرف الاصبع الوسطى لأقل وهل ذلك شرط صحة أو كمال فيه نظروا يصح الاستتار بظهر رجل ان رضى والميت في الجنائز كاف ولا ينظر اكون ارتفاع ذراع الخلاف في ذلك ولا بأس أن يتجاوز الذي يقضى بعد سلام الامام الى ما قرب منه عرفاً من الاساطين بين يديه وعن يمينه وعن شماله والى خلفه تفهقر قليلاً فان بعد عنها أقام ودفع المأزج هذه بالمعروف فإل كثر الدفع أبطل (المأز) ومثله من

يناول آخر شيأ أو يكلمه بين يدي المصلي (إذا كان له) أي للنازل من في حكمه مندوحة
 أي سعة في ترك ذلك والأقل أنتم سواء صلى المصلي لستره أو غيرها ويأثم المصلي إن تعرض
 ص كما قال خليل وأثم ما زله مندوحة ومصل تعرض (من الجلوس الثاني) لو قال من
 جلوس السلام لكان أشمل وفي عبارته تسامح فإن الزائد ليس كله سنة بل المظرف تابع
 للمظروف كما تقدم (على مقدار (٤٩) الطمانينة) أي التي هي الفرض وهي استقرار

الأعضاء زمناً تاماً ولا حد لهذا الزائد إلا أنه
 ينهى عن الطول المفرط في الفريضة
 خصوصاً للامام (في السرية) أي ولو
 جهر فيها للامام (يحاذي) أي يقابل
 (فائتين) أي مع قيام الأصابع أو جعل
 بطونهم إلى الأرض وظهورها إلى السماء
 كالراهب أو العكس كالراغب وقد فسر
 بهما قوله تعالى ويدعون ثأر غياور بها
 ويندب كشف اليدين عند تكبيرة
 الاحرام وارسالهما إلى جنبه بوقار والمرأة
 ترفع يديها إلى صدرها فقط (وتطويل
 القراءة الخ) أي فيقرأ فيهما من طوال
 المفصل وأوله الجرات ووسطه من عبس
 للعشاء وقصاره من الضحى الخ للعصر
 والمغرب ولكن المغرب أقصر وهذا
 التفصيل في حق الفذوالامام إذا كان
 يوم قوماً محصورين يعلم انشراحهم

المصلي إذا كان له مندوحة السابعة عشرة الزائد
 على ما يوسع السلام من الجلوس الثاني الثامنة
 عشرة الزائد على مقدار الطمانينة (فصل)
 ومستحبات الصلاة تزيد على ثلاثين فضيلة الأولى
 قراءة المأموم مع الامام في السرية الثانية رفع
 اليدين عند الشروع في تكبيرة الاحرام فقط
 يحاذي بهما منكبيه قائمتين وتطويل القراءة في
 الضحى والظهر لكن في الضحى أطول وتقصيرها في
 العصر والمغرب وتوسطها في العشاء وتقصير
 الركعة الثانية عن الأولى وتقصير الجلوس الأول
 عن الثاني وقول ربنا ولك الحمد للمأموم عند قول
 الامام سمع الله لمن حمده والقيد بعد ما يقولها

(٤ - عزية) بالتطويل والإخفاف وفي الصحيحين إن منكم منفرين فأياكم صلى
 بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والكبير وهذا الحاجة (وتقصير الركعة الخ) أي في الزمن وإن
 قرأ فيها أطول من الأولى (الجلوس الأول) أراد به ما عدا جلوس السلام المراد بالثاني (عند قول
 الامام الخ) ويكره للامام جمعه بين سمع الله لمن حمده وبناولك الحمد وما روى من جمع النبي
 بينهما مشمول على حالة الانفراد أو صلاة النافلة جمعاً بين الأدلة وكذلك يكره للمأموم الجمع بينهما

(والتسبيح في الركوع) أي بخصو سجدة الرب العظيم وبحمده ثلاثاً وذلك أدنى مراتب السكالات
فلما اقتصر على واحدة أو اثنتين حصل له الثواب ومعناه أصبح الله وأثنى عليه بحمده وقد كان
النبي يقول في السجود سبحانك ربى ظلمت نفسي وعلمت سراً فاعف عني وورد أماً الركوع
فعظموا فيه الرب وأما السجود فادعوا فيه بما شئتم فإنه من أي حقيق أن يستجاب لكم
ويجوز الدعاء على الظالم في السجود وإن كان ظلمه لغير المذاعي (والتأمين) أي هو في نفسه
مندوب وكونه سراً مندوب ثان فيؤمن الفذ في قراءة نفسه السرية والجهرية والمأموم في قراءة
امامه الجهرية والامام في قراءة السرية ويكره (٥٠) في الجهرية (بالمدمع التخفيف)

هي أشهر اللغات الثلاث فيه والثانية
القصر مع التخفيف والثالثة المد وتشد
الميم (اسم الله الخ) قال العلامة الامير هذا
انما يناسب القصر والتخفيف فيكون
فعيل من الامانة والحفظ أما على ما أسلفه
من المد والتخفيف فهو اسم فعل ونونه
مفتوحة قال ابن مالك وما معنى افعل
كأمين كثر وأما المد والتشديد فعناه
قاصدين بآية بالله (قراءته) أي قوله
ولا الضالين الخ براذله معتم الامام يقول
ولا الضالين فقولوا آمين فانه من وافق
تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم
من ذنبه فاذا لم يسمع ولا الضالين فانه

والتسبيح في الركوع والسجود والتأمين سرّاً
وهو قول آمين بعد الفراغ من الفاتحة بالمد مع
التخفيف اسم الله تعالى ونونه مضمومة على النداء
التقديري آمين استجب دعائنا ولا يؤمن المأموم خاف
الامام في الجهرية إلا إذا سمع قراءته والقنوت في
الصبح فقط بعد الفراغ من القراءة في الركعة
الثانية قبل الركوع سرّاً ولفظه وهو اللهم إنا
نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك
ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونحتج

لا يؤمن ولو سمع ما قبلها ما لم يسمع تأمين المأمومين في سماعه على جواز الاقتداء بالمسمع في أركان
الصلاة (والقنوت) هو في نفسه مندوب ولا يشرع الا في الصبح وكونه قبل الركوع مندوب
ثان فيكره بعد الركوع إلا أن يقتدي بشافعي يؤخره فينبهه ويقرأ القنوت من ابتداء
الشافعي في قنوته خلافاً لقول بعضهم إنه يؤمن على قنوت الشافعي ولا يقتت ويكونه سرّاً
مندوب ثالث ولفظه المخصوص مندوب رابع (نستعينك) أي نطلب منك العون على
مهماتنا ونستغفرك أي نطلب منك الغفران ونؤمن بك أي نصدق بجميع ما جاءنا عنك
على لسان نبيك ونتوكل أي نعتمد عليك وثني عليك الخير أي تذكرك بأنك متصف بالخير فالحير
منصوب على نزع الحافض (نشكرك) أي نصرف جميع جوارحننا في طاعتك ولا نكفرك

أى لا تكفر بعلم الظاهرة والباطنة ونمنع أى نخضع ونذل فنحن نخلع الأديان التى تخالف دين
الاسلام ونترك من يكفر أى نمنع من موالاة ومحبة لامداراته لآية لا ينهاكم الله عن الذين
لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم (إياك تعبد) أى لا تعبد
الإيمان ولك نصلى ونسجد من عطف الخاص على العام وإليك نسعى فى تحصيل مرضاتك
وتحفظ بكسر الفاء وقصها أى تسرع (٥١) فى العمل (الجذ) بكسر الجيم أى الحق (ملحق)

لَا وَتَخْلَعُ وَتَرُكُ مَنْ يَكْفُرُ اللَّهُمَّ يَاكَ تَعْبُدُ وَلَكَ
نُصَلِّي وَنُسَجِّدُ وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْتَسَدُّ نَرْجُو رَحْمَتَكَ
وَنَخَافُ عَذَابَكَ الْجَدِّ إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحَقٌ
وَالدُّعَاءُ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الثَّانِي وَتَقْدِيمُ يَدَيْهِ حِينَ يَهْوِي
بِهِمَا لِلسُّجُودِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَتَقْدِيمُ رُكْبَتَيْهِ عَلَى يَدَيْهِ
عِنْدَ الْقِيَامِ وَعَقْدُ الْخَنْصَرِ وَالْبَنْصَرِ وَالْوُسْطَى مِنْ
الْيَدِ الْيُمْنَى مَاذَا السَّبَابَةُ وَالْإِبْهَامُ مِنْهَا فِي الشَّهَادَتَيْنِ
وَيَحْرُكُ السَّبَابَةَ وَيَعْتَقِدُ بِأَشَارَتِهَا أَنَّهَا طَرْدَةٌ
لِلشَّيْطَانِ وَيَسْطُ الْيُسْرَى وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى
الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ وَوَضْعُهُمَا حَذْوِ أُذُنَيْهِ
أَوْ قَرَبَهُمَا فِي السُّجُودِ وَخُجَافَةُ الرَّجُلِ فِي السُّجُودِ بَيْنَ
رُكْبَتَيْهِ وَبَيْنَ مِرْفَقَيْهِ وَجَنْبَيْهِ وَبَيْنَ نَحْذِيهِ وَالتَّكْبِيرُ

بكسر الحاء وقصها ومعنى الكسر لاحق
ومعنى القمع أن الله ملحقه بالكافرين
(الشهادتان) المراد به ما فيه السلام
وبكره الدعاء فيما عداه وفضيلة الدعاء
تحصل بأى دعاء كان (وتقديم يديه الخ)
ولا يعارضه خبر الترمذى أن النبى كان
إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض
رفع يديه قبل ركبتيه فإنه أعما فعل ذلك
عند تكبيره وعمل أهل المدينة على
خلافه (وعقد الخنصر الخ) أى على
اللمعة التى تحت الإبهام (ماذا السبابة)
منصوب على الخلل أى يجعل جنبها
جهة السماء والإبهام بجانبها على الوسطى
(فى الشهادتين) أى أوالا كثرأ والواحد
(ويحرك السبابة) أى يندبها ويأوهها لا دائما
حتى فى وقت انتظار المأموم سلام إمامه
بعد الفراغ من الدعاء كما هو مقتضى
التعليل الذى أشار له بقوله ويعتقد الخ

(مطرودة) بكسر الميم أى آله للطرد واختصت السبابة بذلك لان عروقها متصلة بباطن القلب أى
بهرقه فإذا حركت تنبه فلا يسهو وقيل يعتقدا لأشارة بها أن الله واحد (ويسط اليسرى)
أى يندبها ولا يحركها سبابتها (على الركبتين) أى ويندب تقريبا أصابع اليدين فى الركوع كما
تقدم وعدم تفريقها فى السجود (حذو أذنيه) أى مقابلتهما (بين ركبتيه) بأن يفرق بينهما
(وبين مرفقيه وجنبه) بأن يباعد كل مرفق عن جنبه (وبين نَحْذِيهِ) بأن يفرق بينهما

ولا يلبس بطنيهما (بعد ما يستوي قائما) أي لانه كنشئ صلاة والاثنان باعتبار المأموم
منظور فيهما فالامام فيشمل ما لو حصل المأموم الركعة الثانية (في الجلوسين) أي مثلا (وباطن
لهما الخ) أي مع باقي الاصابع الممكنة وهو مبتدأ (٥٣) وقوله الى الارض خبر وبالجملة حال

(ويضع كفيه) أي في الجلوس (وهو)
أي التيامن أن يشير برأسه قبالة أي
مقابلة وجهه ويتيامن بها أي التسليم أي
بعض اوجه الكاف والميم وبين التيامن
القلبي بقوله بحيث ترى الخ وهذا في
الامام واقف وأما المأموم فالراجح أنه
يوقعها جميعها عن عنقه استغناء عن
الإشارة والالتيان بأوامها قبالة الوجه
بتسليمه الرذعة الى الامام (والنظر الى
موضع السجود) تبع في ذلك عياضا
والاولى أن يجعل بصره أمامه في جميع
الصلاة لافرق بين حالة القيام وغيرها (أو
ماتنته) أي مما لا رفاهية فيه كالخصير
الحلفاء لا السمار (يوقار وسكنة)
الفرق بينهما أن الوقار يكون في الهيئة
كفض البصر ونفض الصوت والسكنة
الثاني في الحركات واجتناب العبث ونحو
ذلك فإذا خاف الرجل أن تفوته الصلاة
أوشى منها فلا بأس أن يسرع في مشيه
إسراعا لا يخرج به عن حد السكينة والوقار
(واعتدال الصفوف) أي تسويتها
وتتميمها الاول فالاول (وترك التسمية)

عند الشروع في أفعال الصلاة الا في تكبيرة القيام
من اثنتين فانه يكبرها بعد ما يستوي قائما والتورك
في الجلوسين وبين السجدةين وهو أن يقضي بورك
الايسر الى الارض ويخرج رجله جميعا من جانبه
الايمن وينصب قدمه اليمنى وباطن إبهام اليمنى الى
الارض ويثنى اليسرى ويضع كفيه على فخذه
والتيامن بالسلام المنرد وض لكل مصل وهو أن
يشير برأسه قبالة وجهه ويتيامن بها قلبا بحيث
ترى صفحة وجهه والنظر الى موضع السجود في
قيامه ومباشرة الارض أو ماتنته بالوجه والكفين
والمشي الى الصلاة بوقار وسكنة واعتدال
الصفوف وترك التسمية في الفريضة والذكر بعد
السلام من الصلاة بالأذكار الواردة كقراءة آية
الكريسي والتسبيح ثلاثا وثلاثين والتحميد ثلاثا
وثلاثين والتكبير ثلاثا وثلاثين وختم المائة بلا إله

وكذا التعوذ في الفريضة وجازية قبل (الواردة) ففي الحديث من قرأ آية الكريسي دبر كل صلاة
لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت أي لم يكن بينه وبين الجنة إلا الموت فإذا تجاوز دخل الجنة
وورد أن من قال دبر كل صلاة سبحان ربك رب العزة أربعين مرة فقد اكمل بالمكالم الأوفى

(له الملك) أى التصرف في جميع الأمور وله الحمد أى الثناء الجليل والرواية الصحيحة عدم زيادة يحى ويميت (يكره الدعاء الخ) ذكر المأمور من المكروهات وبقي عليه مثل وضع يديه على صدره في الغرض والاقعاء في التشهد أو بين السجدين والدعاء بالجمعة للقادر على العربية والترويح بكلامه وضعها وضع الشعر وتغطية الشفة العليا أو طرف الأنف والقراءة في الركوع والسجود (وفي الركوع) أى لا يرفع من (والبسملة) أى قبل الفاتحة أو بعدها وقبل السورة وتتلى الكراهة إذا أتى بها بنية الخروج من خلاف الشافعي القائل بوجوبها وقد كان المازري يسهل سراويققرأ عقب (٥٣) الإمام ولو في الصلاة الجهرية ويسمع نفسه

بالقراءة ويفعل كل أمر تركه بطل عند الشافعي وإن كان المذهب قائلاً بالكراهة لتكون صلاته متفقاً عليها عندهما (على البساط) أى غير المحبس بالمسجد (ونحوه) أى كالنشاف (وعلى طرف الزم) أى الأخر أو برد (والانحناء) أى ولو بجميع بدنه حيث بقيت رجلاه إلى القبلة فإن استدبر أو شرب أو غزب بيده أو جعله بطلمت صلاته (غير ضرورة) أى وأمالها كخوف على نفسه أو متاعه من عدو فلا كراهة وفي الحديث لا يزال الله مقبلاً على لعبه في صلاته ما لم يلتفت فإذا صرف وجهه انصرف

إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير **فصل** يكره الدعاء بعد تكبيرة الإحرام وفي الركوع وفي التشهد الأول والتعوذ والبسملة في الفريضة والسجود على البساط والمندبل ونحوه وعلى طرف الزم والانحناء لغير ضرورة وتشبيك الأصابع وفرقعها والعجب بخاتمه أو بلمحنته وتغميض بصره ورفعها إلى السماء وضم القدمين ووضع اليد على الخاصرة وتحديث

عنه (وتشبيك الأصابع) أى ولو في غير مسجد وكذا فرقعها وكل منهما مكروه مستعمل والمعتمد عدم كراهة التشبيك والفرقة في المسجد في غير الصلاة ولكن الأولى ترك ذلك ويكره الأيمان للمسجد بالمرأوح والترويح بها فيه (والعجب) أى اللعب بخاتمه وأما إذا حوله بأصابعه بعد الركعات خوف السهو فلا كراهة (وتغميض بصره) أى لأنه يؤم أنه خاشع وليس بخاشع ما لم يخش نظر محترم والأوجب (ورفعه إلى السماء) أى غير اعتبار وأماله فلا بأس ولا يلحقه الوعيد الوارد في حديث أما يخشى الذي يرفع طرفه إلى السماء أن يخطف بصره (وضم القدمين) أى الصافهما بدون تفريق بينهما وكذا يكره وضع قدم على أخرى أو رفع إحداهما إلا الطول (على الخاصرة) وهي ما الآن من الجانب (وتحديث الخ) أى لا ما يهجم من الخواطر فرفعوه عنه

والحديث بأمور الآخرة لا يكره والتأدير عمر تجهيز جيش وهو في الصلاة فان شغله التفكر حتى صار لا يدري شيئا بطلت صلاته في القسمين وأما إذا شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً فإنه يبنى على الأقل (بكم أو فم) أي فيهما إذا لم يمنع عن شيء من أركان الصلاة وأخراج الحروف (بطريق الخ) أي بطريق يكون الغالب على الناس المروء فيها (البرغوث) وكذا البق ونحوه قال المخمى ويجوز قتل العقرب والفأرة في المسجد وفي الصلاة وقال الخطاب يكره قلب المئكة القريبة منه في حاله فان كان قائماً وطأ طأ فأنظر البطلان وقال ابن قدام من سقطت علامته وهو قائم وطأ طأ لا تحذف فيبقى البطلان إلا أن يخشى ضرراً بتركها (والقمة) أي الواحدة وما قاربها ويحرم ما زاد على الثلاثة كما يحرم رمي قشرها فيه لنجاستها ويكره رمي قشر البرغوث لانه تعف يش للمسجد ويكره القاء القملة حية فيه (٥٤) ولا يصرفها حتى يخرج ويجوز ألقاؤها

النفس بأمور الدنيا وسجل شيء بكم أو فم والصلاة بطريق من يبرئ يديه وقيل البرغوث والقمة في المسجد (فصل) تبطل الصلاة بترك شرط من شرائطها مع القدرة عليه وبترك تكبيرة الإحرام أو النية أو غيرهما من أركانها وبترك سنة واحدة عدداً على أحد القولين وبالكلام لغیر إصلاحها

خارجة بقصد إعادتها عنه لا تعذيبها (مع القدرة عليه أي والذكر فيما هو مقيم بذلك كسائر العورة (أو غيرهما) أي كالركوع والسجود ويتدارك أن لم يسلم ولم يعقد ركوعاً من التي تلي ركعة النقص فان سلم معتقداً الكمال فأتت تداركاً فيلغى ركعة النقص ويأتي بدلها بركعة كاملة إن قرب عرفها وأبطلت من أصلها وإن سلم ساهياً تدلشاً فأتت وان عقد ركوع التي تليها صارت عوضاً عنها وان قلبت

ركعته وعقد الركعة عند انقضاء رفع الرأس من الركوع إلا لترك ركوع ونحوه فعقدتها بالانحناء فلو كان المتروك الرفع فقط وتذكره من خيار رفع نية رفع الركوع السابق ثم يسجد لوجوب ترتيب الأداء ولو تذكره في قيام الركعة الثانية ركع ثم رفع رأسه ولو تذكره في السجود رجع محدوداً ثم رفع فلورجع إلى القيام معتدلاً في البطلان وعدمه طريقان ولو كان المتروك الفاتحة رجع قائماً وقراها وكذلك إن كان ركوعاً وإن كان السجدة الأولى انحط من قيام وإن تذكرها في الركوع خرساجداً ولا يرفع وكذلك الثانية إن كان جالس بينهما والجلوس وأنى بها وإن كان السلام رجع باحرام جالساً وأعاد التشهد أيقع السلام عقب تشهد ثم يسلم ويسجد بعد السلام لازماً إذا طال طويلاً متوسطاً أو فارق موضعه والأفلاحيون وإن طال جداً بطلت (على أحد القولين) ضعيف (وبالكلام) المراد به الصوت ولو خالها عن

الحروف ومثل البصاق اذا كان بصوت والأتين والتخيم لغیر ضرورة وأما التخنخ فالمعتمد أنه لا يبطل مطلقا والنفخ عیdam من الغم لا من الانف فلا یضر الا اذا كثر والكلام لامسلا حها لا یضر عند تعذر التسیج أو اذا لم یبقه به ما لم یحصل طول بتراجعه سواء كان الكلام من الامام أو المأموم أو منهما وليس من الكلام قراءة قرآن أو غیره بقصد التفهیم **كما** دخلوها بسلام آمین لمن استأذنه وهو فی الصلاة وكان قارئها لا ان انتقل لها من غیرها لانه فی معنی المكالة (لستة) أي بعد سلام (۵۵) امامه (أو فرجة) أي فی الصف ویغفر الصفان

والثلاثة غیر الذي خرج منه والذي دخل فیہ اذا كانت کصفوف الجمعة لاما اتسع عنها فكثیر وفي الحديث من سدر جنة فی الصف رفعه الله بها فی الجنة درجة وبنی له فی الجنة بیتا (وحك الجسد) أي ما لم یكثر بحيث یتراءى الناظر أنه ایس فی صلاة ویكره حک الجسد والنمر لغير حاجة (مطلقا) أي عمدا أو نسیانا وهذا ان جمعهما وأما ان فعل واحدا منه ما فی بطل عمدا لانسیانا (أو جهلا مطلقا) أي قل أو کثر (فی الصبح) وكذا الجمعة (فی الظهر الخ) أي ولو سفرة فلا تبطل الا بزيادة أربع رکعات محققات وكذلك المغرب علی المعتمد وقوله تركها

وبالفعل الكثير من غیر جنس الصلاة كلشي الكثير بخلاف القليل جدا كلشي لستة أو فرجة والفرجة وحك الجسد والا كل والشرب مبطل مطلقا وبزيادة فعل من جنس الصلاة عمدا أو جهلا مطلقا وهو وإن کثر وهو رکعتان فی الصبح وأربع رکعات فی الظهر والعصر والعشاء ومن صلى صلاة تامة أتى بها علی نظامها وهو لا یعرف الفرض من السنة ولا السنة من المستحب فقیل إن صلاته باطلة والصحيح أنها صحيحة إن أخذ وصفها عن عالم **(فصل في سجود**

المصنف للخلاف فیها والفضل المحدود یبطل بزيادة مثله كالفجر والعیدین والراجح عدم بطلان الوتر بزيادة مثله وان كان محدودا والشفع لاحد لا کثره فلا یبطل بزيادة مثله واحترز بقوله بزيادة فعل عن زيادة رکن قولي کتکریر الفاتحة عمدا فلا تبطل علی المعتمد (على نظامها) أي هیئتها المطلوبة ولو اعتقد أن جیعها فرائض وأما لو اعتقد أن الرکوع مثلا سنة فانها تبطل ومثل أخذ وصفها عن عالم أخذ من الكتب المعتمدة ولا فرق بین کونه یسمع من العالم صفتها وین **كما** کونه یفعل کفعله لما فی الحديث صلا كما رأیتمونی أصلي والوضوء كالصلاة فی هذا

(سنة) وانما يبطل تركه قبل عن ثلاث سنن للخلاف في وجوبه ومن استكفه الشك بأن يأتيه كل يوم ولو مرة فإنه يبنى على الأكثر ويسجد (٥٦) بعد السلام ندبا إرثا ما للشيطان فقط

ولو بني على الأقل صح (لنقص سنة) أي أو سنين خفيفتين سواء كان النقص محققا أو مشكوكا كان شكه من نفسه أو لاخبار مخبر وكذا ان شكك في كونه نقصا أو زيادة (وهي) أي السنة الكلية التي تحتها أفراد خاصة تفصيلها قراءة ماسوى الخ أي من سورة أو آية (والجهر) بأن يقرأ في محله سرا والاسرار بأن يقرأ في محله جهرافيكون زيادة وهذه الثلاثة خاصة بالترض (والتكبير) أي مرتين فأكثر (والتحميد) الأولى والتسبيح أي قول سمع الله من حده مرتين أو أكثر (والشهاد الأول) أي لفظه مع الاتيان بالجلوس وأما ترك الجلوس فيلزم منه ترك التشهد (بطلت) أي ان كان ذلك عمدا ولم يقتد بمن يرى السجود لذلك (أول زيادة قول) معطوف على قوله أول الفصل لنقص سنة (أو فعل الخ) ولا سجود عليه في إدارة مؤتم عن شماله لجمته ولا في اصلاح رداءه ولا في مشبه لسترة أو فرجة خلفه ذلك (والانصراف الخ) أي ممن نسي السلام مثلا وتذكره بعد أن انحرف عن قرب (سجدتان) فلو شك فيهما

السنة لنقص سنة مؤكدة من سنن الصلاة وهي ثمانية قراءة ماسوى أم القرآن والجهر والاسرار والتكبير سوى تكبيرة الاحرام والتحميد والتشهد الأول والجلوس الأول والتشهد الأخير ولا سجود ترك سنة غير مؤكدة تكبيرة واحدة غير تكبيرة الاحرام ولا ترك فضيلة كالقنوت في الصبح فان سجد لهما بطلت صلاته ولا فريضة تكبيرة الاحرام أول زيادة قول غير مبطل للصلاة كالكلام القليل سهوا أو فعل غير مبطل كزيادة ركعة في الرباعية سهوا والانصراف القريب من الصلاة سهوا وتحلل سجود السهو مختلف فالزيادة فقط يسجد لها بعد السلام والنقص فقط أو النقص والزيادة يسجد لهما قبل السلام وصفته سجدتان يكبر لهما في ابتدائهما والرفع منهما ويعيد التشهد في القبلي ثم يسلم فان سها المأموم خلف الامام فان الامام يحمله

أو في احدهما سجد ما شك فيه ولا سجود عليه السهو ثانيا (في ابتدائهما) بأن يهوى بالتكبير ساجدا الا أنه بالي بتكبيرة غير تكبيرة الهوى (في القبلي) وكذا البعدى وصح ان قدم البعدى أو أخر القبلي (فان سها) وكذا لو عمد ترك السنن حال القدوة لشيء عليه (خلف الامام) أي

وأما بعده فارقته في قضاء ما عليه فإنه يطلب بالسجود (وإن لم يسجد معه ولا حضر) بأن كان مسبوقا بشرط أن يدرك معه ركعة بسجدة تها ويسجد القبل معه والبعدى بعد القضاء فإن سجده قبل قضاء ما عليه بطلت إن كان ذلك عدا فلو ترك الإمام السجود المترتب عن ثلاث سنن وسجده المأموم بطلت صلاة الإمام دون المأموم وتزاد هذه على سبق الحدث ونسيانه (سنة) أى في الصلوات الخمس غير الجمعة لاشتراطها فيها وتسحب في تراويح وعيد وكسوف واستسقاء وجنزة وتكره في الجمع الكثير بنقل أو يمكن مشتهر وصلاة النساء في البيوت أولى وأما قوله عليه السلام لا تمنعوا إمام الله سجداً (٥٧) الله فهو بالنسبة لمن السلف الصالح وقد

أفتى ابن عرفة بمنع خروجهن لمجالس العلم والذكر والوعظ وإن كن من عزلات (ولا يحصل فضلها) أى الوارد في خبر صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءاً أى صلاة (بادراك ركعة) بأن يضع يديه على ركبتيه فيسل أن يرفع الإمام رأسه وإن لم يطمئن إلا بعد رفعه على المقعد ولو فاته ما قبلها اختاراً ومن لم يدرك ركعة خير بين أن يدي على أحراره فذا أو يقطع ويدرك جماعة أخرى إن رجاها وإذا شك في ادراك الركعة أغاها والصلاة صحيحة (ليس له) أى يحرم للنهي عن صلاتين في يوم لغير فضل جماعة

عنه ويلزم المأموم سهو الإمام وإن لم يسجد معه ولا حضر سهو (فصل) صلاة الجماعة سنة مؤكدة ولا يحصل فضلها إلا بادرالركعة بسجدة تها فن أدرككها ليس له أن يعيدها في جماعة أخرى والجماعة اثنان فصاعداً ومن صلى وحده أو لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة فإن له أن يعيدها في جماعة أو مع واحد مأموماً أو بآبذلك التفويض إن كانت تلك الصلاة غير المغرب والعشاء بعد وتر صحيح ومن أقمت عليه تلك الصلاة وهو

(فصاعداً) أى فافوق ذلك (فإن له) أى يندب له أن يعيدها ولو في الوقت الضروري وقد تبع في قوله أو مع واحد المختصر والراجح قول ابن عرفة أقل الجماعة التي يعيدها اثنان أو إمام راتب وقوله مأموماً أى لا إماماً لأن صلاة المعيد تشبه النقل والتنقل لا يوم مفترضا (أو بآبذلك) أى المذنب كور من الاعادة التفويض إلى الله تعالى في قبول أى الفرضين ومع نية التفويض لا بد من نية الفرض فإن لم ينو الفرض لم تقب المعادة عن الأولى إن تبين فسادها (غير المغرب) وأما هي فيحرم أعادتها جماعة لأنه يلزم على أعادتها التسفل بثلاث إذ إحدى الصلاتين غافلة (والعشاء الخ) أى لأنه إن أعادها لو خالف حديث لا وتران في ليلة وإن لم يعده مخالف حديث اجعلوا آخر صلاتكم من الليل ورا (ومن أقمت عليه) أى بعد أن حصل فضل الجماعة

فانه يحرم عليه أن يبدأ بتلك الصلاة فان أقيمت عليه وهو في صلاة ولم يكن صلى المقامة
أو صلاة منفردة أو هي مما تعاد قطع ما هو فيه ودخل ان خشي قوات ركعة والأتمه ان كان
نافلا أو فريضة غير التي أقيمت والاقطع أن لم يعقد ركعة والأاضاف لها ثانية وانصرف عن
شفع ما لم يكن في مغرب أو صبح فانه يقطعها ما ولو عقد ركعة ثلاثا يصير مستغفلا في وقت منهي
وبكل الرابعة بعد عقد الثالثة بالترافع من (٥٨) سجودها والمغرب بعد تمام ركعتين

ومن دخل فوجد الراتب في العصر
ولم يكن صلى الظهر فقبل بخرج لصلاة
الظهر ثم يأتي لصلاة العصر وقبل يدخل
في صلاة العصر فنية النقل أربعين صلى
الظهر والعصر وقبل يدخل بالظهر
دخولا صوريا وهو على صلاة صحيحة
(متعمدا) وأما الوصلى محمد فأناسيا ولم
يعلم به مأمومه فان صلاة المأموم صحيحة
دونه (بمسبوق) أي أدركه مع الإمام
ركعة وأما أقل فيصح الاقتداء به لان
المأمومية لم تنسحب عايه فينتقل لنية
الإمامة ندبا كن اقتدى به انسان بعد
أن أحرم فذا (الاسلام) فلا تصح من
كافر ولا يحكم باسلامه حيث لم يقم
الصلاة ولم يتحقق منه النطق بالشهادتين
ويشكل ويطل سجنه فان أقامها صحت

في المسجد فانه لا يبدأ بتلك الصلاة ولا غيرها فرضا
أو نفلا (فصل) شروط الإمامة تسعة الأول
الطهارة فلا تصح إمامة من صلى فحدا متعمدا
الثاني أن لا يكون مأموما قن اقتدى بمسبوق أو
بمأموم ظنه إماما بطلت صلاته الثالث الاسلام
الرابع الذكورة فلا تصح إمامة المرأة مطلقا
الخامس البلوغ فلا تصح إمامة غير البالغ في
الفرض إلا المثلث السادس العقل فلا تصح إمامة
المجنون ولا السكران السابع الحرية وهي شرط
في الجمعة الثامن السلامة من الفسق بالجارية
فلا تصح إمامة الزاني وشارب الخمر التاسع القدرة

ويجوز عليه بعد ذلك حكم المرتد (مطلقا) أي في فريضة أو نافلة للرجال أو نساء وصلاتهم هي
صحيحة ولو نوت الإمامة عدا الآن تتلاعب قال العلامة الامير وصح اقتداء علك وجل صلاة
حبريل صحيحة الاسراء على أنها صورة امامة للتعليم بعيد ثم قال وجنى لان لهم أحكامنا (في
الفرض) أي لانه منتقل المثلث فتجوز وتصح امامته لبالغ في نافلة وان لم تجز ابتداء (المجنون)
أي الا في حال افاقته فكالماتل والمنهي عليه كالسكران (في الجمعة) أي لانها لا تجب على العبد
وتصح امامته في العيدين مع الكراهة ويكره جعله اماما راتبا في الفرائض ويجوز في قيام

رمضان (إمامة الزاني) أي وأما صلاته فهو فصحة وما شئ عليه المصنف ضعيف والمعتمد
 صحة إمامة الفاسق بالجارية مع الكراهة ما لم يكن فقه متعلقا بالصلاة كمن قصد إمامته
 التكبر بل قال العلامة الأمير قررنا شيئا تبعا لبعض المغاربة عدم البطلان بالكبر ومن صلى
 خلف الفاسق بالاعتقاد كالأمرلي فإنه يعيد في الوقت فقط زمثلا أي من كل ركن فعلى أو قولي
 ومن ذلك الشيخ المقوس الظهور وصحح اللقاني صحة الاقتداء به لصديق السوء بذلك عرفا (الأن
 يكون الخ) أي بحال يسبغ بغيره وينقل لعجزه ولا يجوز اقتداء قائم في نافذة
 بحال لعجز أو اختيار الموم حديث (٥٩) ألا لا يؤتم أحد بعدى جالسا وقال الأجهوري
 أجز صلاة جالس خلف كاملة

على الأركان فلا تصح إمامة العاجز عن الركوع
 مثلا إلا أن يكون المأموم أيضا عاجزا عنه وكذلك
 العاجز عن أحكام الصلاة فلا تصح إمامته المثل
 واختلاف هل تصح إمامة من لم يميز بين الصاد والظا
 وإمامة الأدهن وتصح الصلاة خلف المختلف في
 الفروع الظنية كالمالكي خلف الشافعي
 (فصل) شروط صحة صلاة المأموم خمسة الأول
 الاقتداء وهو أن يشوي أنه مأموم بالامام وأن
 صلاته تابعة لصلاته فان تابعه من غيرنية بطلت

وعكس هذا ولو في الغل ممنوع
 إلا إذا جلس المأموم معه بلا
 عجز جوار ينقل والسوى منعوا
 وإن يكن منهما عجز فسواء
 فرضا ونفلا ففيه الأمر منسح
 (عن أحكام الصلاة) أي كوجوب
 الركوع وسنية السورة وما يوجب
 سجود السهم وما لا يوجب ويكفي معرفة
 ذلك حكما بأن يأخذ صفة الصلاة عن عالم
 وإن لم يجد الأئمة عالمها رضاء الوقت
 اقتدى بعلمه (هل تصح الخ) أي لمن يميز
 ومثل الصاد والظا غيرهما وهذه المسئلة
 من أفراد اللحن والمعول عليه الصحة مع
 الكراهة أمكن النعم أم لا في فاتحة أم لا وجد غيره أم لا غير المعنى أم لا إلا أن يشهد بطل
 والا لکن الذي لا يستطيع اخراج بعض الحروف من مخارجها تصح إمامته ولوللسلام اتفاقا
 (وتصح) أي ولوراء أي عناية في صحة الصلاة كسبح بعض رأسه أو تركه ذلك أو تقبيل حنفي
 زوجته بفمها أو تركه الرفع من الركوع وأما الوأني عناية في شرط صحة الاقتداء كعبد لصلاة
 فإنه لا يفتدى به والقاعدة أن كل ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بذهب الامام وما
 كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بذهب المأموم (أن يشوي) أي من أول صلاته لأن
 انتقل بعد أن صلى ركعة مثلاً إلى الاقتداء بالغير فلا يصح (بطلت) أي إن أدخل بما يحمله

الامام عنه والاصح لانه يكون اقتداء بصور ما يقع ذلك غالباً من يعلم في الامام شيئاً يقدح في صلاته ويخشى بصلاته منفرداً عنه الضرر والمعتد حصول فضل الجماعة للامام ولو لم ينو الامامة ولم يشعر عن ائتم به ولو نوى الامامة ظاهراً أن وراءه أحد اقتبين بخلاف ظنه صحت صلاته وله أن يعيد ما موما ويشترط نية الامامة في الجمعة والجمع والخوف والاستحلاف والنية امكنة كابية بحيث لو سئل بحجب بأنه امام (مفترض الخ) وأما متفعل خلف مفترض فيصح مع الكراهة ويلزمه نية في الرباعية فان كان (٦٠) سبقه الامام بركعتين سلم معه كما

إذا كان في سفر به أو في صبح بعد اذ ارتفع الشمس ولا يجوز التسفل خلف من يصلي المغرب ثم يأتي برابعة بل هو مكروه (فلا يصلي ظهر افضاء الخ) والعبرة في الاقتداء بمذهب المأموم كما تقدم فيصح للمالك أن يقتدي بالشافعي في صلاة الظهر بعد دخول العصر لانهم الأداء عنده واما ايضا في مذهب الامام متفعلان في القضاء ومن عليه صلاة متيقنة لا يصلي خلف من هو في حال الاحتمال أن يكون صلاتها بخلاف العكس فيجوز (فلو أحرم) أي ابتداء الاحرام أو السلام قبل الامام أو ساواه فيهما أي أو في أحدهما بطلت صلاته فرغ قبله أو بعده أو معه فان ابتداء بعده وأتم معه أو بعده صحت لا قبله فالصور ثلث في كل من الاحرام

صلاته الثاني أن لا ياتم مفترض بمسفل الثالث أن يتعد الفرضان في ظهرية أو غيرهما فلا يصحني ظهرراً خلف عصر ولا العكس الرابع أن يتعدا في الأداء والقضاء فلا يصحني ظهرراً قضاء خلف من يصليبه أداء ولا العكس الخامس المتابعة في الاحرام والسلام فلوا حرّم أو سلم قبل الامام أو ساواه فيهما بطلت صلاته وأما غيرهما فالسبق فيه غير مبطل لكنه حرام والمساواة فيه مكروهة (فصل) الأفضل أن يقف الرجل الواحد عن يمين الامام والاشنان فصاعداً خاتمة ونصح صلاة المأموم إذا تقدم على الامام أسكنه بركته

والسلام تأتي في العامد والساكن مطلقاً وفي الساهي فيما يتعلق بالاحرام لعدم انسحاب المأمومية عليه وأما المسلم ساهياً قبله أو معه فإنه يسلم ثانية أو يحمل الامام عنه سهوة فان لم يسلم حتى طال بطلت صلاته (لكنه حرام) أي في سبق الافعال ان فعله عدلاً سهواً أو يؤمر بالعود له في سبقه بالركوع أو السجود أو الرفع منهما ان ظن الادراك فلو قف الشافعي بعد الركوع فسمى بعض من خلفه وخر ساجداً ورفع رأسه قبل مجيء الامام فإنه يعيد السجدة معه لان المأموم لا يعتد بركن عقده قبل الامام وأما السابق في الاقوال فكبروه (أن يقف الرجل) ومثله الصي

الذي به قل القربة وتكره محاذاة الامام والمرأة تقف خلفه أو خلف الرجال (غير ضرورة) وأمالها كضيق فلا كراهة وتبطل بالتقدم عند الشافعية (منفردا) أي حال كون المقتدى منفردا ان عسر عليه الدخول في الصف والا كرهه ذلك (تفريق الصفوف) أي عدم انعامها بأن يبدأ الثاني قبل تمام الاول (٦١) وهكذا (في مكان أعلى) أي ولو علوا كثيرا كالسطح

إذا كان غير ضرورة ويجوز الصلاة منفردا خلف الصف ويكره تفريق الصفوف من غير ضرورة ويجوز أن يصلي المأموم في مكان أعلى من مكان الإمام إلا أن يقصد بذلك الكبر فتكون صلاته باطلة ولا يجوز أن يصلي الإمام في مكان أرفع مما عليه أصحابه إن كان في غير سفينة فإن كان يسيرا كالشبر ولم يقصد به الكبر فإن الصلاة صحيحة وإن كان أكثر من ذلك بطلت عليه وعاليهم (فصل في الجمعة فرض عين والسعي إليها واجب على البعيد قبل النداء بعد ما يدرك وعلى القريب بزوال الشمس وقبل بالاذان ولوجوبها سبعة شروط الأول التكليف فلا تجب على صبي ولا مجنون ونحوهما الثاني الحرية فلا تجب على عبد ولا من

وقوله ولا يجوز أي يحرم كما هو الظاهر منه (إن كان في غير سفينة) أي وأما هي فالشأن فيها الضيق والبعد عن الكبر في كره العلوفة (كالشبر) أي والذراع وقوله وإن كان أكثر الخ أي ما لم يكن غير مدخول عليه كان يصلي شخص لنفسه بمكان مرتفع فيجزي آخر يقتدى به في مكان أسفل والمعتمد أن ارتفاع الإمام فوق الذراع مكروه فقط فالصلاة صحيحة وسبق ما في الكبر (الجمعة) بضم الميم ويجوز أن سكانها مشتقة من الاجتماع وفرضت بحكمة ولم يتمكن النبي من إقامتها بها فأرسل إلى المدينة وأخبرهم بأمرها فجمع لها أسعد بن زرارة أربعين وصلي بهم وأول جمعة صلاها النبي في بني سالم حين قدومه المدينة والصحيح أنها فرض يومها وشرعت بدلا عن الظهر والظهر بدل عنها في الفعل وفي الحديث من ترك الجمعة ثلاثا من غير عذر فقد ردى

الاسلام وراء ظهره (وقيل بالاذان) أي الثاني والإمام جالس على المنبر وهو بخلاف في حال فالمقصود أن يسمى في الوقت الذي يعرف أنه يدرك الصلاة فيه إن علم أن هناك من يسمع الخطبة فإن سمع الخطبة فرض كفاية متى قام به اثنا عشر سقط عن الباقي على المعتمد ويحرم البيع ونحوه عند الاذان الثاني ويفسخ إن وقع بين اثنين تلزمهما الجمعة أو بين من تلزمه ومن لا تلزمه ووقتها من الزوال للغروب (ونحوه - ما) أي كالمغنى عليه

(شائبة) أي خلط حريه كالكتاب والمدبر والمبعض (يستحب الخ) أي وتسقط الظهر عن حضورها ولو أمرا لانه ينوي الفرضية ونسبها (٦٣) على العبد والمسافر إنهما هوفي ابتداء

بحيث لو لم يصلها لم ياتما فان أرادنا صلاتها وجبت بأول جزء منها ويحرم حضور الشائبة ويجوز للخجالة (الآن ينوي الخ) أي فحب عليه تبعها لاهل البلد ولا يصح عنده من الاثنى عشر الذين تتعقبهم (الاستيطان) هو شرط وجوب وصحة معا (منها) أي من بلد الجمعة (من ثلاثة أميال) أي وثلاث (من المنار) هو المعتمد (كسباني) أي في صلاة السفر (الفأذراع) أي بالذراع الهاشمي الذي قدره بنو العباس في مدة خلافتهم وهم من بني هاشم فلما قيل له هاشمي وهو ذراع وثلاث بذراع اليد لان كل ذراع ستة وثلاثون اصبعًا والاصبع ست شعيرات (على مريض) ومثله الطاعن في السن الذي لا يستطيع الوصول لا عشقة ما لم يقدر على ركوب لا يجحف به والزمه (وان مع الخ) ومثله العبد يعتق والمسافر يقدم والصبي يبلغ ولو وصلت منهم صلاة الظهر (ولا دائها) أي صحتها (المقيم) أي وان لم يكن منوطا لانه نائب عن الخليفة الذي لا يشترط فيه الإقامة فأعطى حكما

فيه شائبة حرية ولكن يستحب له والصبي حضورها الثالث الذكورية فلا تجب على امرأة الرابع الإقامة فلا تجب على مسافر إلا أن ينوي إقامة أربعة أيام الخامس الاستيطان بموضع يستوطن فيه السادس القرب بحيث لا يكون منها في وقتها على أكثر من ثلاثة أميال وهو القدر الذي يبلغه الصوت الرفيع اذا كانت الأرياح ساكنة والاصوات هادئة والمؤذن صفة أو مبدأ الأميال الثلاثة من المنار فيل من طرف البلد والميل على المشهور كما سيأتي الفأذراع والتحديد بالمسافة المذكورة إنما هوفي حق الخارج عن بلد الجمعة وأما من هوفيها فتجب عليه ولو كان من المأجدين على ستة أميال السابع العفة فلا تجب على مريض وان صح قبل أن يُقام لزمته ولا دائماً أربعة شروط الأول الامام المقيم فلا تصح إذا ذابا ولا بامام مسافر الثاني

وسطا وهو الإقامة دون الاستيطان فان نوى إقامة أربعة أيام لا بقصد الخطبة صحت خطبته ولو طرأ له السفر عقبها وكذا تصح خطبة من على كفر مخ لوجوب السعي عليه وأما الخارج منها على أكثر فحكم المسافر لا تصح خطبته وحكي الاجهوري العفة وهو ضعيف

(الجماعة) هي شرط وجوب وصحة معا (مستغنين) عطف بيان لقوله تتقري وقوله آمين لازم لقوله مستغنين (شرط في الابتداء) أي فلا بد من حضور الجميع أول جمعة لافي الدوام فيكفي حضور الاثنى عشر غير الامام في غير الاولى والمعتمد الا كتفاء بالاثنى عشر حتى في أول جمعة اذا كان في القرية من تتقري بهم (اثنا عشر) أي ممن تلزمهم الجماعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبتين وهذا العدد قد رتب مع رسول الله بعد انقضاء غيرهم وقد كانت الخطبة بعد الصلاة فجعلت قبلها من يؤمونها انتقض وضوء واحد من الاثنى عشر أو سقطت عامته التي مسح عليها الضرورة بطلت (٦٣) على الكل واذا كان فيهم شافعية لزمهم

الجماعة وهي غير محبة ودية بعد تدن مخصوص ولكن لا يجزئ منها الثلاثة ولا الاربعة وما في معنى ذلك بل لا بد أن يكونوا عددا تتقري بهم قرية مستغنين عن غيرهم آمين على أنفسهم وهذا العدد شرط في الابتداء لافي الدوام فان انتقضوا من خلف الامام وبقي منهم اثنا عشر لسلامه صحته والا فبالثالث الجامع فلا تصح في غيره ولا على سطحه ولا في بيت قناديله وفي معنى الجامع في حق غيره رحابه والطريق المتصلة به اذا اتصلت الصفوف وضائق المسجد

أن يقلدوا مالكا أو أبا حنيفة القائل بأنها تصح بثلاثة (الجامع) أي المبني بالسناط المعتاد لأهل تلك البلد فيشمل ما لو فعل أهل الاخصاص جامعاً من بوم لا خيم ولا يشترط سقفه لا ابتداء ولا دوام ولا قصد تأييدها به على المعتمد ولا بد أن يكون داخل البلد أو قريبها بحيث ينعكس عليه دخانها ولا يضر خراب ما حوله بعد ويشترط اتحادها فان تعدد فالجمعة لا تتبع الذي أقيمت فيه الجمعة ابتداء ولو تأخر بناؤه ما لم يهجرها العتيق ويصلوها في الجديد فقط أو يعلق باني المسجد مثلاً عتيق عبيد أو صدقة على معين على صحة الجمعة في الجديد

ثم نقام فيه ورفع الامر للحاكم الختفي فانه يحكم بالعتق ولزوم الصدقة ويسرى ذلك لصحة الصلاة حتى السابقة على الحكم وتصح بعد ذلك فيه وفي العتيق وكذا يجوز التعدد اذا ضاق العتيق عن جميع أهل البلد وحضر اولو من لا تلزمه كالصبيان والعبيد أو كان هنالك عداوة (في غيره) أي كالبيوت والخوانيت الجوارقة وان أذن أهلها انظر الحجر الحاصل في غير الجمعة وأما مثل المدارس التي حول الأزهر فانها تصح فيها (بيات قناديله) وكذا بيت البسط ولو كان هنالك ضيق وأما على ذلك المبلغين فتصح (في حق غيره) أي الامام (المتصلة به) أي التي لم يحل بينها وبين أرضه غير حائطه (اذا اتصلت الصفوف الخ) المعتمد أنها تصح بهما مع الكراهة

إذا لم يحصل ضيق ولا اتصال صفوف (الخطبة) أي جنسها لأن كلام من الخطبتين ركن لآخرهما
 بمنزلة ركعتين من الرابعة ويشترط وقوعهما بعد الزوال والظهر يوم ما وأن يكونا مما تسميه
 العرب خطبة والأكثر على أن القيام لهما واجب لاستئذان الجالس أول الخطبة وبينها
 وبين الثانية ويستحب تقصيرهما وكونهما على المنبر والاتكاء على عصا واشتمالهما على قرآن
 وصلاة على النبي وإتدأؤهما بالحمد لله والتحميم بغير الله لنا ولكم والترضى على الصحابة بدعة
 حسنة وكذا الدعاء للسلطان بل ربما وجب إذا خشي الضرر بتركه (قبل الصلاة) فإن خطب
 بعدها أعاد الصلاة فإن لم يعد ما حتى طال بطلت وأعادها ويشترط اتصالها بالخطبة ويسير
 الفصل مغتفر كالوذكر بعد خطبته منسية فإنه (٦٤) يصلها ثم يصلي الجمعة ويشترط أن

يكون المصلي هو الخطيب إلا عذر
 ويجب انتظاره أن يقرب زواله كما إذا
 انتقض وضوءه والماء قريب بحضور
 الجماعة أي من أول الخطبتين ولو كانوا
 صما أو عمحا لا يعرفون العربية ويسن
 استقبال الخطيب ولو كان في الصف الأول
 ويجب الانصات ولو لم يسعه ويحوز
 التأمين على دعائه والتعوذ عند ذكر النار
 ويمنع رد السلام وتسميت العاطس
 ونهي المتكلم ولو بالاشارة إليه لما في

الرابع الخطبة قبل الصلاة ولا تصح الخطبة إلا
 بحضور الجماعة التي تنعقد يوم الجمعة ويستحب
 الزينة بأحسن الثياب وقص الشارب وتقليم
 الأظفار والذؤنوس الطيب ونحو ذلك ويسقط
 فرض الجمعة بمرض يتعذر معه الاتيان أو لا يقدر
 إلا بمشقة شديدة وبتمريض قريب وبخوف ظالم

الحديث إذا قلت لصاحبك والامام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت زيد في بعض الروايات
 ومن لغا فلا جمعة له (بأحسن الثياب) وهي البيض ولو قد علة وإذا كان يوم الجمعة يوم عيد
 لبس الجديد أول النهار ولو أسود والبيض وقت الصلاة ثم يلبس الجديد باقي اليوم (وتقليم
 الأظفار) أي بالمقص أو السكين ويكره بالأسنان لأنه يورث الثياب (ومس الطيب) وفي بعض
 النسخ وشم الطيب ونسختنا أولى لأن المطلوب منه ليسم منه لاشبه والمراد به ماله رائحة كماء
 الورد (ونحو ذلك) أي كسفن الأبط وحلق العانة إن احتاج لذلك والالم يندب كما لا يندب ما ذكر
 لغبر مر يد حضورها لأن هذه الأمور للصلاة لا لليوم بخلافها يوم العيد فلما يوم للصلاة ويسن
 غسلها ويشترط اتصالها بالرواح (يتعذر) أي لا يمكن ومثل المريض الأعرج الذي لا يمكنه
 الوصول بنفسه ولم يجد فأن وجد ولو باجر قائل لزمه السعي (وبتمريض قريب)

وفي معناه الزوجة والمملوك ولو لم يخش الضيعة اذا اشتد مرضهم لما ينزل بالشخص بسبب من ذكر وكذلك اشراف عديق ملاطف أو شيخ ومثلهما الاجنبى اذا خشي عليه الضيعة ولقريب المريض أن يخرج من المسجد والامام يخطب اذا بلغه حالة يخشى عليه الموت منها وبالأولى موته ليستغل بجنارته (في ماله) أى الذى يجنبه (أو نفسه) أى كضربه (وهو معسر) أى فى نفسه لانه يحبس (٦٥) لثبوت عسره وأما غير المعسر فلا يجوز له التخلف

(وبالوحد الكثير) فتح الحاء وهو الذى يحمل أو وسط الناس على ترك المداين والمطر الشديد هو الذى يحمل أو وسط الناس على تغطية رؤسهم (وأكل الثوم) بضم المثناة أى الى فان أكله حرام لاما كان مطبوخا ومثله البصل والكراث والفجل ما لم يكن عنده ما يزيد به الرائحة فلا يحرم وأكله فى المسجد حرام ولو كان عنده ما يزيد بها (والعري) أى ليس عنده ما يستغربه عورته واستظهر العلامة الامر أن عدم لباس مثله يبيح له الخفاف (سنة) أى مؤكدة بل قال ابن رشد إنها أوكد من سنة صلاة الجماعة وقد كان قصر الصلاة فى السنة الرابعة من الهجرة وأول صلاة قصرها رسول الله صلاة العصر بعصفان وفى الحديث ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة

يؤذيه فى ماله أو نفسه أو خوف نارا أو سارق أو حبس الغرماء له وهو معسر وبالوحد الكثير والمطر الشديد وأكل الثوم والعري (فصل) صلاة السفر سنة ولها سبب وشرائط وتحلل فاما سببها فكل سفر طويل وهو أربعة برد أو اربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أسيال والميل الفاذراع فهي ستة عشر فرسخا فهي ثمانية وأربعون ميلا وأما شرائطها اربعة الأول أن يكون السفر وجهًا واحدًا ذهابًا فقط فلا يحسب مع ذلك الرجوع بل يعتبر الرجوع وحده الثانى العزم على قطع المسافة المقدمة من أوله من غير

(٥ - عزية) وورد خير عباد الله الذين اذا سافروا قصرُوا (أربعة برد) بضمين جمع يريد وهو فى الاصل اسم لما يوصل الخيل أطلق على المسافة المذكورة من باب تسمية المحل باسم الحال فيه وقد رت الاربعة برديسيرا الجمال المحملة بالاثقال يوما وليلة مع اغتفار التزول للنوم والاستراحة ليلا ونهارا ولا يقصر فى الرجوع لكونها أول شيء نسيه (فهى ثمانية) لوقال وهى لكان أولى لما فى نوارد التفريعين من الركة فلو قصرها فى أربعين صحت وفى خمسة وثلاثين بطلت وفيما بينهما خلاف والمعتمد الصحة (وجهها واحدا) أى دفعة واحدة (العزم الخ) هذه

الشرط أنخص بمقابلته لأن شرط كون السفر دفعة واحدة أعم من أن تكون مقصودة بدون
تخلل نية إقامة في أثناء الأربعة برز تقطع حكم السفر أم لا وهذا أفاد كونها دفعة واحدة وأنما
مقصودة بدون تخلل النية المذكورة فالأخصية (٦٦) بزيادة القيد (بقصر) بضم الصاد

تردد دفعة واحدة الثالث الشروع فيه فالحضري
يقصر إذا عدى البساتين المتسوية إلى تلك البلد
المعمورة بعمارتها والعمودي وهو ساكن البادية
يقصر إذا تجاوز حائطه وهي البيوت التي ينصبها
لباوى إليها وساكن الجبل أو قرية لا بناء فيها
ولا بساتين يقصر إذا انفصل عن منزله ومنتهى
القصر في الدخول هو مبدأ القصر في الخروج
الرابع إباحة السفر للمسافر لله وكالصيدين غير
حاجة والعائدين بسفرهم كالآبق والعائق
لا يقصرون وأما محله فكل صلاة رباعية أدركها
وفتها في السفر فلا يتنصر الصبح ولا المغرب ويقصر
فائدة السفر سواء أقضاها في السفر أو في الحضر كما
يتم الحضرة التي ترتبت في ذمته في الحضر والسفر
ويقطع القصر نية إقامة أربعة أيام صحاح موضع

من باب قتل (البساتين) أى والافنية
ولو متخربة لا المزارع ومثل البساتين
المسكونة القريتان إذا اتصل ببيان
احدهما بالآخرى أو كان بينهما فاصل
لا يمنع ارتفاق أهل احدهما بأهل
الآخرى (والعمودي) نسبة للعمود الذي
ينصب عليه بيته (حائطه) بكسر الحاء
المهملة وهي في الأصل القوم النازلون
أطلقت على البيوت مجازاً تسمية للعمل
باسم الحال (وهي البيوت) أى ولو
تفرقت حيث جمعهم اسم الحى أى
القبيلة وأرتفق بعضهم ببعض (في
الدخول) أى ولو إلى بلد يريد إقامة
تقطع حكم السفر فالدخول مقيس على
الخروج (لا يتصرون) أى يحرم على
العاصي ويكره للاهلي وإن كان المعتدائهم
لوقصر ولا يبعدون رعية المخلاف (وأما
محله) أى القصر (ويقصر الخ) فلو
أنما أجزاء لأن الحضرة تجزئ عن
السفرة بخلاف العكس (أربعة أيام)
أى مع وجوب عشرين صلاة والأيام

الاتفاقية بدون نية لا تقطع ولو طالت والعلم بالأقامة عادة يستلزم نيتها ويقتطعه مجرد دخول
وطنه الذي في الطريق فإن نوى المسافر الإقامة بصلاة أحرم بها سفرية بطلت وشفع أن
ركع ولم تجز حضرة ولا سفرية وإن ترك المسافر نية القصر والاعتمام ففي صحة صلاته قولان
سواء قصر أو أتم وقال العلامة العمودي محل ذلك أن صلاتها سفرية ولا صحت اتفاقاً

(وتأكد الكراهة) أي لخالفته سنته لكونه يتم خطفه كما قال فان اقتدى به الخ وتصح صلاة
المسافر خلف المقيم ان نوى الاتمام ولو حكما كالحرامه بما أحرم به الامام فان نوى العصر بطلت
ومسافر البحر يقصر وإن نوتيا بأهله (وصفة الجمع) أي صفة هي الجمع فالاضافة للبيان
(رخصة) أي جائرة بمعنى خلاف الأولى وفي الحقيقة الجمع الصوري ليس بجمع مع لأن كل صلاة
وقعت في وقتها الاختياري ولذا كان (٦٧) للحاضر الصحيح فعله ولكن نفوته فضيلة أول

الوقت في الظهر بخلاف المعذور (في
المنهل) هو في الأصل الماء الذي ترد الماء لابل
وعبر به عن محمل نزول المسافر مطلقا
ولا يشترط أن يكون سفر قصر ولا الحد
فيه والأولى أن يصلي الظهر قبل
الارتحال حيث زالت وهو في المنهل
(أو وهورا كب) أي سائر ولو ماشيا
(وكذا إذا نوى الخ) أي فانه يجمع جمعا
صوريا والرابع أن حكم النزول
في الاصفرار حكم النزول فبإله في جواز
تأخيرهما حيث زالت وهورا كب ولن
زالت عليه وهو بالمنهل ونوى النزول بعد
الغروب أن يجمع بين الصلاتين قبل
الرحيل لتسكون الثانية في وقتها
الضروري الذي هو قبل مختارها وان نوى
النزول قبل الاصفرار صلى الظهر قبل
أن يرثحل وآخر العصر وجوبا فان نوى

(فائدة) اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس صحيح
لكنه يكره موتأ كذا الكراهة في اقتداء المسافر
بالمقيم فان اقتدى به لزمه اتباعه وإعادته عليه وإن
اقتدى المقيم به فكل على سنته فيصلّي المسافر فرضه
فاذا سلم من ركعتين أتى المقيم بما بقي من صلاته
فصل وصفة الجمع بين الصلاتين
المشتركتين في الوقت رخصة إذا كان في البر
دون البحر فاذا زالت الشمس على المسافر وهو
في المنهل أو وهورا كب ونوى النزول بعد الغروب
يجمع بين الصلاتين جمعا صوريا يوقع الظهر في آخر
وقتها والعصر في أول وقتها وكذا إذا نوى النزول بعد

النزول في الاصفرار صلى الظهر وخير في العصر ولكن الأولى تأخيرها إليه لانه ضروريها الأصلي
واطلاقه على ما قبل الاختياري فادر كاهنا والعشا ان كالظهرين وينزل الفجر منزلة الغروب
وثالث الليل الأول منزلة ما قبل الاصفرار وما بعده للفجر منزلة الاصفرار والجمع الصوري فيهما
مبني على أن وقت المغرب الاختياري يعتمد لغيب الشفق لا على أنه يقتدر بفعلها بعد تحصيل
شروطها الذي اعتمده المصنف فانه بالنسبة لغير المسافرين ولو جمع العاصي بالسفر صححت على
المعتمد ولمن علم من نفسه اتيان الحى أو الانعفاء في وقت العصر للغروب أو العشاء للفجر أن يقدم

العصر مع الظهر والعشاء مع المغرب فان سلم أعاد الثانية في الوقت (ويجمع بين المغرب والعشاء) أي جمع تقديم ندبا في أي مسجد للمطر الذي يحمل أو وسط الناس على تغطية رؤسهم والمتوقع كالأقاع وبه لم أنه يحمل أو وسط الناس على تغطية الرؤس بالقراين كتموج السماء والرعد والبرق وفي الحديث إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما توتى عزائمه (والطين) أي المانع من المشي بالمداس لأواسط الناس (٦٨) (لامع) المناسب حذف مع ويقول

لا الظلمة وحدها (قولان) والمعول عليه لا يجمع وأما للطين والظلمة من غير مطر فيجمع والمراد ظلمة آخر الشهر لا ظلمة السحاب (ويؤخر صلاتها) أي ندبا بمقدار ثلاث ركعات لأجل أن يدخل وقت الاشتراك (ثم يؤذن للعشاء) أي ندبا بعد صلاة المغرب وأما أذانها السني فبعد دخول وقتها على المنار كالمعتاد (ثم ينصرفون) أي إثر الصلاة بلامهلة وقد ترك المصنف جمع الظهرين بعرفة جمع تقديم والعشاءين بمزدلفة جمع تأخير وكل منهما سنة بأذانين وأقامتين ونية الجمع واجبة على الإمام دون مأموميه ومحلها عند الصلاة الأولى على الرابع (المؤكدة) لبيان الواقع لا للاحتراز إذ ليس لنا سنن

الأصفرار وقبل الغروب ويجمع بين المغرب والعشاء للمطر وحده أو مع الظلمة والطين لامع الظلمة وحدها وفي جمعه للطين وحده قولان مشهوران وصحة الجمع لذلك أن يؤذن للمغرب على المنار أول وقتها ويؤخر صلاتها قليلا ثم يؤذن للعشاء في محض المسجد أذانا متخذنا ثم يصلونها قبل مغيب الشفق ثم ينصرفون ولا يصلون الوتر إلا بعد مغيب الشفق (فصل في السنة من المؤكدة من الصلوات أربعة الأولى وهي أوكدّها الوتر وهي ركعة واحدة ويدخل وقتها الاختياري بالفراغ من صلاة العشاء الأخيرة ويكون مسبوقا بشفع

من الصلوات غير مؤكدة وبلى الوتر العیدان وهما في رتبة واحدة ثم الكسوف ثم الاستسقاء (الاختياري) ويستمر للفجر ويكره تأخيرها عنه لغير عذر ولا يفيتها الصلاة الصبح فلا تؤذ كرّها في أثناء ما قطع ندبان كان فذا ولم يكن في الوقت الضروري وإن تذكرها بعد صلاة الفجر أتى بها وأعاد الفجر ليتصل بالصبح (مسبوقا بشفع) أي ندبا بناء على المعتمد من أن الشفع شرط كمال فقط ولا يفتر لنية تخصه ويجوز التنقل بعد الوتر بعد فاصل عادي ولا يعاد تقدما للنهي المأخوذ من حديث لا وتران في ليلة على حديث اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا

(منفصل) أي نداء ويكره وصله والافتداء بواصل فلو وقع ونزل تبعه ويحدث نية الوصل اذا علم في الاثناء وينوي بالاولين الشفع وبالثالثة الوتر وان نوى الامام الوتر بالثلاثة فلو سلم المأموم من اثنين لم تبطل مراعاة لقول (٦٩) أشهب بذلك (ويستحب الخ) أي لا يكون النبي

مُفْصَلٌ عَنْهَا بِسَلَامٍ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الشُّفْعِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِسَجِّ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ يَقُولُ بِأَيْهَا الْكَافِرُونَ وَفِي رُكْعَةِ الْوُتْرِ يَقُولُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ وَمَنْ نَسِيَ الْوُتْرَ أَوْ نَامَ عَنْهُ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَقَدْ بَقِيَ أَطْلُوعُ الشَّمْسِ مَقْدَارُ رُكْعَةٍ أَوْ رُكْعَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَتْرُكُ الْوُتْرَ وَيُصَلِّي الصُّبْحَ وَإِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ لثَلَاثَ رُكْعَاتٍ أَوْ أَرْبَعَ فَإِنَّهُ يَصَلِّي الْوُتْرَ ثُمَّ الصُّبْحَ وَإِنْ اتَّسَعَ خَمْسَ رُكْعَاتٍ صَلَّى الشُّفْعَ وَالْوُتْرَ وَالصُّبْحَ وَتَرَكَ الْفَجْرَ وَإِنْ اتَّسَعَ سَبْعَ رُكْعَاتٍ صَلَّى الشُّفْعَ وَالْوُتْرَ وَالْفَجْرَ وَالصُّبْحَ الثَّانِيَةَ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ وَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ فِي حَقِّ مَنْ تَلَزَمَهُ الْجُمُعَةُ مُسْتَحَبَّةٌ فِي حَقِّ الْعَبْدِ وَالْمَسَافِرِ وَالْمَرَأَةِ وَصَفَتُهَا رُكْعَتَانِ بَغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ يُكْبَرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ سِتُّ تَكْبِيرَاتٍ وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ بَعْدَ تَكْبِيرَةٍ

قرأ ما ذكره في الركعات الثلاث (ومن نسي الوتر) أي أوتر كما اختار مع الشفع (يترك الوتر) أي وجوباً بالموقع الصبح جميعه في الوقت وان كان يدرك ركعة على المعتمد (وترك الفجر) أي وبفضيه للزوال في جميع الصور والشفع والوتر لا يقضيان بعد صلاة الصبح ومحل تركه للفجر ما لم يكن تنفل ايلا والترك الشفع وصلى الفجر على المعتمد لان الشفع لا يقتقر لثبة كما علمت (الثانية) أي من اسنن الأربع (وهي سنة) أي كل واحدة سنة والعيد مشتق من العود لتكرره (من تلزمه الجمعة) أي ولولم تنعقد به كن على كفر رخ ووقتها من حل النافلة للزوال ويندب خطبتان بعدها يخطب لهما بالكبير وتندب لمن فاتته مع الامام ولا تطلب من الحاج بل تكره لقيام وقوفه بالمشعر الحرام مقامها (ولا اقامة) ولا ينادى الصلاة جامعة الا اذا وقف الاعلام بدخول الامام على ذلك فتكون من البدع الحسنة (ست تكبيرات) أي قبل القراءة فلو ترك بعض التكبير

وتذكره بعد القراءة وفي اثنائها فانه يأتي به ويبنى على ما فعله من التكبير ثم يعيد القراءة ندباً ومشروعية التكبير تعبد على ما استظهره العلامة المدوي واذا أخرج الامام في الركعة الثانية عن القراءة كالحنفى فان المأموم يأتي به قبلها ولا ينتظره واذا زاد الامام تكبيراً في الأولى

كالشافعي فإنه لا يتبعه وكذلك ان زاد المالكي عن المشروع وهو أو عدا ويكره اتباعه
(ولا يستحب الخ) بل هو خلاف الأولى والرفع في تكبيره قالا حرام مستحب ولا يستحب الامام
بين التكبير الا بقدر تكبير المؤتم واذا لم يسمع المأموم التكبير فإنه يتحرأه ويأتى به (وان نسي
التكبير) أى كاه أو واحدة منه لان كل واحدة سنة مؤكدة (وسجد بعد السلام) أى لاعادة
القراءة وأما لو تذكره بعد التسروع في الركوع فإنه يتبادى اذ لا يقطع ركن لغيره ويسجد
قبل السلام ان كان اماماً أو منفرداً النقص التكبير فلورجع فالراجح البطلان ولا يقام على
الرجوع بعد القيام للتشهد لان ما هنا رجوع (٧٠) من ركن متفق عليه بخلاف القيام فإنه

تابع للفاتحة وقد اختلف في وجوبها
في كل ركعة ومن أدرك الامام في الركعة
الأولى وهو يقرأ فإنه يكبر سنا عقب
تكبيرة الاحرام ولا يعد قاضياً في صلب
الامام لحقة الأمر وكذلك أدرك بعض
التكبير فإنه يكبر ما حصله مع الامام ثم
يأتى بما فاتة عقبه فان لم يدرك حال دخوله
هل الامام في الأولى أو الثانية كبر معها
بالاحرام احتياطاً وأما من أدركها كلها
فإنه يقتصر على تكبيرة الاحرام ولا شيء
عليه لافرق بين ركوع الأولى والثانية

القيام ولا يستحب رفع اليدين في شيء من التكبير
سوى تكبيرة الاحرام وان نسي التكبير رجوع
اليه ما لم يضع يديه على ركبتيه وسجد بعد السلام
ويستحب الجهر بالتكبير والتطبيب والتزيين
بالثياب الجديدة لمن يقدر عليها والرجوع من
طريق غير التي جاء منها والفطر قبل الرواح الى
المصلى في عيد الفطر وتأخيرها في عيد النحر

وان فاتته الركعة الأولى وأدرك الثانية كبر بها غير تكبيرة الاحرام ثم بعد السلام الامام يكبر
سنا غير تكبيرة القيام (الجهر بالتكبير) أى في حال الرواح للمصلى بعد الشمس وكذا فيها حتى
يجبى الامام للصلاة وينبغي للامام التأخير عن المأمومين ويستحب أن تكون صلاة العيد
بالمصلى الامكة خاصة لان مشاهدتها البيت عبادة وان كان مسجد المدينة أفضل ويندب
متابعة الخطيب في تكبيره ولا بأس بالتكبير ليلة العيد على المنابر بقصد الاعلام وفي الحديث
زينوا أعيادكم بالتكبير (والتزيين الخ) أى لما في الحديث ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على
عبده ولا ينكر فيه لعب الصبيان والضرب بالدف فقد ورد ذلك (والرجوع الخ) أى ليشهد به
الطريقان (والفطر الخ) ويندب أن يكون على تمرات أو رطبات وكونها وراقتا به عليه
الصلاة والسلام (وتأخيرها الخ) أى ليفطر على كبد الأضحية تشاؤلاً بأن يكون من أهل الجنة

الذين يأكلون زيادة كبدا لحوت أول دخولهم (والتكبير فيه) أي عيد النحر وبكره في عيد
القطر لعدم وروده ويقع له المأموم ولو تركه الإمام ومن نسيه ثم تذكره عن قرب كبر وكذا
لو تركه اختار أو يقدمه على إية الكرسي والتسليم ونحو ذلك ولا يكبر عقب مفضية ولو كانت
من أيام العيد أي بكره ذلك والأيام المعلومات في قوله تعالى ويذكر واسم الله في أيام معلومات
هي أيام النحر الثلاثة والمعدودات (٧١) أيام الرمي الثلاثة بعد يوم النحر في يوم النحر معلوم

غير معدود ويكبر النساء في بيوتهن
(وصفة التكبير الخ) ولو اقتصر على
ثلاث تكبيرات أجزاء وأما زيادة الله
أكبر كبراً والحمد لله كثيراً إلى آخر ما هو
مشهور وعصر وغيره من مستحسنات
الإمام الشافعي وعمل أهل المدينة على
خلافه (كسوف الشمس) أي ذهاب
ضوئها أو بعضه إلا اليسير الذي لا يظهر
الابتسكاف فتكبره صلاته وفي الحديث
أن الشمس والقمر لا ينكسان الموت
أحد ولا حياة ولكنهما إيتان من آيات
الله يخوف الله بهما عباده فإذا رأيت ذلك
فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم
(مكلف) المراد به ما طلب منه الفعل ولو
بغير الزام فإن المشهور أن الصبي
يخطب بها على وجه السنية وأن
خطب بالصلوات الخمس على سبيل
الندب ولا غرابة في ذلك فإنه أكد عليه

والتكبير فيه عقب خمس عشرة قريضة أولها ظهر
يوم النحر وآخرها صبح اليوم الرابع منه وصفة
التكبير الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله
والله أكبر الله أكبر والله الحمد الثالثة صلاة
كسوف الشمس وهي سنة في كل مكلف ذكر
أو أنى ويستحب إيقاعها في المسجد والجمع لها
ووقتها من حل النافلة للزوال وصفتها ركعتان في
كل ركعة ركوعان بغير أذان ولا إقامة ويقرأ في
القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة
البقرة وفي القيام الثاني منها بعد الفاتحة آل عمران
وفي القيام الأول من الركعة الثانية بعد الفاتحة
النساء وفي القيام الثاني بعد الفاتحة المائدة وصلاة

هنا جاء قبول دعائه في كشف ما نزل وقيل تندب في حقه فقط كالاستسقاء وإنما لم يخاطب
بصلاة خسوف القمر لغلبة نومه ليلاً (أو أنى) وتصل في بيته (إيقاعها في المسجد) أي إذا
صليت جماعة والافلح أن يصلح في بيته (للزوال) فلو كسفت بعده لم تصل (ركوعان) أي
وقيامان ومجديتان (ويقرأ الخ) أي سراً على المشهور والتطويل مستحب لفدوا ما لم تحقق
عدم ضرر من خلفه فإن شك كرهه وإن تحقق الضرر حرم والركوع يكون مقار بالقيام

في الطول ويكون فيه مسجلا قارئا ولاداعيا وبطيل السجود ندبا كالركوع الثاني ولا يطيل الفصل بين السجدين ويسرع في حال قراءة النساء حتى يكون القيام فيها أقصر من الذي قبله والركوع الثاني في الركعتين هو الفرض وأما الأول فسنة وتذكر الركعة مع الإمام بالثاني فإن أدركه من الثانية قضى ركعة بقيامين وركوعين ومنع أن تعاد الصلاة في يومها إن لم تجعل لعدم ورود ذلك ولكن يدعون وتعاد ثاني يوم إن لم تجعل (سنة) المعتمد أنها مندوبة (ركعتان ركعتان) أي ركعتان وركعتان (٧٣) وهكذا حتى ينجلي ويتكفي في أصل

الطلب ركعتان (ولا يجمع أي بركه والافضل كونها في البيوت لا في المساجد ويفوت فعلها بطلوع الفجر ولو تعمدا التأخير (صلاة الاستسقاء) أي طلب السقي من الله ليقط نزل بهم ويقال سقي وأسقي قال تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا وقال تعالى لأسقيناهم ماء غدقا وتندب أصبي ومتجالة (ركعتان) أي من حل النافلة للزوال ويستحب فعلها في المصلى إلى مكة ويخرجون بثياب المهنة مشاة بعد أن يصوموا ثلاثا أيام ويتصدقوا بما يسرو ويكره من أخرج البهائم ولا ينبغي منع أهل الذمة من الخروج معنا ثم إذا صلى الإمام ندبه أن يخطب كالعبد لكن على الأرض ويبدل التكبير بالاستغفار ويبلغ

خسوف القمر سنة وصفها كسائر النوافل ركعتان ركعتان بركوع واحد وقيام واحد والقراءة فيها جهرا ولا يجمع لها الرابعة صلاة الاستسقاء وتكون لأجل إصلاح الزرع أو لشرب حيوان أدنى أو غيره وصفها كسائر النوافل ركعتان يجهر فيهما بالقراءة (فصل) ركعتا الفجر رغبة تفتقر إلى نية تخصها وقتها بعد طلوع الفجر ومن دخل المسجد فوجد الإمام يصلي الصبح تركهما ودخل معه وإن أقيمت عليه الصلاة وهو خارج المسجد فانه يركعهما ما لم يخف قوت ركعة فان خاف ذلك دخل مع الإمام

في الدعاء آخر الثانية وندب لمن سمعه التأمين عليه ومن دعائه عليه السلام في الاستسقاء اللهم اسق عبادك وبعيبتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت وينبغي أن يمسح وجهه بيديه بعد الدعاء (رغبة) أي مرغبت فيهما بقوله عليه السلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (تخصها) أي عن النافلة لكونها فوق النافلة ودون السنة (بعد طلوع الفجر) فلا يجزيان قبله ولو شكا وندب إيقاعهما بالمسجد وإن فعله ما في حقه ثم أتى المسجد لم يطلب بخصه (تركهما) أي ولولم يخف قوت الركعة الأولى (دخل مع الإمام) أي بوقضاهما بعد حل النافلة للزوال

(مستحبة) أي استحباباً مائلاً كذا الخبر أي هريرة رضي الله عنه أو ضاوي خليلي صلى الله عليه وسلم ثلاث لا أدعهن حتى أموت صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أو تر قبل أن أفام وما اشتر من إصابة الجن لمن لم يواظب عليها لأصل له بل هي كبقية النوافل لا حرج في تركها (وأكثرها ثمان ركعات) أي وأقلها ركعتان وأوسطها ست وهو مبني على أن أكثرها اثنا عشر فهو مشهور مبني على ضعف وتكرار الزيادة على الثمان إلا أن صلاها بنية غير الضحى لأية النفل المطلق لأن الوقت يصرفها للضحى (وتحبة المسجد) أي ولو النبوي قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم فاتها حق الله وهو أو كدمن حق المخلوق وتأذت بفرضه وبمحصول ثوابها إن قصدت معه وأمام مسجد مكة (٧٣) فتحبته الطواف (قبل أن يجلس) ويكره الجلوس

وَيُسَحَّبُ أَنْ يَفْسَرَ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَقَطَّ
فصل في صلاة الضحى مستحبة وأكثرها
ثمان ركعات وتحبة المسجد وهي ركعتان قبل أن
يجلس ولا تقوت بالجلوس وقيام رمضان وعون ثلاث
وعشرون ركعة بالشفع والوتر والصلاة قبل
الظهر وبعده وقبل العصر وبعده المغرب والعشاء
وليس في ذلك تحديد بل يصلي ما يسره وسجدة
التلاوة للقارئ وقاصد الاستماع إن كان القارئ

قبلها فإن كان في وقت نهى فلا يطلب
بها وكذا إن كان ما زاول يكره كثرة المرور
من المسجد (وقيام رمضان) ووقته كأوتر
فإن فعل بعد المغرب لم يسقط وفي
الحديث من قام رمضان إيماناً واحتساباً
غفر له ما تقدم من ذنبه ويندب فعله في
البيوت أن نشط لفعله منفرداً ولم تعطل
المساجد (تحديد) والعدد الوارد في
حديث من صلى قبل الظهر أربعاً غفر له
ذنوبه يومه ذلك وحديث رحم الله امرأ
صلى قبل العصر أربعاً وحديث من صلى
بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما

بينهن بسوء عدلن له بعبادة اتقتي عشرة سنة ليس للتحديد بل للفضل الخاص المترتب عليه
(وسجدة التلاوة) المعتمدة أشهر سنة (للقارئ) أي ولو امرأة وتندب للصبي ونصح من كل من
القارئ والمستمع بشرط طهارة الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة ولا تطلب من
السامع من غير استماع ويشترط أن يكون الاستماع ليتعلم من القارئ القرآن أو أحكامه من
ادغام وانطهار ونحو ذلك فيسجد ولو تركه القارئ أو ما إن قصد باستماعه الثواب أو السجود فلا
يسجد بل يكره ولو سجد القارئ إلا في الصلاة فيتبعه فإن لم يتبعه فلا بطلان ولا يطلب تكرار
السجود بتكراره وجبه لمعلم أو متعلم قارئاً أو مستمعاً بل أول مرة فقط وليس لها أحرام زائد على
تكبيرة الهوى ولا تحتاج لسلام بل يكره الأحرام والسلام إلا أن يفعلها ما خروجا من الخلاف

والاولى أن ينحط لها القارئ من قيام وينزل الراس كعب ولا يكتفي فيها بعملة الا في سفر قصر
وينبغي أن يدعو في حال السجود بما ورد في الحديث وهو اللهم اكسب لي بها عندك أجرا
وضع عني بها وزرا واجعلها لي عندك ذخرا واقبلها مني كاقبلتها من عبدك داود (للإمامة)
أي في الجملة فيسجد غير عاجز عن ركن الاستماع المتوضي عاجز عنه وأما مستمع المرأة أو الصبي
أو غير المتوضي فلا يسجد على المعتمد وقيل يسجد مستمع غير المتوضي (وهي ماعدا الخ)
ولم يذكر مواضعها الشهيرة في الرسالة وغيرها (٧٤) وهي آخر الاعراف والأصاف في

الرعد ويؤمرون في العمل وختوعا
في الاسرام ويكاثي مريم وما يشاء في الحج
ونفورا في الفرقان والعظيم في النمل
ولا يستكبرون في السجدة وأتاب في
من وتعيدون في فصلت (صلاة الجنائز)
لم يتعرض للغسل وهو فرض كفاية
كالجنابة تعيد ابلاية وهم امتلا زمان
فلا يغسل شهيد المعركة ولا يصلي عليه
وكذا لا يصلي على جنين لم يستهل صارحا
ولا يغسل وإنما زال دمه ويؤارى
(وقيل سنة) ضعيف (النبة) أي
قصد الصلاة على الميت وإن لم يستحضر
كونها فرض كفاية فان ظن انه ذكر
فوجدت أنني أو بالعكس أجزاء لان

صالحا للإمامة بأن كان ذكرها بالغام متوضعا غير
قاصدا إسماع الناس حُسن قراءته وعمدة
السجدة التي يسجد لها إحدى عشرة سجدة
وهي ماعدا التي في النجم والانشقاق والقلم وثانية
الحج (فصل) صلاة الجنائز فرض كفاية
وقيل سنة وأركانها خمسة الأولى النية الثانية القيام
الثالث التكبير وهو أربع تكبيرات وإذا زاد الإمام
خامسة لم تبطل صلاته ولا يتبعه من خلفه
ويستأون ولا ينتظرونه ويستحب رفع اليدين

القصد ذات الميت فاغتفر مخالفة دعائه المطابق لاعتقاده لما ظهر فان تبين ذلك أثناءها كل
الدعاء على ما تبين وكذا تجزئ اذا صلى على ميت ولم يدرك أركان أو أتى وينوي النية ويتبادى
بذكرها على التأنيث (القيام) أي لا ركوب أو جلوس الا لعذر ويشترط وضع الجنائز على
الأرض فلو صلى عليها وهي على أعناق الرجال بطلت على الاظهر (أربع تكبيرات) وأوجب
الناس في الفاتحة بعد الأولى والصلاة على النبي بعد الثانية فينبغي مراعاة الخلاف (ولا
يتبعه الخ) فان تبعه أجزاء على المعتمد وان نقص سهوا وسجوا لله فان لم يفهم ولم يرجع بعد
السلام كبر والباقي وسلموا وصحت لهم فان نقص عدا وهو عن يقول باسم أربع بطلت عليه
وعليهم ويعيد الصلاة فان دفن الميت فعلى القبر (ولا ينتظرونه) فان انتظروه فلا حرج

(الاولى فقط) وهو خلاف الاولى فيما عداها ويقف المصلي الذي ذكر عند وسط الذكر ومنكبي
 الاتي والمصلية الاتي عكس ذلك وأما المأموم فعلى ما تقدم في صلاة الجماعة (والابتداء) أي
 بعد كل تكبيرة بالحمد والصلاة على النبي (الدعاء لليت) أي ولو لم يسبق ان تركت والاولى
 التكبير فهو ركن حتى من المأموم وليس كالفتاححة يحملها الامام عنه لان المقصود تكثير الدعاء
 لليت (بائر) أي عقب كل تكبيرة ولو (٧٥) الرابعة وقيل لا يدعها وبعدها (بأي دعاء)

ويكفي اللهم اغفر له عقب كل تكبيرة أو
 اللهم اغفر لها ان كانت أنثى ويقول
 في الطفل اللهم اجعله لو الله سلفا وذخرا
 (ومن يليه) أي نذبا بالمقتدى به (يسمع
 نفسه فقط) أي نذبا فان أسمع من يليه
 كان خلاف الاولى واللفظ كالمأموم (ولا
 يرذ الخ) أي ولو سمع سلامه وقيل ان سمعه
 برذول سكن المعتمد الاول فلا يقاس على
 سلام الفرض العيني (في الزكاة) وحكمة
 مشروعتها الرفق بالمساكين وتطهير
 الاموال قال تعالى خذ من أموالهم
 صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقد
 فرضت في السنة الثانية من الهجرة
 (المسلم) المعتمد أن المكفر
 مخاطبون بفروع الشريعة (صغيرا)
 وخطابهم باخطاب وضع لا تكليف ومثله
 المجنون وخطاب الوضع هو كلام الله

في التكبيرة الاولى فقط والابتداء بالحمد لله الرابع
 الدعاء لليت باثر كل تكبيرة بأي دعاء يسر ولا
 يستحب دعاء مخصوص الخامس السلام ويسلم
 الامام واحدة عن يمينه يسمع نفسه ومن يليه
 ويسلم المأموم واحدة يسمع نفسه فقط ولا يرد على

الامام ﴿الباب الثالث في الزكاة﴾

وهي عبارة عن مال مخصوص يؤخذ من مال
 مخصوص إذا بلغ قَدْرًا مخصوصًا في زمن
 مخصوص يُصرف في جهات مخصوصة تجب
 على الحر المسلم ذكرًا كان أو أنثى صغيرًا أو كبيرًا عاقلًا
 أو غيبه فنصاب الذهب عشرون دينارًا ونصاب

المتعلق بكون الشيء سيئًا أو شرطًا أو مانعًا أو صحيحًا أو فاسدًا والذي يتولى اخراجها عن الصبي
 والمجنون وليهما وان لم يشهد صدق ان كان مأمونًا ويعمل بذهب الوصي لا بذهب أبي الطفل
 لا انتقال المال عنه فان كان الحاكم حنفيًا يرى عدم وجوبه على الصبي فلا يخرجها الوصي
 عنه (عشرون دينارًا) أي شرعية وبالمصري نحو ثلاثة وعشرين دينارًا ونصف والدينار
 الشرعي اثنان وسبعون حبة من مطلق الشعير والدرهم الشرعية أصغر من دراهم مصر فان
 النصاب بها مائة وخمسة وعشرون درهما ونصف وثمان درهم ولا فرق بين كون الذهب أو الفضة

مسكوكا أو غير مسكوكا ولو أواني وأما الحللى المباح استعماله فلا زكاة فيه ويجمع النصاب من الذهب والفضة ويخرج عن الزائد لان العين لا وقص فيها كالمحبوب ولا زكاة في الفلوس النحاس (فائدة جلية) اعلم أن العلامة الذهبى حرر النصاب بالنقود الموجودة بمصر سنة ١٢٥٦ فوجد نصاب الذهب من الجنيه المصرى أحد عشر ونصفا وربعاعا ومن الجنيه الجبلى ثلاثة عشر وربعاعا ومن الجنيه الافرنجى اثني عشر وثمانون من البيس و خمسة عشر وخمسين ومن الجمر خمسة وعشرين وثمانية أضعاف ومن البندق خمسة وعشرين ونصفا ومن الفندقلى المجرى القديم سبعة وعشرين وثلاثا ومن الحديد اثنين وثلاثين ونصفا وثمانون من الفندقلى السلمى أربعة وثلاثين ونصفا ومن الدبلون ثلاثة ونصفا وربعاقيراطين ومن المحبوب السلمى ستة وأربعين وسدسا ومن المحبوب المصطاوى تسعة وأربعين وربعاعا ومن المحبوب المجرى ستة وخمسين وربعاعا ومن المجرى القديمة عشرة (٧٦) ومن الحديد ثلاثة وعشرين وربعاعا

ومن الخيرية الاسلامبولية ثمانية وخمسين ونصف الثمن ومن الخيرية المصرية مائة وأربعة وثلاثين ومن العدلية القديمة سبعة وستين وثمانون من الجبلى ثمانية وستين ونصفا وثمانون من السعدية ثمانية وتسعة وعشرين ومن الطريفة القديمة ثمانية وثلاثة وثمانين

الورق ما تندرهم والواجب في ذلك ربع العشر إذا بلغ حولا كاملا وكان ملكا كاملا (فصل) في زكاة النعم وهى الابل والبقر والغنم معلوفة أو سائمة عاملة أو مهيمة ولا تجب في غيرها من الخيل

ومن الحديد أربعة مائة وستة وثلاثين ووجد نصاب الفضة من الريال الشيكوسبعة وعشرين ونصفا ونصف الثمن ومن الريال أى مدفع خمسة وعشرين ونصفا وربعاقيراطين ومن الريال الجبلى ثلاثين وثمانون من الريال أى طاقه ستة وعشرين وثلثين ومن القروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرين وثلثين ومن البشاك القديم اثنين وثلاثين وربعاعا (ملكا كاملا) فلا زكاة على المدين والعبد ولا على السيد أيضا فيما يده عبده لانه لا يملكه الا بعد انتزاعه منه (النعم) بفتح النون مأخوذ من لفظ نعم التى يجاب بها لان الجواب بها يسر كهذه الاشياء والابل مؤنثة لان اسم الجمع الذى لا واحد له من لفظه اذا كان لا يعقل يلزمه التأنيث وتدخلكها الهاء اذا صغر نحو أيلة وغنمة وسمع اسكان الباء للتخفيف كقوله والابل لا تصلح للبستان وأما البقر فاسم جنس لانه يفرق بينه وبين واحد بالتاء وتطلق البقرة على الذكور والانتى مشتق من البقر وهو الشق يقال بقرت الشى بقر من باب قتل شققته لانها تشق الارض بالحرق (والغنم) اسم جمع من الغنمة لما فى الحديث الشاة فى البيت بركة والشاتان بركتان والثلاث ثلاث بركات (أو سائمة)

والبيغال والحسير والرقبي ولا في المتولد من الظباء والغنم وشروط وجوبها أن تكون نصاباً كاملاً ملكاً كاملاً حولاً كاملاً مع تجبي الساعي إن كان أما الإبل ففي كل خمس شاة جذعة وهي ما أوفت سنة ودخلت في الثانية من الضأن إن كان في البلد الضأن والمعز سواء أو الضأن أغلب أما إذا كان المعز أغلب فالشاة منه إلى تسع فإذا بلغت عشرًا ففيها شاتان إلى أربعة عشر فإذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث شياه إلى تسعة عشر فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين فإذا بلغت خمسًا وعشرين إلى ستين ففيها بنت مخاض وهي التي دخلت في السنة الثانية فإن لم تكن له فابن لبون وهو ما دخل في السنة الثالثة فإذا بلغت ستًا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستًا وأربعين إلى ستين ففيها حقة وهي التي دخلت في الرابعة فإذا بلغت إحدى وستين إلى

وحديث في سائمة الغنم الزكاة خرج مخرج الغالب فلامعة يوم له لأن الغالب في أنعام أهل الحجاز أن تكون سائمة أي تأكل من المرعى وقال الشافعي وأبو حنيفة لا زكاة في المعلوفة والعاملة (من الظباء والغنم) بأن يكون أحد أصوله ظبياً والآخر من الغنم ولو قال ولا في المتولد من النعم وغيرها لكان أشمل وحديث كل ذات رحم فولدها بمنزلتها محمول على غير ما جرى مجرى التعبد كما هنا (إن كان) فإن لم يكن هنالك ساع من طرف الإمام يأخذها فمبرور الحول (شاة جذعة) أي ذكر أو أنثى فالتاء للوحدة كما بقرة للتأنيث ولودفع بعيراً جزءاً ولا يجرى بعير عما فيه شاتان (فالشاة منه) أي الأغلب ما لم يتطوع بدفع الضأن (بنت مخاض) أي التي مخض الجنين بطن أمها (فإن لم تكن له) أي لم توجد في ماله فابن لبون أي الذي صار لأمه لين بعد ولادة غيره فإن لم يكن عنده كلف بنت مخاض (حقة) بكسر الحاء أي مستحقة للعمل عليها وطروق الفحل

(جدعة) وهي التي تجذع أسننها أي تسقطها (وأما البقر) ومنه الجاموس وإن وجبت واحدة من جاموس وبقر أخذت من الأكر وعند التساوي بخير الساعي وكذا يقال في المعز والضأن فإن وجب اثنتان أخذ من كل واحد مائة إن تساوى أو الأقل نصا وهو غير وقص والأخذ تامن الأكر ومعنى كونه غير وقص أنه موجب للثانية كإثباتها وأربعين معزا والعكس (تبيع) أي يتبع أمه أو أن فرسه يتبعان أذنيه فيساويانها (أو جدعة) والاثني أفضل ولا يجبر ربها على دفعها (وهو) أي الجذع من الغنم مأوف في سنة أي ودخل في الثانية (كرائم الأموال) أي خيارها لما فيه من الضرر على أربابها وفي أخذ شرارها ضرر على الفقراء والسخلة هي ولد الغنم ساعة وضعها والمراد أن ما لم يبلغ السن المعترف به لا يجزئ والمراد بالتيس ذكر المعز الصغير الذي ليس معدا للضراب وتعد الشرار على أرباب الغنم ولا يأخذها الساعي إلا أن يرى في أخذ المعيبة غير الصغيرة مصلحة للفقراء كسمها ويجزئ أخذ الثمن عنها عينا من ربحها مع الكراهة وكذا عن الحرث إلا فيما يتعين من زيته أو حبه

خمس وسبعين ففيها جدعة وهي التي دخلت في النخامة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتالبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حققتان فإن زادت على ذلك تغير الواجب ففي كل أربعين بنتالبون وفي كل خمس بن حقة وأما البقر ففي كل ثلاثين منها تباع جدعة أو جدعة وهو مأوف في سنتين وفي أربعة بن مسنة لا تؤخذ إلا اثني وهي الموقية ثلاث سنين ثم في السنين تباعان ثم في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين مسنة إلى عشرين ومائة فيخير الساعي في أخذ ثلاث سنين أو أربعة أتبعه وأما الغنم ففي أربعين منها شاة جدعة أو جدعة من الضأن أو الممز وهو مأوف في سنة وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وشاة ثلاث شياه وفي أربعين شاة أربع شياه ثم في كل مائة شاة (تبيع) لا تؤخذ كرائم الأموال كالأكر والفحل وذات اللبن ولا شرارها كالسخلة والتيس والمجوز والعوراء (فصل) في زكاة

(وهو) أي الحرث يعني المحروث دليل قوله المقتات من القوت وهو ما تقوم به البنية وبقوله المتخذ للعيش غالباً يخرج نحو التين وأعلم أن الأرض الخراجية عند أبي حنيفة لا يجب فيها يخرج منها الزكاة وهي فسحة فتقليده أولى من الإصرار على منعها (في الحنطة) بكسر الخاء أي القمح وقوله ونحوها أي مما هو مقتات مدخر كالسلب يضم فسكون وهو الشعر النبوي والدخن والذرة والعلس وهو حب طويل باليمن يشبه خلفة القمح (وفي القطاني) أي السبعة من قطن بالمكان أقام به لأقامة عند قمتها (٧٩) في غلاف واحد ودخل تحت الكاف اللو ياء

الحرث وهو المقتات المتخذ للعيش غالباً فحب الزكاة في الحنطة والشعير والأرز ونحوها وفي القطاني حب العدس والبسيلة والبقول والحب وفي التمر والزبيب والزيتون ولا تجب في القصب والبقول والتين والفواكه كالرمان ونصاب الحرث خمسة أوسق وهي ألف رطل وستمائة رطل بالبغدادى كل رطل مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً بالديهم المكي وهو خمسون وخمسة مائة من الشعر المتوسط وإنما تعتبر الأوسق بعد وضع ما فيها من الحشيف والرطوبات والمخرج من زكاة الحرث

والتمس والجلبان (والزيتون) ومثله السهم والقرطم وحب الفجل الأحمر فالحبوب ثمانية عشر والتمر والزبيب وقد نظمها العلامة الشيخ عبد الفتاح الشرفوني وبين ما يضم منها لئلا تخروما لا يضم فقال

زكاة الحرث في عشرين صنفاً

عليك بحفظها يا ذا المعالي

قطاني سبعة عدس وفول

وحص ترمس جلبان تالي

بسيلة لوبيا والكل جنس

هنا والبسيلة أجناس غوالي

وقع والشعير كذا التثنية

تضم لبعضها فافهم مقال

وعلس أرز ذرة ودخن

ونمر جامع الأصناف حالي

زبيب حبها لازم فيها • كذا التمر يا حسن الفعال

هي الزيتون قرطمه وحب • لفجل سمسم يا ذا الكمال

(والبقول) جمع بقل وهو كل نبات اخضرته بالأرض (خمس أوسق) والوسق ستون صاعاً والصاع أربعة أمداد والمد بالوزن رطل وثلاث بالبغدادى وبالمصري رطل وسبع وثلاث سبيع وهو ملء اليدين المتوسطين وقد حذر الأجهوري الخمسة أوسق بالكيل المصري فوجدتها أربعة أرادب وويبة (من الحشيف) وهو أردب التمر فان كان البلم لا يتمر والعنب

لا يترتب كفاي مصرفاته بقدر جفافه كغيره فان كان فيه نصاب أخرج من ثمنه ولو بيع يسير وكذا زيتون مصر الذي لازيته فانه يخرج من ثمنه كالقول الأخضر والخصر وانا أخرج عن هذين حياجا فاجزا وأما الذي يحفف فيتعين الحب ولو أكل أخضر (الآية) أي اقرا الآية والواو فيها معنى أو فلا يطلب التعميم (لعيشه) (٨٠) أي في العام فيعطى ما يكفيه

العشر فيما سقى من غير مشقة كماء السماء ونصف
العشر فيما سقى بالآلة كالذوايب (فصل) في
بيان من تصرف له الزكاة تدفع لأحد الأصناف
الثمانية المذكورين في قوله تعالى إنما الصدقات
للفقراء والمساكين الآية الأول الفقير وهو الذي
عملك الشيء اليسير الذي لا يكفيه لعيشه وان كان
عملك نصابا لا يقوم به ولا يعياله فان له أن يأخذ
الزكاة الثاني المسكين وهو أحوج من الفقير وهو
الذي لا شيء له جلة ويشتري به وفي الفقير الاسلام
والحرية الثالث العامل على الزكاة كالساعي وان
كان غنيا الرابع المولفة قلوبهم وهم قوم كفار
يعطون ترغيبا في الاسلام الخامس الرقاب وهو
الرقيق المؤمن يشتري ويعتق وولاؤه للمسلمين

ويكفي عياله وخادمه سنة وان كان أكثر
من نصاب ولا يعطى ما زاد على كفاية
سنة ولودون نصاب ولا يجوز إعطاء
الزكاة لمن علك ماشية أو نخلا أو أرضا
أو فضل دار أو كة با غير محتاج اليها بحيث
لو باعها تكفيه عامه ولا تسقط الزكاة
عن ربه باعطاها له وله أخذها منه
وضمن ان فاتت بأكله أو اتلافه كان
تلفت بسماوى وغر المعطى يتفهم أنه
فقير (لا شيء له) وأما قوله تعالى إنما الصدقات
فكانت لمساكين فهم مساكين الذل
والفقر لا الاحتياج بدليل وكان وراءهم
ملك الخ أو أنهم كانوا أجراء فيها (والحرية)
أي لان العبد غنى بسيد فانه يحجز عن
الاتفاق عليه بيع أو عمل عتقه ويعطى
الشرىف منها حيث منع من بيت المال
بل هو أولى (وان كان غنيا) أي لانها
في الحقيقة أجرة (وهم قوم كفار) وقيل
مسلمون حديد يشوعهد بالاسلام يعطون
ليتمكن من قلوبهم وهو الأرجح

(يشتري) أي يشتريه الامام أو صاحب الزكاة وولاؤه للمسلمين قلوبهم ولا وارث له أوله وارث
لا يستغرق المال فانه أو ما بقي بعد الوارث لبيت المال (من استدان) أي تدان في غرضه
ولا فساد كزنا وشرب خمر ولعب قمار بل لضروور معاشه ومعاش عياله فيستدينه منها ولو مات
حيث لم يكن له مال أصلا أو له مال لا يفي والأولى إسقاط قوله أو يكون معه مال بازا دينه أي

قد رما عليه لانه في هذه الحالة لا يعطى من حيث كونه غار مابل من حيث الفقر (لغازي)
وتستري منها آلة حرب ولا تصرف لقاض ولا لمام مسجد ولا لفقير الا بوصف الفقر وعن
اللمخي وابن رشد أخذهم مطلقا حيث (٨١) لم يعطوا من بيت المال ولا من الوقف بالأولى

من الأصناف الثمانية (ابن السبيل)
أى الطريق (وان لا يجد) أى الغنى
يلده (عن الورق) المراد به الفضة ولو
غير مضروبة والعبرة بحساب الصرف
وقت الانخراج سواء ساوى صرف دينار
الزكاة وهو عشرة دراهم أو زاد أو نقص
ويندرج في الصرف قيمة السكة ولا
يجوز اخراج غير المسكوك الا اذا لم يوجد
مسكوك وقيمة الصباغة في النوع المخرج
أو المخرج عنه لا تعتبر (نية الزكاة) أى
ولو عند عزلها ولا يشترط إعلام الفقير
بانها زكاة وقيل لابد من ذلك فلو أعطى
من غير اعلام فله أن يقلد من لا يشترط
ولو بعد الوقوع (وتفرقتها) أى فورا
ولا يجوز أن يبقى عنده منها جلة حتى اذا
سأله أحد أعطاه (الذى وجبت فيه)
وهو موضع المالك والمال فان اختلفا
اعتبر موضع المالك في العين والتجر
وموضع المال في الحرث والماشية وما
قارب الموضع الذى وجبت فيه له حكمه
وهو مادون مسافة القصر فلا بأس
بنقلها اليه ولو كان في موضع الوجوب

السادس الغارم وهو من استدان في غير صفة
ولا فساد ولا يجد وفاء أو يكون معه مال بازاء دينه
السابع سبيل الله والمراد به الجهاد دون الحج
فبدفع للغازي غنيا كان أو فقيرا من الصدقة
ما ينفق في غزوه الثامن ابن السبيل وهو المسافر
الغريب يعطى بثلاثة شروط أن لا يكون مسفرا
في معصية وأن يكون فقيرا بالموضع الذى هو به
وان كان غنيا يلد له وأن لا يجد من يسلفه ويصدق
اذا ادعى أنه ابن سبيل (فصل) يجوز اخراج
الذهب عن الورق والورق عن الذهب وتجب نية
الزكاة وتفرقتها بالموضع الذى وجبت فيه ولا يجوز
نقلها عنه الا أن يكون موضع آخر به فقرا أشد
إعدادا فإنه يعطى منها في موضع الوجوب وينقل
أكثرها لعدم (فصل) اذا عزل الزكاة عند
الحول فضاغت لم يضمن وان عزلها بعد الحول

(٦ - عزية) من هو أعدم ويعطى من أى لاجلها ولو من مسافة شهر (الا أن يكون)
أى يوجد موضع آخر أى على مسافة القصر فأكثر والمعتمد أنم الوتقلت اليه ولو لم يزل الأعدم
أجزاء (فضاغت) أى أو تلتفت بغير تفریط منه في حفظها مع عدم إمكان الاداء فان وجدها

بعد الضياع الذي لم يضمن بدلهما فيه لزمه انخراجها ولو كان فقيرا حيثئذ (بعد الحول) أي
 بأيام ضمن لانه أخرها عن وقتها من غير موجب وأما إن كان بعد الحول بيوم ونحوه فلا يضمن
 وكذا الوقدمت يسير كالיום واليومين في الحزن والشهر في العين والماشية (وان عزلها) أي
 عند الحول أو بعد بنية الزكاة لاقبله (ثم ضاع أصلها) أي المال الذي أدبت عنه أو تلف (قبل
 انخراج الزكاة) أي وبعد وجوبها عليه وعلم (٨٢) الوارث أن مورثه لم يخرجها (من

رأس ماله) أي قبل قسم الورثة (السر)
 أي لما في الحديث صدقة السر تطفئ
 غضب الرب وأما الزكاة الواجبة
 فأنظرها أفضل بجميع الفرائض
 (للاقارب) أي لانها تكون صدقة
 وصلة فتواجبها مضاعف وفي الحديث
 من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ أي
 يؤخر له في أجله فليصل رحمه وأما الزكاة
 الواجبة فلا تجزئ ان صرفها لمن تلزمه
 نفقته وتجزئ لمن لا تلزمه نفقته من
 الاقارب وهل يمنع اعطاء زوجة زوجها
 الفقير زكاتها أو يكره تأويلان وأما
 عكسه فمنوع قطعا ما لم يكن اعطاء
 أحدهما لآخر ليدفعه في دينه فانه
 جائز (فرضها) أي أوجبها وفي الحديث
 بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا
 ينادي في فجاج مكة ألا إن صدقة الفطر

ضمن وان عزلها ثم ضاع أصلها قبل انخراجها فانه
 يدفعها لأقربها ومن مات قبل انخراج الزكاة أو
 أوصى بها فانها تؤخذ من رأس ماله ويستحب في
 صدقة التطوع السر وصرفها للاقارب والجيران
 وتنا كد في شهر رمضان (فصل) صدقة
 الفطر واجبة فرضها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم تحب بأول ليلة عيد الفطر على أحد القولين
 المشهورين والاخر تحب بطول فجر يوم العيد
 وفائدة الخلاف تظهر فيمن مات أو ولد أو أسلم ونحو
 ذلك ويجوز انخراجها قبل يوم العيد باليومين
 والثلاثة ولا تسقط بمضي زمنها ولا تدفع إلا للفقير

واجبة على كل مسلم وكانت المناداة عام الفتح سنة ثمان من الهجرة وقيل غير ذلك فوجبها
 بالسنة لا بالكتاب وأما قوله تعالى قد أفلم من تركي فعناء تطهر بالاعيان وذ كراسم ربه فصلى
 الصلوات الخمس على الاظهر (فمن مات) أي بين الوقتين فحبب الزكاة عنه على الاول دون
 الثاني ومن ولد أو أسلم على العكس (ونحو ذلك) أي كرامة تزوجها أو طلقها بين الوقتين
 (والثلاثة) الراجح الاقتصار على اليومين (مضي زمنها) أي وهو موسر ومحرم تأخيرها عن يوم
 الفطر مع القدرة (الافقير) مراده بما يشمل المسكين بالاولى ولا يعطى منها غيرهما وللرأه

دفعها الزوجها الفقة بارساء امرز كلة الفطر فلا تقاس على زكاة الاموال بالنسبة لها ولا يجوز له دفع زكاته لها وان كانت فقيرة لان نفقتها تلزمه (صاع) وهو أربعة أمداد فالربع المصري يجزئ عن ثلاثة وتكره الزيادة على الصاع ان اخرجها غنة الزكاة (من غالب قوت الخ) أي في جميع السنة لا في خصوص رمضان فان اقيمت بالبلد أكثر من نوع ولم يكن أغلب جاز أن يخرج كل من قوت نفسه (٨٣) ولا يجزئ اخراج قيمتها عينا ولا عرضا ويجزئ

اخراج الدقيق بربعه (كالاولاد) أي الذي كور حتى يحتلموا قادرين على الكسب والانات حتى يتزوجن ودخل تحت الكاف الوالدان ويخرج عن زوجة أبيه حيث كان فقيرا (كالزوجة) أي دخل بها أو دعي إلى الدخول ولو طلقها طلاقا رجعا لا بائنا ولو حاملا (وخادمها) أي الرقيق أيها وان كانت مملوكة أي غنية وكذا خادم الابوين والاولاد الرقيق لامن يخدم بأجرة وان كان يلزمه الاتفاق وكذا لا يلزمه زكاة من يمونه بالتزام ولا من جعل طعامه أجرته ويعتبر مذهب الزوج في اخراجه عن زوجته (احترازا من الكافر) المعتمد خطابه بفروع الشريعة لكنها لا تصح الا بالاسلام (صاع) أي أو بعضه فانه لو فضل بعض الصاع لزمه اخراجه ومن أيسر بعد مضي زمنها لا تجب عليه (في الصوم) فرض في

حُرْمَتِهِ وهي صاع من غالب قوت أهل البلد على المسلم الحر المكلف الموسر عن نفسه وعن تلزمه نفقته من المسلمين خاصة بالقراءة كالأولاد وبالرق كالعبيد وبغيرهما كالزوجة وخادمها وان كانت مملوكة وقولنا على المسلم الخ احتراز من الكافر والرقيق والمعسر فانها لا تجب عليهم والمعسر هو الذي لا يفضل له عن قوت يومه صاع ولا يجزئ من

يسلفه إياه ﴿الباب الرابع في الصوم﴾

وهو الامسالة عن شهوة في البطن والفرج يوما كاملا بنية التقرب إلى الله تعالى في غير زمن الحيض والتفاس وأيام الأعياد والصوم ثلاثة أركان الأول

السنة الثانية من الهجرة ويكتفي في مدحه ما ورد في الحديث القدسي كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وأنا أجزي به (نية التقرب) بيان للوجه الاكل والافال شرط نية الفعل (الأعياد) جمع نظر إلى ثانی البحر وثالثه (أركان) أراد بالركن ما يشوقف عليه الشيء لان هذه الثلاثة شروط صحة ورابعها الاسلام وشرطا الوجوب البلوغ واطاقة الصوم وشروط الوجوب والعصمة مع العقل والنقاء من دم الحيض والتفاس ودخول شهر الصوم في رمضان

(كالمجامع) أي مغيب حشفة بالغ لا غيره فلا يفسد صومه ولا صوم موطوءاته البالغة ما لم يحصل منها منى فعلها القضاء والكفارة أو مذي فعلها القضاء (واخراج الخ) احتراز بذلت عن الاحتلام والمذي والمنى المستكبح الذي يأتي كل يوم مرة والتي والغالب قلا قضاء ما لم يرجع منه شيء غلبة فان رجع عمد الجوف والقضاء والكفارة وإن تعمد التي والقضاء وإن لم يرجع منه شيء فان رجع ولو غلبة فالكفارة (٨٤) (وابصال) أراد به الوصول ولو نسيانا

(أو غيرهما) أي كدهن (إلى الخلق) أي وإن لم يصل إلى المعدة حيث كان ما تناول ورده وأما الوردة غير الماتع قبل وصوله للمعدة فلا شيء عليه ومثل الماتع الدخان المكيف كدخان القدر أو دخان البخور لا دخان الحطب (والادن) أي كصب دواء فيها ولا شيء في فكستها ويفطر به عند الشافعي إذا كان ذا كرا مختارا غير جاهل ولم يعد العين من المنافذ فلا يفطر بالكحل عنده ولو علم الوصول منها للخلق وأما عندنا فإن علم أنه لا يصل إلى الخلق جاز والاقاء القضاء ولو في حالة الشك فإذا اكتحل ليلا ثم رأى أثره في حلقه صبا حافلا شيء عليه لأنه غاص في الرأس فهو بمنزلة ما يتحذر منها إلى البدن ومن هذا القبيل لو جامع ليلا ونزل منه بعد الفجر لا شيء عليه (معينة) فلو شك هل نوى القضاء أو

الامساك عن المفطرات كالمجامع وإخراج المني والمذي والتي هو إصال الأكل والشرب أو غيرهما إلى الخلق من القيم والأنف والأذن والعين الثاني النية فلا يصح صوم بدونها فرضاً أو نفلاً وبشرط أنها أن تكون معينة بأن يشوي أداء فرض رمضان مثلاً معينة فلا تصح ثم إجازة فالنية المترتبة باطلة فمن نوى ليلة الشك صيام غد إن كان من رمضان لم يجزه الثالث زمن الصوم وهو من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس في غير أيام الحيض والتفليس ويوم الفطر ويوم النحر واليومين بعده لغير المتمتع (فصل) يستحب تقديم الفطر وتأخير السحور وكف اللسان

النذر أتم ولم يجز عن واحد منهما (ميتة) أي ولو حكما فيشمل المقارنة للفجر وفي الحديث من لم يبيت الصيام فلا صيام له وهو نكرة في سياق النفي ثم ونكتي نية واحدة لما يجب تبايعه كرمضان والأفضل التبيت كل ليلة ويجب تجديد المأبى أن لا تقطع التتابع بمرض ونحوه (لغير المتمتع) أي والقارن وكل من لزمه نقص في حج ولم يجد هدياً فإنه يصومهما أو ولي رابع النحر ولا ينعقد صومهما النادرهما وينعقد الرابع قضاء أو نذر انظر الذات العبادة (تقديم الفطر)

أى بشئ خفيف على صلاة الفرض وفي الحديث لا تزال أمتي بخير ما عملوا الفطرواأخروا
 السحور وقد كان النبي يفطر على رطبات فان لم يجدها فتمرات فان لم يجد حسا حسوات من ماء
 ويقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وهو تعليم
 للامة وفي الحديث ان للصائم دعوة مستجابة قيل هي بين رفع اللقمة ووضعها في فيه وانما يستحب
 الفطر على الحلواني رتما زاغ من البصر بالصوم (وتأخير السحور) أى لو فت لا يشك فيه وقد
 كان بين سحور النبي والأذان مقدار (٨٥) قراءة خمسين آية ويستحب أصل السحور

لخير تسجروا فان في السحور بركة
 وللأجهوري

قد جاء لاحساب في أكل السحور

كذا مع الاخوان أو أكل الفطور
 (عن الهذيان) أى الكلام الذى لا فائدة
 فيه كان فشاأما لافهو أعم مما بعده
 والمراد تأكد ذلك في رمضان ويجب
 الكف عن الفحش من القول المحرم
 (بالرطب) ويكره به فان تحلل منه شئ
 وابتلعه غلبه فالقضاء وعدا فالكفارة
 وكذا ماء المضمضة والاستنشاق فيلزم
 أن لا يبلغ ريقه حتى يزول طعم الماء فان
 نزل من فيه دم مجبه حتى يبيض ريقه

عن الهذيان والفحش من القول وترك السواك
 بالرطب وترك المبالغة في المضمضة والاستنشاق
 وصوم يوم عرفة اغبر الحاج ويوم ناسوعاء
 وعاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر ولا تختص
 بالأيام البيض ولا يكره صوم يوم الجمعة مندرجا
 ويكره ذوق الملح ومقدمات الجماع كالقبلة
 والمباشرة والتفكير والنظر المستدام والملاعبة إن
 علمت السلامة والأفحرم عليه ذلك ولا يفطر

والاقضى إلا أن يلزم ويشق فعفو (يوم عرفة) أى لما في الحديث صوم يوم عرفة أحسن
 على الله أن يكفر السنة التى قبله والسنة التى بعده ومعنى أحسن على الله أنه أخر عنه ويكره
 صومه للحاج لئلا يضعفه عن الوقوف وورد أن صوم يوم عاشوراء يكفر السنة التى قبله ويستحب
 التوسعة فيه لخبر من وسع على عباده يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته (البيض) أى التى
 ابيضت ليلها بالقمر وهى الثالث عشر وتاليها (ولا يكره) بل يندب (ذوق الملح) ظاهره ولو كان
 صائعا وهذا بخلاف غالب دقيق أو جبس لصانعه فانه لا كراهة فيه ولا قضاء لأن ما هنا تعاطى
 المانع مختارا وأما ذالك فيحصل غلبة ويكره مضغ غرو ونحوه ليطمه صيبا (ومجه) أى ان وقع ونزل
 فان ابتلع منه شئ غلبة فالقضاء وعدا فالكفارة (كالقبلة) أى الالوداع أو رجعة فلا كراهة
 والمباشرة كذلك ويكره النظر ولو غير مستدام (ان علمت السلامة) أى من خروج منى أو منى

أَوْظَنْتَ ظَنًّا قَوْلًا (وَلَا يَفْطُرُ الْخ) أَيُيَحْرَمُ عَلَيْهِ وَحْدَيْتُ الصَّائِمُ الْمَنْطُوقُ أَمِيرُ نَفْسِهِ مَحْمُولٌ
عِنْدَنَا عَلَى مَرِيدِ الصَّوْمِ (لِعَزِيمَةٍ) أَيُيَعَزَّمُهَا عَلَيْهِ شَخْصٌ أَوْ غَيْرُهَا كَجَرْدِ شَهْوَتِهِ هُوَ وَالطَّعَامُ
(حَنْثٌ) بِالْبَاءِ لِلْجَهْلِ أَيْ الْحَالِفِ وَكَذَا إِنْ حَلَفَ وَعَلَى نَفْسِهِ بِالْفِطْرِ فَإِنَّهُ يَحْرَمُ عَلَيْهِ
وَيَحْنُثُ نَفْسَهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ قَلْبَهُ أَوْ قَلْبَ الْحَالِفِ مُتَعَلِّقٌ بِالزَّوْجَةِ الْمَحْلُوفِ بِطَلَاقِهَا أَوِ الْأُمَةِ
الْمَحْلُوفِ بِعَتَقِهَا أَوْ يَخْشَى أَنْ لَا يَتْرَكَهَا إِنْ حَنْثَ (٨٦) فَالْوَجْهُ أَنَّهُ يَفْطُرُ وَلَا حَرَمَةَ وَلَا قِضَاءَ

لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح
(الآن يكون) أي الأمر له بالفطر أحد
والديه دنية لا الجدة ولا البنت ومثل الوالد
السيد في عبده والشيخ يشمل شيخ العلم
فيفطرون إن لم يحلف أحد منهم ولا قضاء
عليه وقضى في النفل بالعد الحرام
والجاهل كالعامد وأما الناسي فيجب
عليه الإمساك ولا يقضى (وجب عليه
فصاؤه) أي ويجب الإمساك ولو أفطر
عدا الحُرمة الزمن بتعيينه للصوم وكذا لو
أفطر عدا أو نسيانا في نذر معين ولا يجب
إمساكه على من أفطر في قضاء رمضان
أو في نذر مضمون أو كفارة عين ولو جوب
القضاء عليه (وجب عليه الكفارة)
وهي خاصة بفطره رمضان الحاضر إن
كان منتهكا لحُرمة الشهر غيره تأول
تأويلًا قريبًا وهو المستند لأمر موجود

الصَّائِمُ الْمَنْطُوقُ لِعَزِيمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَإِنْ حَلَفَ عَلَيْهِ
بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَوِ الْعَتَقِ حَنْثٌ الْآنَ يَكُونُ
أَعْدَاؤُ الدَّيَّةِ أَوْ شَيْخَهُ فَإِنَّهُ يُطِيعُهُ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ
الرَّافَةِ لِادَامَةِ صَوْمِهِ وَمَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ
عَمْدًا أَوْ سَهْوًا وَجِبَ عَلَيْهِ قِضَاؤُهُ وَبِأَنَّهُ إِنْ كَانَ
عَمْدًا وَتَجَبُّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ عَلَى
التَّخْيِيرِ وَهِيَ إِمَّا إِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا كُلُّ وَاحِدٍ مَدَّةُ
عَدَّةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَفْضَلُ أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ
مُتَابَعَيْنِ أَوْ عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ كَلِمَةُ غَيْرِ مُلَافَقَةٍ
سَلِيمَةٍ لَا تُسْتَحَقُّ بِوَجْهِ

باب الخامس في الاعتكاف

كُنْ أَحْتَجِمُ فَأَفْطُرُ مُسْتَنَدًا لظَاهِرِ حَدِيثِ أَفْطَرَ الْجُلُجِمِ وَالْحُجْمُ أَوْ سَافَرْدُونَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ أَوْ لَمْ
يَغْتَسِلِ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ وَلَا كَفَّارَةَ فِيمَا يَصِلُ لِلْحَلْقِ فَقَطْ مِنَ الْقَمِ وَلَا فِيمَا يَصِلُ لِلْجُوفِ مِنْ غَيْرِ الْقَمِ
وَلَا كَفَّارَةَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي غَيْرِ الْجَمَاعِ وَهِيَ فَسْحَةٌ (أَمَّا إِطْعَامُ) أَيُغْلِيكَ سِتِينَ مَسْكِينًا أَيْ
مَحْتَاجًا فَيُشْمَلُ الْفَقِيرُ وَتَقْدَمُ أَنْ تَمْلَأَ الْيَدَيْنِ مِنَ التَّوَسُّطَيْنِ (وَهُوَ) أَيُطْعَمُ (كَلِمَةٌ) أَيْ
فِي الرِّقِّ لَامِبَعُضَةٌ (غَيْرُ مُلَافَقَةٍ) كَانَ يَعْتَقُ نِصْفَ رَقَبَةٍ وَيَصُومُ شَهْرًا مُتَابَعًا (سَلِيمَةٌ) أَيْ مِنْ عَيْبٍ
يَنْعَى الْأَجْزَاءَ كَالْحَمَى (لَا تُسْتَحَقُّ) أَيْ لِأَحَدٍ (وَحَقِيقَتُهُ) أَيْ شَرْعًا وَأَمَّا الْغَةُ فَهِيَ لَزُومُ الشَّيْءِ

واعتكف وانعكف معنى واحد (البث) أى المكث (على وجه مخصوص) هو كونه صائما
ذاكرا إلى آخر ما سيذكره (يوم وليلة) (٨٧)

وحقيقته البث في المسجد للعبادة على وجه
مخصوص وأقله يوم وليلة وأكمله عشرة أيام وهو
من نوافل الخير وله أركان أربعة الأول المعتكف
وهو كل مسلم يميز فيصبح من المرأة والصبي والرقبي
الثاني الصوم فلا يصح بدونه الثالث المعتكف
فيه وهو المسجد فلا يصح في غيره الرابع الاستمرار
على عمل مخصوص من العبادة وهو الصلاة وقراءة
القرآن وذكر الله تعالى ويكره له أن يفعل غير هذه
الثلاثة مما هو عبادة كالاشتغال بالعلم وكتابة
الكثير من القرآن وأن يكون إماما رائيا وأن يرقى
على سطح أو منارة وأن يعزى أو يهني وأن
يعتكف غير مكني ويذهب الاعتكاف رمضان
وبنائة كذب العشر الأخير منه (فصل) يبطل
الاعتكاف بفعل الكافر كشرب الخمر
والكذب والقذف وبالجماع ومقدماته كالقبلة

شئ الآن بقصد الجوار أى مجاورة
المسجد فيلزمه لأنه من نوافل الخير
المستحبة أيضا (فيصبح من المرأة الخ)
وتتوقف الصحة على إذن الزوج والسيد
(فلا يصح في غيره) أى ولو في مسجد
بيت لامرأة (الاستمرار) وله الفصل بنوم
أو راحة ليزداد نشاطه (وهو الصلاة)
أى وأفضله الصلاة الخ فالركن إنما
هو مطلق العبادة (كالاشتغال) أى
الكثير بالعلم غير العيني وأما العيني
فيفعله وإنما كرهنا غير العيني مع أن
طلب العلم أفضل من صلاة النافلة لأن
المطلوب بالاعتكاف رياضة النفس
وخلوصها من صفاتها المذمومة وهذا
لا يحصل غالبا بالعلم لارتفاع نفس صاحبه
الغير المتردد نعم قراءة الأحاديث تنور
القلوب وقد قال السيوطي في ألفيته
وهل ثواب قارئ الأخبار

كقارئ القرآن خلف جاري
(من القرآن) وأولى من غيره ما لم تكن
الكتابة معاشه (وأن يكون إماما رائيا)
ضعيف (وأن يرقى الخ) أى للتأذين (وأن
يعزى) أى أو يصلى على جنازة ولو

لا صفت إلا أن تتعين عليه (غير مكني) أى مما يحتاج له من الزاد واللباس وله حينئذ الخروج
لحاجته إن لم يمكن استئابة غيره ونذب من أقرب سوق للمسجد (بالعشر الأخير) أى لمواظبة
النبي على ذلك وليلة القدر الغالبة بمنبر التمسوها في العشر الأواخر من رمضان (والكذب)

أى الذى يترتب عليه مفسدة (وبالحيض) المذهب أنها تخرج وعليها حرمة الاعتكاف ثم تعود بعد زوال المانع (والشرب) الواو بمعنى أو (تغير معيشة) أى شرا معا يتقوت به أو سؤال أحد قوتاً لا لتكسبه (حاجة الانسان) أى من يول أو غائط أو اغتسال من جنابة أو غسل ثوب تنجس أو نحو ذلك (فى الحج) بفتح الحاء وكسر ها (وهو واجب) أى على الفور على الراجح عند القدرة (فى العمررة) أى وما زاد عليها مندوب وفى الحديث الحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة (على الحر) فلا يجب على العبد ولو فيه شائبة حرية (المكلف) (٨٨) فلا يجب على مجنون ولا صبي

ولو مر اهتافاً ولا يقع فرضاً من حوائجها أو ما غير المستطيع فانه اذا تكلف المشقة وقع فرضاً والاستطاعة إمكان الوصول بلا مشقة عظمت وبأمن على نفس ومال ولا عبرة بطلاق مشقة وتحصل الاستطاعة بما يباع على المفلس من ربايع وما شية وكتب علم ولو محتاجاً إليها ولو صار بعد ذلك فقيراً وبتر له ولده للصدقة ان لم يخش هلاكاً أو شديد أذى لا بد من لا يقدر على وفائه (أركان) الركن والفرض فى هذا السلب ما يتوقف عليه الحج والواجب ما يجبر بالدم (وذو القعدة) بفتح القاف أشهر من كسرها وذو الحجة بكسر الحاء أشهر من فتحها وغلب اللبالي العشر على شهر الحجة فذكره ولو أحرمت قبل شوال كره وانعقد كما يكره قبل الميقات المكافى للقيم

لئلا أو نهراً على وجه الشهوة وبالحيض وبالأكل والشرب نهراً أو بالخروج من المسجد لغير معيشة أو لغير حاجة الانسان

باب السادس فى الحج

وهو واجب فى العمررة على الحر المكلف المستطيع ولا يصح الأمن مسلم وله أربعة أركان الاول الاحرام برزمن مخصوص وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة ومكان مخصوص وهو مكة للقيم بها وقت الاحرام وذو الحليفة لمن توجه من المدينة والحقيقة لمن توجه من مصر والشام والمغرب

بها) أى ولو اقامة لا تقطع حكم السفر فلا يشترط أن يكون من أهلها ويتدب أن يحرم من جوف المسجد ما لم يكن قارناً فلا بد من جمعه بين الحل والحرم واذا أحرمت من الحرم صح ولا يعتد بفعل ركن الا بعد خروج وجه للمحل ومته عرفة (وذو الحليفة) تصغير حلفة ماء لنتى جشم على ستة أميال من المدينة (لمن توجه من المدينة) أى ومن وراءها عند المرور والمجازاة ويرى أن الحجر الأسود كان نوره متصلاً بهذه المواقيت فنع الشارع مجاوزتها بلا احرام تعظيماً ويلزم المتجاوز دم (والحقيقة) قرية خربت قريبة من رابغ ولا يكره الاحرام من رابغ على المعتمد لا اتصالها بها (والمغرب)

أى وبلا دالتكرور والروم (ويللم) جبل من جبال تهامة على مرحتين من مكة (من اليمن)
 أى والهند (وذات عرق) قرية خزيت وبنى عليه قرن وهو لاهل نجد اليمن ونجد الحجاز
 (مفرونة بقول) أى كالتلبية أو قوله أحرمت بحج أو عمرة أو بهما (أو فعل) أى كالتوجه للشي
 والاستواء على الدابة للراكب والمعتمد كفاية التبية من غير اقتران بهما (للمحرم) أى من يد الاحرام
 لان ازالة الشعث أى أوساخ البدن تكون قبله وبين ما يزال من الشعث بقوله بقلم أظافره
 وازالة ما على بدنه من شعر خلق (٨٩) العانة وتنف الأبط وقص الشارب والأولى إبقاء

وَيَسْلُمُ لِمَنْ تَوَجَّهَ مِنَ الْيَمَنِ وَذَاتُ عَرِيقٍ لِمَنْ تَوَجَّهَ مِنْ
 فَارَسَ وَخُرَاسَانَ وَلَا يَتَعَدُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ مَقْرُونَةٍ بِقَوْلِ
 أَوْفَعْلٍ وَيُسْتَحَبُّ لِلْحَرَمِ إِزَالَةُ شَعْنِهِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِقَلَمٍ
 أَظْفَرِهِ وَإِزَالَةُ مَا عَلَى بَدْنِهِ مِنْ شَعْرِ وَسُنُّ الْإِحْرَامِ
 أَرْبَعَةُ الْغُسْلِ مُتَّصِلًا بِهِ وَالتَّجَرُّدُ مِنَ الْخَيْطِ فِي رِداءِ
 وَإِزَارَةٍ تَكُونُ وَصَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ
 وَالتَّلْبِيَةُ وَهِيَ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ
 لَبَّيْكَ أَنْ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ وَلَا
 يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَدْخُلَ مَكَّةَ فَإِنَا طَافَ وَسَمِعَ
 عَاوِدَهَا رَوَّاحٌ مُصَلِّيٌ عَرَفَةَ وَأَوْجَعُ الْإِحْرَامِ أَرْبَعَةٌ

الرأس بلا خلق (الغسل) ولادم في تركه
 وأما الغسل لدخول مكة وللوقوف فكل
 منهما مستحب ولا تفعل الحائض ولا
 النفساء الذى للدخول لانه في الحقيقة
 للطواف وهما ممنوعتان من المسجد
 (في رداء الخ) يعنى أن خصوصية ما ذكر
 سنة وأما أصل التجرد من الخيط والخيط
 فواجب بأثم تركه لغیر عذرو الذى اعتمد
 الأمير أن هذه الهبة مندوبة (في رداء)
 أى يلقيه على منكبيه وازار ياتزربه
 ويرشقه في وسطه كما يفعل في الحمام ولا
 يربطه بنفسه ولا يحزام عليه فان فعل
 افتدى ولا فدية في شد حزام فيه النفقة
 على جلده لا على الازار ولو ارتدى أو ائتزر
 بشوب مخيط ولم يلبسه جازوا المراد بالنعلين

الحدوة التى لا كعب لها ولها سيرين الاصابع (وصلاة ركعتين) أى بوقت جواز والا أحرم
 وتركهما وإن أدت السنة بفرض ولادم في تركهما وقت الجواز (والتلبية) أى اتصالها بالاحرام
 والافهى واجبة فان أخرها عن الاحرام وطال لزومه دم تركها (لبىك) أى أحييتك يا الله اجابة
 بعد اجابة فان الله أمر الخليل بعد بناءه البيت أن يؤذن في الناس بالحج فأجابوه من أصلاب
 الرجال وأرحام النساء (ان الحمد) بكسر الهمزة على الاستئناف ويجوز فتحها على التمهليل
 وينبغى التوسط في ذكر التلبية وفي رفع الصوت بها والمرأة تسمع نفسها فقط (فإن طاف) أى
 طواف القدوم (عاودها) أى وجوباً في الجملة فان لم يعاودها أصلاً قدم (أربعة) أى بأفراد

وقرآن وتتمتع وإرداف الحج على العمرة وهو أحد وجهي القرآن وعندهما ينظران التميز هيته عن هيته أحواصهما معا ويلى الأقران في الفضل القران لأن القارن في عمله كالمفرد لا تدراج أفعال العمرة في أفعال الحج ويلزمه هدى كالتمتع وهو المحرم بالعمرة في أشهر الحج (الرجل) المراد به الذكركمطلقا ويجرد الصبي وليه (من الحر والبرد) (٩٠) أي بانقائهما وله أن يستظل

بالمحفة والخيمة ليس الخاتم أي ولو ما دونها فيه لأنه محيط بالعضد وفيه القدية والقرآن قلبه (واحرام المرأة) أي ولو صغيرة فتلبس الخيط والمحيط والخفين (ولها أن تسدل) بضم الدال من باب قتل أي ترخي ثوبا ويجب عليها ذلك إن كانت محتشبة للفتنة ولا فدية عليها ما لم تغرزها بآبرة ونحوها أو تربطه (على المحرم) أي رجلا أو امرأة والمراد بالطيب الموثق وهو ما ظهر ريحه وخرق لونه ويجب الفدية باستعماله ولو أزاله سريعا وأما المذكروهو ما ظهر لونه وخرق ريحه كالورد والياسمين فبكره شمه ولا فدية فيه (ودهن الرأس) أي للرجل والمرأة بدهن وإن لم يكن مطيبا وفيه الفدية (وتقليم ظفر) أي من رجل أو امرأة وأبانة شعر كذلك يخلق أو غيره من رأس أو عانة أو غيرها فإن لم ينظفها أو قلع شعرة أو شعرات لغير ما طهه الذي لزمه حفنة من طعام وإن كان لا ما طهه

وأفضلها الأقراد وهو أن يحرم بالحج مفردا ثم أذ فرغ من أفعال الحج يسن له أن يحرم بعمرة واحرام الرجل في وجهه ورأسه فيحرم عليه سترهما بما بعد ساترا كالعمامة والخرقه وكل ما ينتفع به من الحر والبرد ويحرم عليه لبس الخاتم واحرام المرأة في وجهها وكفها فقط ولها أن تسدل على وجهها ثوبا لأجل الستر ولا تغرزها بآبرة ونحوها ويحرم على المحرم مس طيب يعلق بالجسد والثوب كالسك والعنبر ودهن الرأس وتقليم ظفر وأبانة شعر والجماع ومقدماته ويفسد الحج بالجماع إن وقع قبل الوقوف أو بعده قبل طواف الاقاصه ورمى جرة العقبة في يوم النحر أو قبله الركن الثاني الطواف وله

الاذى افتدى وما زاد عن الظفر فيه الفدية مطلقا وكذا ما زاد عن الاثنتي عشرة شعرة والقل كالشعر ولا شيء عليه في تساقط شعر لوضوء أو ركوب (ومقدماته) أي ولو علمت السلامة الا القبلة لوداع أو رجعة (بالجماع) أي ولو سهوا من غير بالغ ومثل الجماع استدعاء المني وإن ينظر مستدام أو فكر كذلك وأما ينظر أو فكر غير مستدام في فهدى وفي المذى هدى وكذا في القبلة إن كانت ببلدة والملازمة التي لم ينشأ عنها مذى لاشي فيها إلا أن تنكر فهدى (أو قبله) أي قبل

يوم النحر فان وقع بعد افاضة أو عقبه يوم النحر أو قبلهما بعد يوم النحر فهدى ويجب انعام
 المفسدان أدرك الوقوف فان ابتداء بأحرام جديد ولم يتم لم ينعد وهو باق على إحرامه الأول
 فان فاته الوقوف تحلل بفعل عمرة وجوبه ويقضيه (السلامة الخ) فان أحدث في أثناءه تطهر
 وابتداء وفي الحديث الطواف كالصلاة الا أن الله أباح فيه الكلام (سبعة أشواط) فان شك بنى
 على الأقل والزيادة بعد تمامه لغو على المعتمد ويشترط الموالاة بين الأشواط فان حصل تفريق
 كثير لم يحجزه ويستحب الدنو من البيت والنساء يطفن من وراء الرجال ويجوز الطواف من وراء
 زمزم وقبة الشراب ولا تضر الحياولة (٩١) بهما (عن البيت) ومنه الحجر بكسر الحاء

والشاذروان بفتح الذال وكسرها وهو
 البناء المحدود في جدار الكعبة فلا
 يدخل الحجر وهو طائف ولا يميل بشئ من
 يذنه جهة الشاذروان بل يمشى مستقيماً
 (عقبه) ويلزم في تركه مادام ان كان
 الطواف واجباً لوجوبه حافيه على
 الراجح وان كان الوقت غير وقت جواز
 آخرهما اليه فلو طاف بعد صلاة العصر
 آخرهما حتى يصلي المغرب (المشي)
 المعتمد أنه في الطواف الواجب واجب على
 القادر ويلزمه اعادته ما شياً مادام بمكة
 أو قريباً منها فان تعسر الرجوع فعليه
 دم ولا دم على من حل في الطواف لضعفه

واجباتُ وسُننُ ومسحباتُ فالواجباتُ ستة
 السلامة من الحدث والنَجَسِ وسُرِّ العَوْرَةِ وجَعْلُ
 البيتِ عن يساره والطوافُ سبعة أشواطٍ داخلِ
 المسجدِ وتُرْجُ جميع البدنِ عن البيتِ وصلاةُ
 ركعتينِ عَقِبَهُ ومَسْنُونَتُهُ خَمْسَةُ الْمَشْيِ وتَقْبِيلُ الْحَجَرِ
 الْأَسْوَدِ بَقِيَّةِ فِي الشَّوْطِ الْأَوَّلِ إِنْ قَدَّرَ وَلَمْ يَسُرِّ الرِّكْنَ
 الْيَمَانِيَّ فِي أَوَّلِ شَوْطٍ وَالِدَّاءُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالرَّمْلُ لِلرِّجَالِ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ

(وتقبيل الحجر) أي اقتداء بالنبي وقد ورد أنه يأتي يوم القيامة وله لسان ذلق أي طلق يشهد بان
 قبله يوم القيامة وقد نزل من الجنة أبيض وانعاسودته خطايا بني آدم الكفار (بفيه) أي فيه
 ان قدروا لامه بيده اليمنى ثم وضعها على فيه من غير تقبيل ثم يعود كذلك ان لم يقدر باليد فان
 عجز كبر ومضى بغير إشارة اليه ويكبر بعد تقبيله بفيه أو وضع يده أو العود وهذه المراتب تجري
 في غير الشوط الأول فانه يتدب تقبيله بعد الأول في كل شوط (الركن اليماني) أي الذي يعقبه
 الحجر الأسود في الطواف والاس يكون باليد ان قدر ووضعها على فيه من غير تقبيل والا كبر
 ومضى ويتدب باقي الأشواط ويكره من الركنين الباقيين لان الحجر من البيت فليسار كنين
 حقيقة (والدعاء) أي بأي دعاء يسر ويستحب الاسرار به وبالصلاة على النبي والذكر

كالباقيات الصالحات وهي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر (والرمل للرجال) أي ويكره للنساء ويرمل حامل المريض وسببه قول الكفار في عرة القضاء سنة سبع إن محمدا وأصحابه وهنتهم حتى يثرب فهو عازال سببه وبقي حكمه (ترك الكثير) ظاهره أن القليل لا يكره وسيأتي له ما يفيد كراهته حيث أطلق وهو الظاهر لعدم وروده وهذا ما لم يكن فيه دعاء كقوله ربنا اتنا في الدنيا حسنة الآخرة والآن (٩٣) (وترك الكلام) ويكره الكثير منه (وانشاد

الشعر) أي الأماخف كالبيتين إذا اشتلا على وعظ ويكره البيع والشراء فيه واختلاط الرجال بالنساء (يبدأ) أي وجوبا بالصفا ويختتم بالمروة فان بدأ بهالم بحسب الشوط الأول وأنى يبده فان لم يأت به حتى طال بطل سعيه ويرجع إليه ولو من بلده ويسن أن يستلم الحجر الأسود فقط بعد ركعتي الطواف وقبل الخروج للسعي ويندب الخروج من باب الصفا بعد أن يمر زمزم ويشرب منها ثوبا لما في الحديث ماء زمزم لما شرب له (ويعد البدء الخ) أي فيكون وقوفه على الصفا أربعاً وعلى المروة أربعاً (ولا يشترط الخ) بل يصح بعد طواف نفل ولكن لا بد من إعادته بعد طواف القدوم أو الإفاضة فان لم يعده حتى يرجع لبلده أو بعد عن مكة فعليه دم ويسن اتصال

الأول في طواف القدوم وهو فوق المشي ودون البئر ومستحباته كثيرة منها ترك الكثير من قراءة القرآن وترك الكلام وإنشاد الشعر وترك شرب الماء إلا العطش ولبيكثير الغريب من الطواف فانه أفضل في حقه من الركوع ويستحب لمن جلس في المسجد أن يتوجه إلى الكعبة ويذكره القراءة والتلبية فيه الركن الثالث السعي بين الصفا والمروة سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويختتم بالمروة ويعتد البدء شوطاً والرجعة شوطاً ولا يصح الابتداء بطواف ولا يشترط أن يكون الطواف واجباً ويستحب فيه شروط الصلاة غير الاستقبال والمكث

السعي بالطواف على المعتمد فان فرق بينهما تفرقاً فاحشاً أعاد الطواف والسعي فان خرج من مكة أهدى وأجزأ ويشترط اتصال الأشواط ببعضها فان فرق وطال ابتدأ من أوله وهل يتدنى الطواف الذي قبله أو لا قولان ولا يقطعه لأقامة صلاة بالمسجد لانه خارج بمخلاف الطواف ما لم يضق الوقت الضروري والاصلى وبني على ما فعله (ويستحب الخ) فلا ينتقض وضوءه أو تذكرة حدنا أو أصاب بحقن استحبابه أن يتوضأ ويبنى لیسارة الوضوء (والمكث) أي الوقوف على أعلاه أو أممطلق الرقي فسنه وهذا للرجال وأما النساء فيقفن أسفل إن لم يكن

المكان خاليا من الرجال (والدعاء عليهما) اعلم أن الدعاء عندهما سنة رقي أو لم يرق وأما عليهما فندوب فمن دعا عليهما فقد أتى بسنة ومندوب (يسرع الرجل) أي استنأنا ويكره للمرأة والاسراع في الذهاب إلى المروة فقط (٩٣) وأيد البستاني أنه يكون في العود منها أيضا

على الصفا والمروة والدعاء عليهما وليس في ذلك حذٌّ ولِجذرٍ مما يفعله بعضهم من الجسري من الصفا إلى المروة ولا عما يسرع الرجل دون المرأة بين الميادين الأخضرين ولو رمل في جميع سعيه أجزأه وقد أساء وكذا الوالم يرمل بالسكينة الركن الرابع الوقوف بعرفة ساعة من ليلة النحر والوقوف راكبا أفضل إلا أن يكون بدايته عذراً والقيام أفضل من الجلوس ولا يجلس إلا لتعب والوقوف نهاراً مع الإمام واجبٌ يجبر بالدم إذا تركه (فصل) العمر سنة في العمر مرة وأركانها أركان الحج ماعدا الوقوف وإلهامية مكان ومكان وهو مية ثلث الحج إلا في حق من هو بمكة فإنه يحرم من الحل والأفضل أن يحرم من الجعرانة وزمانه وهو جميع أيام السنة وصفة الاحرام بها من استحب الغسل والتنظيف وما يليه

(بين الميادين) أي العمودين اللذين في جدار المسجد الحرام على يسار الذهاب إلى المروة (وقد أساء) أي فعل مكرها (وكذا الوالم يرمل) أي لادم عليه لأنه سنة خفيفة كالرمل في الطواف (الوقوف) أي الاستقرار ولو راكبا ولو لم يعلم أنها عرفة وأما المرو فبكتفي أن نوى الوقوف وعلم أنها عرفة وعليه دم ترك الطمأنينة وعرفة كلها موقوف ويندب الوقوف أسفل جبل الرحمة (ساعة) أي قطعة من الزمن لا الساعة الفلكية (من ليلة النحر) أي ولو نام بها من الغروب أو جن أو سكر بحلال لم يدخله على نفسه (راكبا) ويستثنى هذا من النهي عن اتخاذ ظهور الدواب مساطب لأن فيه تقوية على العبادة ولذا فعله النبي وفي الحديث الدعاء مخ العبادة (والقيام) أي للرجال ويكره للنساء (نهارا) أي من بعد الزوال ومن تركه لعذر لادم عليه وقوله مع الإمام ليس بشرط (في العمر مرة) أي وتندب فيما عداها كل سنة مرة (من هو بمكة) أي ولو

من غير أهلها فإنه يحرم من الحل لأن كل احرام لابد فيه من الجمع بين الحل والحرم فلو أحرم من الحرم انعقد ولزمه الخروج إلى الحل قبل أن يطوف ويسعى والأعادهما بعد أن يخرج (من الجعرانة) أي لاعتبار النبي منها ويلها في الفضل التبعي ثم الحديثية (من استحباب الغسل)

فيه نظر اذا المعتمد أنه سنة (وغير ذلك) أي من شروط الطواف والسعي وواجبات كل غيرها
(ويكره تكرارها) ويستثنى من تكرار دخوله مكة من موضع يجب عليه فيه الاحرام ودخل
قبل أشهر الحج فإنه يطلب بالاحرام بها وقد أجاز (٩٤) بعض الأئمة تكرارها مطلقا (وما

في معناه) أي من استدعاه منى وأمالو
أمدى أو قبل غير وداع أو رجعة فعليه
هدى كالحج (أركانها) وأما بعد السعي
وقبل الحلاق فعليه عدي (وعزيمته)
عطف تفسير لان المراد من النية العزيمة
(سنة) أي طريقة فلا منافاة بينه وبين
قوله وفضيلة مرغب فيها أي بقوله صلى
الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له
شفاعتي وقوله صلى الله عليه وسلم من
زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي
لأنه حي في قبره يدري بمن يزوره ويرد
عليه السلام (فإذا أتمه) أي قصده وقوله
غيره أي من أمور الدنيا (فيستظهر) أي
يغتسل ندبا وكل من التطيب واللبس
مستحب وينبغي أن يجدد التوبة ويمشي
على رجله تأديبا (بدأ بالركوع) أي
ركعتين تحية المسجد وكذا يندب لكل
داخل مسجد أن يبدأ بالحية قبل السلام
على من كان به لان حق الله مقدم والأولى
صلاتهم ما في الروضة (ولا يلتصق به) أي
يكره والآن هالته مقصورة تمنع من الدنو

وما يحرم عليه من اللباس والطيب وغير ذلك كالحج
ويكره تكرارها في العام الواحد وتقديبا لجماع
وما في معناه إذا وقع قبل انقضاء أركانها (خاتمة)
إذا أخرج الانسان من مكة فلتكن نيته وعزمته
زيارة النبي صلى الله عليه وسلم إذا زيارته صلى الله
عليه وسلم سنة مجمع عليها وفضيلة مرغب فيها فإذا
أتمه الزائر لا يشرك معه غيره لأنه عليه الصلاة
والسلام متبوع لا تابع ويستحب أن ينزل خارج
المدينة فيستطهر ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه
ثم اذا دخل المسجد بدأ بالركوع ان كان وقت
نحو زفيره النافلة وإلا بدأ بالقبر الشريف
ولا يلتصق به ويستدبر القبلة ويستقبل القبر
الشريف ويقول السلام عليك أيها النبي ورجعة
الله وبركاته ثم يتحنن عن عيونه نحو ذراع فيقول
السلام عليك يا أبا بكر الصديق ثم يتحنن الى اليمين

فكره تقبيلها والطواف بها لان ذلك خلاف الأدب وصك في كل شريح وقيل لا بأس
بالتقبيل لاسيما لمن غلبه الشوق والمحبة (ويستقبل القبر) أي لان ساكنه عليه السلام
وسيلتنا ووسيلة آتينا آدم الى الله فلا ينبغي صرف الوجه عنه وليكتر من الصلاة والسلام عليه
لأنه يسمع ويرى في الحديث من صلى على عند قبري سمعته ومن صلى على تابا أي بعيدا

بلغته أى بلغنى صلاته وسلامه الملك الموكل بهما وعندك يقول النبى صلى الله عليه وسلم على فلان لان
الصلاة حقه فله أن يعطيه من يشاء فيألهام من منقبة عظيمة للصلى ومن أحسن ما يقال
ياخير من دفنت بالقاع أعظمه * فطاب من طيبهن القاع والأكرم
نصى الفداء لغير أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم

(قوله) يا أبا بكر اسمع عبد الله ولقب بالصديق لتصديقه النبي في الأسراء والمعراج وغير ذلك
حين تردد غيره استغرابا (يا أبا حفص) الحفص في اللغة ولد الأسد وإنما كنى النبي عمر بذلك
لشدته في الدين واتق بالفاروق (٩٥) لفرقه بين الحق والباطل (في الاضحية) أى في

الاحكام المتعلقة بها وكذا يقال في الباقي
وجمعها أضاحى بتشديد الياء ويقال
ضحية وجمعها ضحايا (وتاليه) فلا تجزئ
في الرابع خلافا للشافعي (وهى) أى
فعلها سنة عينية ولا ينافى ذلك جواز
الاشتراك في الأجر لان نية ادخال الغير
كفعله عن نفسه ويشترط أن يكون
قريبا له أو في حكم القريب كالزوجة
وأن يكون في نفقته وسائر كنفاته
ويسقط طلبها عن ادخلهم معه ولو
أغنياء وإن لم يعلمهم بذلك فإن لم يوجد
الشروط وأدخل فلا تجزئ عن واحد

أَيْضًا نَحْوُ ذِرَاعٍ فِيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا حَفْصٍ
عُمَرُ الْفَارُوقُ وَيُسَلِّمُ كُلُّمَا دَخَلَ وَخَرَجَ

الباب السابع في الاضحية والعقيقة والذبح

أما الأضحية فهي ما يتقرب به كانه من الأنعام يوم
الأضحية وتاليه وهى سنة على المستطيع الحر
المسلم كبيرا كان أو صغيرا ذكر أو أنثى مقبلا أو
مُسافرا غير حاج عني عن نفسه وعن تلزمه نفقته

منهما وأما إذا لم يدخل ربهام مع الغير فانه يجوز التشرية مطلقا أقارب أم لا وتسقط السنة
عنهم ولجها باق على ملك ربهادون من أشركهم والافضل أن يأكل منها وينصدق ويمدنى
(على المستطيع) وهو من لا يحتاج انتهاف عامه من العيد الى مثله ولا يلزمه تسلف لها وتسقط
عن الموسر بمضى زمنها لانها سنة وقد فات زمن انظارها بخلاف زكاة الفطر فهى واجبة
(الحر) فان أذن السيد لعبده استحبته (صغيرا) أى ولو يتيم أو مخاطب وليه بفعلها عنه
(عنى) قيد بذلك نظر اللسان فان الحاج في ذلك الوقت يكون عني فلا ينافى أنه لا ضحية عليه ولو
كان بغيرها كنفاء بهديه ولو ذبحه بمكة (وعن تلزمه نفقته) أى بقراءة كالأولاد والاباء الفقراء
لازوجة فاذا تعددت الأولاد والفقير وزعت عليهم الضحية على قدر اليسار على الصميم

كالنقطة (نحر الامام) أي أو ذبحه بالفعل أو قدره ان لم يفعل فن كان وقت ذبح الامام غير مخاطب بها فقر مثلاً ثم زال أثناء الايام سنته ومن وافق أثناء سنته عن مولاهم لا يراعى قدر ذبحه في غير اليوم الاول وانما شرطها النهار (لم يجزئه) (٩٦) أي وتكون شاة لهم لاضحية لكن

يجزى عليها حكم الضحايا كالتي ظهر بها عيب يمنع الاجزاء فلا يذبحها (امام الصلاة) هو الرابع ما لم يبرز العباسي أو نائبه كالباشوا والقاضي أضحيته للمصلي وينبغي اعتبار امام حارته عند تعدد الأئمة واذا لم يبرز الامام أضحيته للمصلي وتحسراه من أراد التضحية ثم تبين أنه سبقه بالذبح فانها تجزئه على المشهور ولاه فعل ما عليه من التحري (قبل طلوع الشمس) أي أو بعدها وقبل ذبح الامام (ابن سنة) أي ودخل في الثانية دخولا ما ولو يوم في الضأن ودخولا بينا كنهر في المعز وانما اختلفت اسنان الثنايا من هذه الاصناف لاختلافها في قبول الحمل والنزوان وأفضلها الضأن ذكراً وأنثى فخلاً أو خصياً ثم المعز ثم البقر ثم الابل وما ورد من أن لحم البقر داء محمول على البلاد الحارة ثم ان يقول كل صنف أفضل من خصيانه ما لم يكن الخصى أسمن وخصيانه أفضل من اناته واناته أفضل من ذكر ما بعده (نور إحدى عينيها) وكذا لو ذهب أكثره (مرضينا)

كلاً ولادوا الآباء الفقراء ووقتها بعد نحر الامام من يوم النحر فمن ذبح قبله لم يجزئه ومن لا امام لهم فليتحروا صلاة أقرب الأئمة اليهم ونحره وهل المراد بالامام امام الصلاة أو العباسي فولان ومن ذبح قبل يوم النحر أو يوم النحر بعد الفجر قبل طلوع الشمس لم يجزئه وأقل ما يجزى في الضحايا من الأسنان الجذع من الضأن والمعز وهو ابن سنة والثني من البقر وهو ما دخل في السنة الرابعة والثني من الابل وهو ما دخل في السادسة ويتقى في الضحايا والهدايا العيوب فلا يجزى في الضحايا والهدايا عوراء وهي التي ذهب نور إحدى عينيها ولا مريضة مرضاً يئس ولا عرجاء عرجاً يئس ولا جفأ وهي التي لا تشم في أوقبل هي التي لا تخ في عظامها ولا مشقوقة الأذن إلا أن يكون الشق يسيراً وهو الثلث وكذا قطع الأذن لا يجزى إلا أن يكون يسيراً

وهو ما لا تصرف معه كتصرف السليمة في شمل البشم أي التهمة والجرب البين وإذا سقطت الاسنان جميعها الكبراً وانغارت جزأت ولغيرهما لا تجزى إلا ان كان الساقطاً أو المكسوراً وسناً واحدة (الآن يكون يسيراً) وهو الثلث أيضاً وتكون النسبة في الشق للطول اذا كان

في العرض وتجزئ صغيرة الاذن ما لم تصغر جدا بحيث تقبح الخلقة (أكثر الذنب) غير ظاهر بل ذهاب الثلث كثير وهذا فيما لم ينال من الغنم ألية وأما ما ليس له ذلك كالغنم في بعض البلاد فالمضر ما ينقص الجمال وكذا يقال فيما لا لحم فيه كذنب الثور (فستحية) أي مستحب فعلها لاب حرم وسراً ورقياً باذن سيده ولا تفعل من مال الولد الا ان كان يتيماً وتسقط عن الموسر بمضي زمنها (التي تذبح) أي أو تنحر فانها تكون بالابل أيضاً كالضحية ولكن الغنم أفضل فيعق عن الذكر والأنثى بشاة وقد ورد أن النبي علق عن الحسن بكبش وكذا عن الحسن المولود بعده بسنة (يوم سابع الخ) ويلقى يوم الولادة ان كانت بعد الفجر وتتعدد بتعدد المولد وتشرطها النهار فلا تجزئ ليلاً ولا تفعل قبل (٩٧) السابع ولا بعده على المشهور وان مات يوم

السابع فلا يعق عنه (ما يشترط في الضحية) أي من السن وعدم العيب الذي يمنع الاجزاء وياً كل منها ويتصدق ويطعم شكراً لله ويندب حلق رأس المولود يوم السابع والتصدق بزنة شعره فضة أو ذهباً لا فرق بين الذكر والأنثى فان لم يحلقه تجزئ وزن شعره ويندب أن يسمى يوم السابع ان علق عنه والا فقبله وأفضل الاسماء ما عبدو ما جدد وتجوز تسمية الصغير في تسمية السقط خلاف (الحلقوم) وهو القصة التي يجرى فيها النفس ولا يشترط قطع المري وهو

وكذلك ذهاب أكثر الذنب وكذلك مكسورة القرن إن لم يبرأ فان برئ أجراً وأما العقيقة فحبة وهي الذبيحة التي تذبح يوم سابع ولادة المولود ويشرط فيها ما يشترط في الضحية وأما الذبح فهو قطع الحلقوم بجمعه وقطع الودجين فلا يجزئ أقل من ذلك وذبح المرأة جائر فان رفع الذابح يده عن الذبيحة بعد قطع بعض الحلقوم والودجين ثم أعاد يده

(٧ - عزبة) العرق الأحمر الذي تحته واشترطه الشافعي (الودجين) وهم اعرقان في صفحتي العنق فلو قطع نصف الحلقوم أو الحلقوم وبعض الودجين فلا يجزئ على المشهور ولا تؤكل المغلصة على المعتمد وهي ما حيزت جوارتها بالسنم لانه لم يقطع فيها الحلقوم حقيقة ولا يتأتى جعل الجوزة لجهة الرأس لانها مستطيلة في داخل البطن ولو بقي منها جهة الرأس قدر حلقة الخاتم أكلت وفي نصف الحلقة قولان والراجح لا تؤكل ويشترط أن يكون الذابح ممیزاً ووطاً أثناء فيشمل اليهود والنصارى لانهم أهل كتاب حيث لم يذكروا اسم الصنم فقط فان ذكروا معه اسم الله أكلت لان اسم الله يعلو كذا ان تركوا اسم الله واسم الصنم لان التسمية ليست شرطاً في حق الكتابي وانما الشرط أن لا يهل به لغير الله ويكره جعله جزاء في أسواق المسلمين (وذبح المرأة)

أى المبرم ولو أمة أو حائض على المعتد واستظهر بعضهم كراهة ذبح الحائض والنفساء
والجنب والصغير المميز (لم تؤكل) أى إذا تراخى (٩٨) وأما إذا عاد بلا هلة فأنها تؤكل

رفع اختياراً أو اضطراراً والطول بالعرف
ويجوز أن يكون المئتم غير الأول لكن
يلزمه النية والتسمية ومحل هذا التفصيل
أن كانت لوتركت لم تعش وأما إذا لم تنفذ
مقاتلتها بحيث لو تركت عاشت فأنها
تؤكل ولو مع التراخي لأن النائية ذكاة
مستتلة فلا بد فيها من النية والتسمية
حيث كان المئتم غير الأول مطلقاً والأول
في حالة البعد واعتمد العلامة العدوى
الأكل فيما إذا وضع شخص آله الذبح
على ورج وآخراً على الآخر ويطع جميعاً
الودجين والخلقوم (أساء) أى فعل
مكروها (لم تؤكل) أى لأنه تنفع قبل تمام
الذكاة ولو أدخل السكين تحت الخقوم
والودجين ويطع فأم لا تؤكل على الرابع
(بسم الله والله أكبر) يعنى أن الاستحباب
منصب على جميعهما فلا ينافى أن التسمية
واجبة مع الذكر والذكر مساقطة مع العجز
والنسيان ولو نسبها ثم تذكرها فى الأثناء
أنى بها (ولا يذكر الخ) أى كره (أجزاء)
أى وخالف المستحب (ومذهب المدونة)
وهو المعتقد والجاهل كالمعتد واعلم أنه
لا بد من نية لذكاة فلا تؤكل ذبيحة من لم

فأجهزها لم تؤكل فإن تعدى الذابح عهداً حتى
قطع الرأس من الذبيحة أساء وتؤكل ومن ذبح من
اللقا أو من صفحة العنق لم يؤكل وصفة الذابح
المستحبة أن يضع الذبيحة على يساره امتوجهة
للقبلة ويقول الذابح بسم الله والله أكبر فيجمع
بين التسمية والتكبير ولا يذكر مع التسمية الرحمن
الرحيم ولا يصلى على النبي فإن اقتصر على التسمية
أجزاء ولو تركها نسياناً أجزاء متداقاً وكذلك تجزئته
لو تركها عمداً عند ابن القاسم ومذهب المدونة
لا تجزئته ولو تركه التوجه إلى القبلة أجزاء ولو كان
ع. د. والله أعلم

الباب الثامن فى شئ من مسائل النكاح والطلاق

أما النكاح فعناء فى اللغة دخول الشئ فى الشئ
يقال نكحت الحصاة أخفاف الإبل وزكح الثوم
العين وفى الشرع حقيقة فى العقد تجازى الوطء

يقصد التذكية (دخول الشئ الخ) أى سواء كان الداخل حياً كالنزال الأول أو معنوياً
كالثانى (حقيقة فى العقد) أى على المعتد ومقابله أنه حقيقة فى الوطء وتظهر ثمرته الخلاف فبين
ذنى باسرة فأنه لا يحرم على ابنه وأبيه على أنه حقيقة فى العقد وتحرم على مقابله وأما قوله

تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فالمرأية الوطء المسبب عن العقد
لتخصيص السنة له بثلاث في حديث حتى تنكح غيره ويدوق عيشتك (مستحب) أي
الاصل فيه الاستحباب وقد يجب (٩٩) ان نحشي بتركه العنت ولو مع اتفاق من حرام

ارتكابا لا تخف الضررين ويحرم ان
قطعه عن عبادة واجبة او لزم عليه أن
يطمها من حرام مع عدم خوف الزنا
وبكره ان قطعه عن عبادة غير واجبة
ولم يكن عنده رغبة فيه ولا رجاء بل فان
كان راعيا او راجعا للنسل نكح ولو قطعه
عن النواقل ويقال مثل ذلك في حق
المرأة فالخلاف الذي ذكره المصنف
فما اذا لم يكن هنالك ما يقتضي الوجوب
او الحرم (في زماننا هذا) أي القرن
التاسع (ويجهد في الحلال) وهو ما جهل
أصله على الرابع (فالمنشأ) وهو ما اختلف
فيه بالحرم والحل كأكل الخيل وقيل
ما توقف فيه العلماء (الولي) أي من
قبل الزوجة وهو من له ولاية عليها لك أو
أبوة أو إصاء أو تعصيب أو كفالة أو سلطة
أو اسلام وفي الحديث لانكاح الابولي
وصداق وشاهدي عدل والاصل في النفي
انصبا به على الحقيقة وحله أبو حنيفة
على الكمال ويجوز للمرأة البالغة الرشيدة
أن تزوج نفسها ويجبر الاب البكر ولو

قال بعضهم قال مالك النكاح مستحب واختلف
فيه في زماننا هذا فقال بعضهم تركه والاستغناء
بالعبادة مخافة عدم القيام بحقوق الزوجة أفضل
وقال بعضهم التزوج أفضل ويجهل في الحلال
ما قدر فان لم يجد ظاهرا شابه والنكاح بمعنى
الوطء لا يجوز في الشرع إلا بأحد أمرين عقد
نكاح أو ملك عين له وله تعالى والذين هم
أفروجههم حافظون إلا على أزواجهم أو ما
ملكته أي أنهم والأول له أركان أربعة الأول
الولي فلا يصح العقد بدونه ويشترط في الولي
شروط منها اتفاق الدين فلا يزوج الكافر المسلمة
ولا المسلم الكافرة إلا أن تكون أمته أو معتوقته
فانه يزوجهما ومنها الحرية فالعبد والمكاتب والمذنب
والمعتق بعضه يفسخ ما عقده ولو بعد الدخول

عائسا واليبان صغرت أو بعارض أو زنا أو وصيه في البكر اذا أمره بالتزويج والسيد في أمته
ثم لا يجبر بل لا بد من انهما أو قدم ابن قابنه وان نزل قاب فإخ قابنه فإدلاب وان علف قابنه وقدم
الشقيق فولي فكافل فحكم فماعة المسلمين ولا تزوج اليتيمة القاصرة الا اذا خيف عليها الفساد
ولو لفقر والإصح ان دخل وطال (شروط) أي ثمانية (أمنه) أي في زوجه الكافر وأما

معتوقته فإنه يزوجهما حتى لمسلم لحريتها (بالمسيس) أي الوطاء (عند بعضهم) أي ابن وهب
وهو ضعيف (والمشهور الخ) هو المعتمد (ذو الرأي) أي العقل فإنه لا ينافي السفه لان السفه
مراجعة لعدم حسن التصرف في المال فقط وسفه لا يخرج عنه كونه مجبرا (بإذن وليه)
ليس بشرط صحة وإنما يستحب أن ينظر الولي (١٠٠) فيما أجراه فان كان صوابا أمضاه

وجوبا وان كان خطأ تعين رده وان
استوى الأمران خير فان لم يفعل مضى
ومن لا ولي له يمضي فعله بلا نزاع حيث
كان ذارأي فان لم يكن ذارأي فهو كعدم
(والذكورية) الى هنا سبعة شروط
والثامن عدم احرامه وإنما تركه لانه
ليس خاصا بالولي بل شرط في الزوج
والزوجة أيضا وبفسد العقد بسبب
الاحرام بجماع أو عمرق الى غامهما (ولها)
أن تفوض الخ) أي ان لم يكن لها ولي
خاص فان كان فالعقد فاسد ان كان
الخاص مجبرا ولو ولدت الاولاد أو أجازته
وصح مع الكراهة بالولاية العامة
في دنية مع خاص لم يجبر كشريفة ان
دخل وطأ بمضي ثلاث سنين وأما
اذا تزوجها لا بعد مع وجود الأقرب غير
المجبر كم مع وجود أخ فالمعتمد الصحة
مع الكراهة لافرق بين الدنية والشريفة
(وفي أمته) أي وأما في تزويج عبدها
فلها أن تقبل له النكاح لقول خليل

ولها المهر بالميس ومنها عند بعضهم أن يكون
غير مولى عليه وأن يكون عدلا والمشهور أن
الفق لا يسلب الولاية وإنما يقدح في كمال العقد
دون صحته ويعقد السفيه ذو الرأي على ابنته بإذن
وليته ومنها البلوغ والعقل والذكورية فالمرأة
لا يجوز عقدها على نفسها ولا على غيرها ولها أن
تفوض لمن يعقد لها من الرجال في تزويج نفسها
وفي أمته الفسق والمعتقة ومن هي في إيصائها
الركن الثاني الصداق فلا يصح النكاح بدونه وهو
ربيع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الفضة
أو ما هو قيمة أحدهما من العروص وهو حق لله
تعالى وللا دمي فحق الله ثلاثة دراهم وما زاد على
ذلك حق للمرأة فلو رضيت باسقاطه جلة لم يجز ولها

وصح ترك كل زوج الجميع فلا يشترط في ولي الزوج ما تقدم في ولي المرأة بل له أن يوكل ابنه المميز
أو بنته أو أمه أو أخته في قبول نكاحه (وهو) أي أقله ربع دينار (حق الله ثلاثة دراهم)
أي أو ربع دينار أو مجمع منهما أو قيمة أحدهما عروضا فنكح بأقل أمته والافسخ ان لم يبين
ويلزمه انما به (لم يجز) أي ولم يجز أيضا فان أعطته سفينة ما ينكحها به ثبت النكاح ووجب

عليه ردها وا عطاؤها من ماله مثله ان كان صداق المثل والا فصادق المثل ولو وهبت له الرشيدة قبل الدخول ما يصدقها به وأصدقها اياه ثبت النكاح وملكته وأجبر على دفع أقله فان لها أن تسقط ما زاد وأما اذا وهبته بعد الدخول فلا شيء عليه لانه ابراء بعد أن قدم على البضع بوجه جائز ومثله مالود دفعته له بعد أن قبضته ولو كان الدفع والقبض قبل الدخول (لاحذله) وبكره التغالي فيه لما في الحديث من عن (١٠١) المرأة تسهيل أمرها وقلة صداقها (وهو شرط

الخ) فيفسخ ان دخلا بدونه بطلاقة بائنة ولو طال حيث لم يحكم حاكم بصحته ولا حذ عليهما ان فشا ولو بالدف أو الدخان والاحذ ا حيث اقرا بالوطء فان اقر أحدهما حذ وأذب الآخر (لا في صحة العقد) أي فيصح بدونه وانما يندب الاشهاد عنده فقط وتكفي الشهادة من غير اشهاد ولا تجوز شهادة الولي ولو مع غيره لانه يترحم في السر على وليته (تحرعها) أي بسبب نسب أو صهر أو رضاع أو لعان أو عدة (في الزوج) لم يقل فيه لثلا يتوهم قبل ذكر الشروط عوده للمحل الشامل لهما (والتميز) وأما غير المميز فلا يتأني منه انشاء العقد وكذلك المجنون (لا ينكح) بفتح التحيبة ولا ينكح بضمها ويحمل في صلاته وشهادته وسائر أحكامه على الاحوط فيتأخر عن صفوف

أن تسقط ما زاد على ربيع دينار وأكثر الصداق لاحذله الركن الثالث الاشهاد وهو شرط في صحة الدخول لا في صحة العقد الركن الرابع المحل وهو المرأة الخلية من الموانع التي تقتضي تحريمها والزوج ويشترط في الزوج شروط صحة وشروط استقرار فشروط الصحة أربعة الاسلام والتميز والعقل وتحقق الذكورة فانكحني المشكل لا ينكح ولا ينكح وشروط الاستقرار خمسة الحرية فلا يستقر نكاح العبد بغير اذن سيده والبلوغ فلا تزوج الصبي بغير اذن آبيه أو وصيه فان أجاز له ولبي له جاز وان رده بعد البناء فللزوجة

الرجال ويتقدم على صفوف النساء ويحمل في الشهادة على امرأة (بغير اذن سيده) أي الذكر أو الانثى فله الاجازة والرد بطلاقة بائنة ويتحتم فسخ نكاح الامه ان وقع بغير اذن السيد (وان رده الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها وان فسخته قبل البناء أو بعده فلا صداق وهي غير صواب ولا عدة على موطأ الصغيران وطأه كلاوط نعم ان مات قبل الفسخ فعليها عدة الوفاة ولو لم يدخل بها وانما صرح نكاح الصغير ويوقف على اجازة الولي ولم يقع طلاقه بالكلية لان عقد النكاح سبب للإباحة والصبي من أهلها والطلاق سبب للتحريم وهو لم يخاطب به وانما

يخاطب به وليه فيحرم عليه أن يمكته من فعل المحرم وله أن يوقع الطلاق عليه لمصلحة (إن كان سداداً) أي ورده بطلقة بائنة إن كان غير سداد (بعد البناء) وأما قبله فلا شيء لهما ولا يتبع السفيه إذا رشده بغير ربيع دينار وإذا لم يطلع الولي على نكاح السفيه حتى خرج من ولايته بالرشد ثبت النكاح ولا ينتقل ما كان لوليته (نكاح مريض) أي مرضاً مخوفاً ولا مريضاً فكذلك لما فيه من إدخال وارث ولو احتاج له المريض وأذن الوارث ومحل فسخه ما لم يصح المريض منهما والاثبت وإذا فسخ قبل البناء فلا شيء فيه وإذا ماتت المريضة قبل الدخول أو حصل الفسخ بعده فلها المسمى لأن القاعدة أن (١٠٣) ما فسد لعقده يفسخ قبل البناء

ربيع دينار الثالث الرشد فان تزوج السفيه بغير إذن وليه فللولي أمضاؤه إن كان سداداً وإن رده بعد البناء فللزوجة ربيع دينار الرابع الصفة فلا يصح نكاح مريض ولا مريضة ويفسخ ولو بعد البناء الخامس الكفاءة والكفاءة حق المرأة والأولياء فان اتفقت معهم على تركها ما عدا الإسلام جاز الركن السادس الصيغة وهي اللفظ الذي ينعقد به النكاح فالصيغة من الولي نحو

بلا شيء وبعده بالمسمى إن كان وكان حلالاً والافساد صدق المثل وما فسد لصدقه يفسخ قبل البناء بلا شيء وبعضه بعده صدق المثل والفسخ بطلاق إن كان مختلفاً فيه وبغيره إن اتفق على فسادها وإذا مات المريض قبل الفسخ فعليه الأقل من صدق المثل ومن المسمى ويكون ذلك من ثلثه فان مات بعد الفسخ الحاصل بعد الدخول فلها المسمى ولو زاد على صدق المثل من ثلثه أيضاً (الكفاءة) ويعتبر فيها الدين والحال أي عدم الفسق وعدم العيوب التي توجب الخيار لأحد الزوجين كالبرص والجذام

والبول في الفراش والجنون وإن مرة في الشهر والعيوب المختصة بالرجل الخشاء والجلب والعنة والاعتراض والمختصة بالمرأة القرن وهو شيء يبرز في فرجها كقرن الشاة والرتق بفصتين وهو انسداد مسلك الذكر والعقل وهو لحم يبرز في فرجها يشبه أذن الرجل والافضاء وهو اختلاط مسلك البول بمجل الجماع ويخرج الفرج والفراق يكون بطلاق فان مكنته عالة بعبه أو بنوعها عالياً بغير خيار ولا مهر قبل الدخول ولها بالدخول ربيع دينار وأما غير ما ذكر من العيوب فلا رتبة إلا أن شرط السلامة منه ولا يعتبر في الكفاءة حسب ولا نسب وإنما يتغير فقط (حق المرأة والأولياء) الذي في الأجهوري وبالحال إليه الأمير أن السلامة من العيوب بحق المرأة فقط وعدم الفسق حقها مع الأولياء بكر أو ثنيا (الركن السادس)

صوابه الخامس وقوله أولاه أركان أربعة صوابه خمسة (أنكحت وزوجت) وكذا وهبت مع
 تسمية الصداق (ورضيت) أي بأخذت واخترت ومثل اللفظ الإشارة من الآخرس ولا يشترط
 الترتيب بين الإيجاب والقبول فلو بدأ الزوج بالقبول وأجاب الولي صح ويشتترط الفورية
 بين الإيجاب والقبول ولا يضر الفصل بالخطبة ليسارتها والزواج إذا كانت له الولاية كابن عم
 أن يتولى الإيجاب والقبول ويقول الولي لو كمل الزوج زوجت من فلان وليقل وكيل الزوج
 قبلت لموكلتي وإذا قال قبلت ونوى موكله كفي وهزل النكاح جسد ولو قامت قرينة على إرادة
 الهزل من الجانبين ويجوز للزوج وطؤها بعد قوله لم أرد نكاحا على ما استظهره الفراءى لأن
 الشارع رتب صحة النكاح على وجود الصيغة الصريحة (ولا يخطب أحد) أي يحرم على
 خطبة أخيه بكسر الخاء أي التماسه (١٠٣) النكاح وأما بالضم فهي الكلام المسجع

أَنْكَحْتُ وَزَوَّجْتُ وَالصِّغَةُ مِنَ الزَّوْجِ فَهِيَ قَبِلْتُ
 وَرَضِيْتُ وَلَا يَخْطُبُ أَحَدٌ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ وَلَا
 يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الشَّغَارِ وَهُوَ
 الْبُضْعُ بِالْبُضْعِ مِثْلُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ لِرَجُلٍ
 عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ

وهي مندوبة عند الخطبة ومحل الحرمة
 إذا حصل ركون له منها ان كانت غير
 مجبرة أو من ولها ان كانت مجبرة ولولم
 بقدر صداق ويفسخ نكاح الثاني وجوبا
 بطلقة باثنتان لم يدخل ولورضى الخاطب
 الأول بتركها له حيث استمر الركون الى
 خطبة الثاني ولم يحكم غير مالكي بصحته
 والقول قولها انما رجعت عن الركون

للاول قبل خطبة الثاني حيث لا قرينة تكذيبها ولا يحرم خطبة صالح لرا كنه لفاسق ولا يفسخ
 (على سوم أخيه) أي إذا ركن البائع وتقارب معه (الشغار) بكسر الشين وفتح الغين المجتنبين
 وهو في اللغة الرفع وهنارفع النهر والبضع بضم الباء النكاح (ابنته) أي أو أخته أو نحو ذلك
 وليس بينهما صداق وهذا صريح الشغار وحكمه الفسخ قبل الدخول وبعد وللدخول بها
 صداق المثل ولا شيء لغير المدخول بها وبقي عليه وجه الشغار أي المشابهة من حيث توقف
 أحدهما على الأخرى وان سمي لهما كأن يقول زوجني ابنتك مثلاً بخمسين على أن أزوجه
 ابنتي بخمسين أو أقل أو أكثر وحكمه أن يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالاكثر من المسمى
 وصداق المثل وأما لو حصل ذلك بدون شرط توقف أحدهما على الأخرى فانه يجوز والمركب
 منهما وهو أن يسمي لواحد دون الأخرى كأن يقول زوجني ابنتك مثلاً بخمسين على أن
 أزوجه ابنتي بغير شيء وحكمه أن يفسخ قبل البناء ويثبت نكاح المسمى لها بعد البناء بالاكثر

من المسمى وصداق المثل ويصح نكاح التي لم يسم لها ولها صداق المثل (الى أجل) أى مع
تصريح الزوج بذلك لها أو ولها أن كانت عجيبة وأما ان لم يصرح فلا حرج ولو فهمت المرأة
منه ذلك كما اذا تزوجها على انها ان وافقته أمسكها ولا يطلقها (بغير طلاق) أى لانه مجمع
على فساد (ويسقط عنه الحد) أى ويعاقب العالم بها الحرمه (كاملة) أى ثلاث حيض (في
العدة) أى من غيره وأما من طلاقه فله تزوجها (١٠٤) فيها حيث لم يكن بالثلاث لان

الماء ماؤه والمعتد عدم تأييد تحريرها
عليه بالوطء في عدة طلاق غيره الرجعي
لانها زوجة مدامت في العدة فله العقد
عليها بعدها (أو بعدها) أى مع عقده
فيها واذا وقعت المقدمات في العدة بعد
العقد تأيد التحريم لا بعدها واذا عقد فيها
ثم فسخه لحرمته وعقدها ووطئ فلا
شئ عليه (التصريح) أى للمرأة أو ولها
المخير بالخطبة بكسر التاء أى التماس
النكاح (والتعريض) أى لغیر المطلقة
طلاقا رجعيًا وأما لها فيحرم لانها ذات
زوج ويحرم الاتفاق على المعتدة لانه
أقوى من التصريح بالخطبة ويجوز
الاهداء ولا رجوع لنفق أمه إذا
لم يتزوجها الا بشرط أو عرف قال
النفراوى والعرف في زماننا الرجوع
ان كان الترك من قبلها وعدمه ان كان
من قبله (والعبد) فهو مسأول للعرفي

ولا يجوز نكاح المتعة وهو النكاح إلى أجل
ويصح قبل البناء وبعده بغير طلاق ويجب فيه
صداق المثل الا أن يكون هنالك تسمية فلها المسمى
ويسقط عنه الحد ويلحق به الولد وأما العدة كاملة
ولا يجوز نكاح في العدة سواء كانت عدة وفاة
أو طلاق ويتأيد التحريم فيه بالوطء في العدة أو
بعدها ويحرم التصريح بالخطبة في العدة
والتعريض بالقول المعروف مباح مثل أن يقول
إني فيك لأغيب ويجوز للحر والعبد نكاح أربع
حرائر مسلمات أو كآيات والعبد نكاح أربع إماء
مسلمات وللحر ذلك إن خشي العنت ولم يجز
للحرائر طولاً أى مالا (فصل) من كان

النكاح لانه من العبادات وهما فيها سواء أما الطلاق فهو من قبيل الحدود وهو فيها على النصف
من الحر والمرجع في ذلك للسنة (وللحر ذلك) أى نكاح جنس الاماء ولو واحدة بلربان
القيدين فيها (ان خشي العنت) أى الزنا بغيرها وكذا بها ان لم يتزوجها ولو وجد للحرائر طولاً
(أى مالا) ولو عن كتب محتاج اليها وقيل لا تباع ان احتاج لها كدار سكناء والة منعه وانما
اشترط ذلك في حق الحر خوفاً من استرقاق ولده لسيد الأمة فان الولد يتبع أمه في الرق والحرية

ويتبع أباه في الدين والتسب فلا يسوغ له تزوج الأمة الا للضرورة والافسخ بطلاق فاذا كانت
 أمة من يعتق ولده عليه كآبيه وأمه وجده أو كان لا يولد له كعقيم أو خصي فإنه يجوز بلا شرط
 (متزوجا) أي ولو خصيا أو مجنوناً ويجب على وليه اطفائه على نسائه ان لم تتضرر منه كما يجب
 عليه نفقة هن وكسوتهن بخلاف الصبي لعدم انتفاع المرأة بوطئه وكذا يجب على المريض
 ما لم يشق عليه الانتقال فيقيم عند احدها حتى يشق ثم يتدنى القسم (حرائر أو إماء) أي
 أو مختلفات من صغيرة بحومعت (١٠٥) أو كبيرة عاقلة أو مجنونة صحيحة أو مريضة لا بين

مُتَزَوِّجَاتٍ بَأَمْرٍ أَتَيْنَ أَوْ أَكْثَرَ نِزَاجٍ أُولَئِكَ مُسْلَمَاتٌ
 أَوْ كَايَاتٍ فَانْهَ عَنْهُنَّ أَنْ يَعْدِلَ بَيْنَهُنَّ فَإِنْ لَمْ
 يَعْدِلْ فَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ لَهُمْ وَلِرَسُولِهِ لَا يَجُوزُ إِمَامَتُهُ
 وَلَا شَهَادَتُهُ وَمَنْ يَتَّخِذْ وَجُوهَهُ فَهُوَ كَافِرٌ سِتَابٌ
 ثَلَاثًا فَإِنْ لَمْ يَتُبْ فَهُوَ كَافِرٌ وَالْعَدْلُ الْمَذْكُورُ يَكُونُ
 فِي النِّفَاقَةِ وَالْكُسُوفِ بِحَسَبِ حَالِ كُلِّ وَاحِدَةٍ
 فَالشَّرِيفَةُ بِقَدْرِ مَثَلِهَا وَالذَّيْفَةُ بِقَدْرِ مَثَلِهَا وَفِي
 الْمَبِيتِ فَلَا يَدْخُلُ لِحَاجَتِهِ عِنْدَ مَنْ لَمْ تَكُنْ نَوْبَتُهَا
 وَإِنْ غَابَ بَطَلِمُ مَنْ خَارِجَ الْبَيْتِ وَالْقِسْمُ يَوْمَ وَلِيَّةٍ
 وَلَا يَقْسِمُ بِيَوْمَيْنِ إِلَّا بِرَضَاهُنَّ ﴿١٠٥﴾ فَائِدَتَانِ

زوجة وأمة بالملك لأن الاماء لاحق لهن
 في الوطاء الا اذا كن زوجات وفي الحديث
 من تزوج بامرأتين ولم يعدل بينهما جاء
 يوم القيامة وشقه ساقط (لا تجوز امامته)
 تقدم أن المعتمد صحة امامة الفاسق
 بالمحارحة (يستتاب ثلاثا) أي لانكاره
 ما علم من الدين بالضرورة فان العامة
 لا تجهله (فهو كافر) أي يقتل ليحصل
 بجزاء الشرط فائدة والافه هو معلوم مما
 قبله (بقدر مثلها) أي مع مراعاة قدر
 وسعه فيها فليس بعاص ان تزل مساواة
 الذنية للشريفية في ذلك وأما في المبيت
 فتجب التسوية اذا اراده ولو امتنع الوطاء
 شرعا كحائض أو عادة كرتقاء وله أن
 يعزل الجميع ما لم يتجاوز مدة الايلاء
 ولا يجب القسم في الوطاء بل يترك الى

سميته ولا لوم عليه في الميل القلبي ويقضى لمن شكت قلبه الوطاء بليلة في كل أربع ومحل
 وجوب النفقة والعدل ان مكنته من الدخول بها أو دعتة الى ذلك وهو بالغ ولم يكن أحدهما
 مشرفا على الموت وكانت مطيقة للوطء الا أن يدخل بها الاستمتاع بغيره (فلا يدخل الخ) أي
 الاولى ذلك فلا يدخل لم يحرم الا أن يستمتع (ولا يقسم بيومين) أي ان كانا يبلدان الا قسم بما
 تسر ولا يمكن عند احدهما أن يزده من الاخرى الحاجة فحراً أو حرثاً أو نحوه فيجوز عدم
 المساواة للضرورة وانما سافر ومعهما حتى زواجه فليس للعاشرة أن تحاسبها بالماضي وكذا

أدباً فقيه في فرائض وأصول في محل حرته فليس (١٠٩) لصاحبة الميثاق الخامسة به دليل

تقوم عليها (لا يصيب الرجل الخ) أي
يكره وينبغي المنع مع البقطان الكبير
وهو من يعقل الوطء (وقيل يحرم) هو
المعتد به يحرم على الرجل أن يتحدث بما
يخبر به مع زوجته وكذا على المرأة (وقيل
لا يجوز) أي يحرم وهو المعتد به (إذا
أرسلتها) أي تقول ذلك إذا أرسلتها (وثاقه)
هو في اللغة انقياد الرجل (والطلاق)
الأولي التفريق (الاتقاع) أي لان
الناقة إذا طليقت من عقالها فقد
انقطعت عنه أي تباعدت (طلاق
السنة) أي الذي أذن فيه السنة
سواء كان راجع الفعل أو مساوياً
أو خلاف الأولى وراجع الفعل يكون
واجباً كما إذا قطعه النكاح عن عبادة
واجبة أو كان ينفي على الزوجة من
حرام ولم ينشئ الزنا ويكون مندوباً كما
إذا لم تكن له رغبة في النكاح ولم يرج
نسلاً ويقطعه عن عبادة غير واجبة
ونكاح الزانية فإنه يشدب طلاقها
وخلاف الأولى للراغب أو راجي
النسب والمساوي خلاف ذلك وإنما
أضيف للسنة مع كون القرآن أذن
فيه بقوله تعالى فطلقوهن أعتدن
لكون القيود جميعها أختلت منها وقد
ثبت أن النبي طلق حفصة ثم راجعها البيان الجواز (ومحظور) أي غير جائز والمعتد الكراهة
(من تحيض) مقتضاه أن طلاق من لا تحيض غير سني وليس كذلك فالأنسب أن يقول أن

الأولى لا يصيب الرجل زوجته أو أمته ومعه
أحد في البيت صغيراً كان أو كبيراً بقطان أو ناعماً
الثانية يكره أن يضاجعهن في فراش واحد وقيل
يحرم واختلف في جمع الماء فقبل يجوز وقيل
لا يجوز وقيل يكره هذا في المضاجعة وأما وطء
أحداهن بمحض الأخرى فلا يجوز اتفاقاً وهذا
آخر ما أردنا جعته من مسائل النكاح وأما الطلاق
فهو مأخوذ من قولك أطلقت الناقة فأنطلقت
إذا أرسلتها من عقال أو قيد فكل ذات زوج مؤنقة
عند زوجها فإذا فارقتها أطلقتها من وثاقه
والطلاق لغة الاتقاع والتهاب واصطلاحاً حل
الجمعة المتقدمة بين الزوجين وهذا أمر جعله
الله تعالى بأيدي الأزواج دون الزوجات وهو
على قسمين مباح وهو طلاق السنة ومحظور
وهو طلاق البتة وهو الطلاق ثلاثاً في
كلمة واحد وطلاق السنة شروط أن تكون
المطلقة من تحيض وأن لا تكون حائضاً ولا نفساً

ثبت أن النبي طلق حفصة ثم راجعها البيان الجواز (ومحظور) أي غير جائز والمعتد الكراهة
(من تحيض) مقتضاه أن طلاق من لا تحيض غير سني وليس كذلك فالأنسب أن يقول أن

تكون المطلقة غير حائض ولا نفسه ان كانت عن تحيض ومثل من لا تحيض الحامل وغير المدخول بهما فمطلقتهما متى شاء ولو كانت الحامل حائضاً لان عدتها وضع حملها فلا تطول عليها فتستثنى من كلام المصنف ويجوز ان يطلق في الحيض أو النفاس على الرجعة والطلاق فيه ما حرام (لم يمس) فان مسها فيه ثم طلقها كان الطلاق مكروهاً لانها لا تدري هل تعتد بالأقراء أو بوضع الحمل وتطوف التدم ان ظهر بها حمل (١٠٧) (حق ينوي أكثر) أي فيلزمه ما نواه لان

وَأَنْ نَكُونَ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ وَأَنْ يُطْلَقَ فِيهِ
وَاحِدَةً وَمَنْ قَالَ لِرَجْعَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ فَهِيَ وَاحِدَةٌ
حَقٌّ يَنْوِي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَالتَّلْعُ طَلَقٌ بَائِسَةٌ
لَا رَجْعَةَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَسْمِ طَلَاً فَإِذَا أُعْطِيَ شَيْئاً
يَخْلَعُهَا بِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَأَرْكَانُ الطَّلَاقِ أَرْبَعَةٌ الْأَوَّلُ
مَوْقِعُ الطَّلَاقِ وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِماً مُكَلِّفاً فَلَا
يَتَعَقَّدُ طَلَاً الْكَافِرُ وَلَا الصَّبِيُّ وَلَا مَنْ زَالَ عَقْلُهُ
يُجْنُونَ أَوْ إِنْغَاءٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَالسَّكْرَانُ بِخَمْرِ أَوْ
تَيْبِذٍ الْمَشْهُورُ تَفْسُودُ طَلَاً قَالَهُ فِي الْجَوَاهِرِ
وَمُظَاهَرَةٌ مِيزَامٌ لَا وَاحْتِرَازٌ بِقَوْلِهِ بِخَمْرٍ أَوْ تَيْبِذٍ عَمَّا
لَوْ شَرِبَ لَبِئَاءُ وَكُلَّ طَعَامٍ حَلَالاً أَوْ دَوَاءً فَسَكِرَ مِنْهُ

الطلاق موضوع للقدر المشترك بين الواحد والجمع (والخلع) أي إزالة العصمة بعوض من الزوجة أو من غيرها أو بلفظ الخلع وإن بغير عوض والمشهور جوازه إلا أن يقصد ضررها فتدعى من ظلمه فيحرم أخذه ورده وية طلاقه (والميزام طلاقاً) أي هذا إذا سمى طلاقاً قبل وإن لم يسم كما إذا كانت العادة أنها إذا خلعت سوارها مثلاً من يدها ودفعته له وخرجت من الدار ولم ينعها أنه طلاق ويسوغ للاب أن يخالع عن مجورته حيث كان مجبراً ولو بجميع مهرها إن كانت المصلحة في خلعهما بخلاف غير المجبر فلا بد من أذنها وإن أعطت الصغيرة أو السفية لزوجهما ما يخلعهما به بغير إذن الولي رد المال وبانت ما لم يقل إن صحت براءتك فأنت طالق والا لم يقع طلاقه لأنه معاق على صحة البراءة

ولم تصح نعم أن أجاز الولي فعلها وقع الطلاق وبرئ الزوج من جميع ما أُرأى منه وأما الرشيدة فتصح براءتها ولو جهلت القدر المبرأ منه لان البراءة من المجهول صحيحة (مكلفاً) أي بالغاً عاقلاً ويصح أن يوكل الزوج البالغ صبيّاً أو امرأة في وقوع الطلاق لانه الموقوع في الحقيقة (أو نحو ذلك) أي كالتأثم والمعتوه والمريض الذي يهذى فيطلق في هذيانه ولا يشعر بوقوع شيء منه ويصدق في الفتوى والقضاء لكن يمين (بخمر) هو المسكر من ماء العنب والتبذ المسكر من غيره (ميزام لا)

وهو كذلك على المعتمد (ملك الزوج الخ) أي حقيقة كما إذا كانت المرأة تحت أو مجازا كما إذا قال لامرأة أنت طالق ونوى بعد نكاحها أو أن تزوجك فأنت طالق أو قال أول امرأة أتزوجها طالق وجهوا الأئمة بخالفون ما لكافي لزوم الطلاق قبل النكاح ولو علق وهي رجة (القصد) أي قصد التلظظ في الصريح والكنية الظاهرة وإن لم يقصد حل العصمة لأن الطلاق يلزم بالهزل (فن سبق لسانه) أي بأن (١٠٨) قصد التكلم بغير الطلاق

فانه ان طلق في تلك الحالة لا يلزمه طلاق اجماعا
 الثاني المحلل وهو الزوجية بشرطه ملك الزوج
 عصمة المرأة قبل الطلاق الثالث القصد فن
 سبق لسانه الى الطلاق لم يقع عليه طلاق ولا يقع
 طلاق المكره الرابع اللفظ أو ما يقوم مقامه من
 الفعل أما اللفظ فينقسم الى صريح وكناية وما
 عداهما فالصريح ما فيه لفظ الطلاق على أي وجه
 كان مثل أن يقول أنت طالق أو أنت مطلق
 فيلزم به هذا الطلاق ولا يفتقر الى نية ومطلقها
 واحدة إلا أن ينوي أكثر والكناية قسمان
 ظاهرة ومحملة فالظاهرة مثل قولك أنت خالية

فتكلم به لم يقع عليه طلاق في التنوي
 ويلزمه في القضاء ما لم تقم قرينة على
 صدقه ومن سئل في شيء فقال حلفت
 بالطلاق لأفعله ولم يكن حلف أو قال
 لزوجه كنت طلقتك ولم يكن فعل فانه
 يصدق في الفتوى دون القضاء (طلاق
 المكره) ومثل الطلاق العتق والنكاح
 والإقرار واليمين ويكون الإكراه بضرب
 أو أخذ مال أو حبس ظاهرا لا شرعا فلا
 يهتد به لأن الإكراه الشرع كالطوع كانت
 اليمين على بر أو حنت ولذا قال بعض
 المحققين أن للقاضي أن يحلف الخصم
 بالطلاق إذا طلبه من صاحب الحق متى علم
 توقف ثبوت الحق عليه حيث لا بينة فإذا
 حلف كاذبا حنت وكذا لو حلفه الحماكم
 والإكراه غير الشرعي في صبغة الحنت
 كالشرعي كان يحلف لأفعلن وأما ما

صبغة البر فلا يوجب حنتا كان يحلف لأفعل كذا إلا أن يعلم أنه سيكره أو يعم في عينه بأن
 يقول لأفعله طاهرا أو لا مكرها أو يفعل به بعد زوال الإكراه حيث كانت عينه غير مقيدة بأجل
 (وكناية) أي ظاهرة وما عداهما أي من الألفاظ المحتملة (مطلقة) أي بفتح الطاء وتشديد
 اللام أما بسكون الطاء وفتح اللام فينوي فيها أي تقبل نية كمنطلقة ومطلوقة (ومطلقها)
 أي ومطلق هذه الألفاظ المجردة عن التقيد بالوحدة والتعدد وهذا تكرار مع قوله ومن قال
 لزوجه أنت طالق الخ (ظاهرة) أي في الطلاق (ومحملة) أي للطلاق وغيره ويقال لها خفية

(وبرية) الواو بمعنى أولانهم ما صيغتان ومثل ذلك بائن وبنة وحيلك على غاربك وأنت حرام
 ووهبتك ورددتك لاهلك وأنت كالمينة والدم ولحم الخنزير إذا جرى العرف باستعمال هذه
 الالفاظ في حل العصمة قال العلامة الامير وقد جرى العمل بالمغرب في الحرام أنه طلاقه بائة
 اه وأما بنة وحيلك على غاربك (١٠٩) فتلاث دخل أو لم يدخل وباقي الالفاظ ثلاث

في المدخول بها ويتوى في غيرها حيث
 جرى العرف بذلك وان قال لها أنت نجاسة
 أو استلى على ذمة فقيل يلزمه طلاقه
 بائة وقيل ثلاث وقار بعض المحققين
 أنهم في عرف مصر بمنزلة فارقتك يلزمه
 طلاقه الالنية أصـ كثر وتكون رجعية
 في المدخول بها وبائة في غيرها ومثلها
 عين سفه وبالجملة فالفاظ الطلاق مبنية
 على العرف فلا يجوز لاحد أن يفتي قوما
 إلا بعرفهم (قال المشهور الخ) ومقابلته أن
 اللفظ المحتمل لا يلزم به الطلاق ولو نواه به
 (المفهمة) أي التي شأنها الافهام بالقراش
 وان لم تفهم منها المرأة الطلاق وأما غير
 المفهمة فلا يقع بها ولو قصد (من
 الاخرس) وكذا من غيره على المعقدا
 (من القادر) وأولى من العاجز (عازم
 على الطلاق) أي نأويه فيقع عليه
 ما كتبه بمجرد الكتابة (فله رده) أي
 بعد الخروج وهو ضعيف والمعتمد

وبرية وهي كالصريح في أنه لا تقبل دعواه في
 غير الطلاق والمحتملة مثل اذهبي وانصري فتقبل
 دعواه في نفسه وعـ دده فاذا ادعى أنه أراد الطلاق
 فالمشهور أنه يكون طلاقاً وأما ما يقـوم
 مقام اللفظ أنواع منها الاشارة المفهمة وهي
 معتبرة من الاخرس في الطلاق ومنها كتابة الطلاق
 من القادر على النطق فان كتب الكتاب بالطلاق
 وهو عازم على الطلاق وقع عليه ما كتبه وإن
 كتبه غير عازم فله رده ما لم يبلغ المرأة فيلزمه ولو
 عقد الطلاق بقلبه جازماً من غير تردد في وقوع
 الطلاق عليه بمجرد ذلك وإينان ولا يجوز أن
 يتزوج الرجل امرأة ليحلها لمن طلقها ثلاثاً

أنه يلزمه ولو لم يخرج له على العزم عند ابن رشد ما لم يكتبه مستشيراً أو يخرج له كذلك
 فانه لا يقع الا اذا وصل وأما اذا كتبه مستشيراً أو أخرجه عازماً أو لانية فانه يقع ولو لم
 يصل (بقلبه) يعني الكلام النفسي والمعتمد عدم الوقوع به وأما من عزم على أنه يطلق امرأته
 ثم استحسن التردد أو اعتقد أنها مطلقة ثم تبين له عدمه فلا شيء عليه (ولا يجوز) أي
 يحرم وفي الحديث ألا أخبركم بالنيس المستعار قالوا بلى قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له

(ولا يحلها ذلك) أي أن قوى التحليل ولومع نية أمسا كها ان أعجبتة فان لم ينو التحليل حلت ولو
قوته المرأة مع مطلقها فإذا نوى الأمسك وواقعها ما ظهر في قصد التحليل صحيح النكاح
واستظهر الاجهوري محته فيما بينه وبين الله (ويفسخ) أي بطلاق لانه مختلف فيه وان فسخ
قبله فلا شيء لها (زواج غيره) أي بالغايولج في فرجها الحشفة أو قدرها من مقطوعها بالتشاور
في نكاح لازم علمت فيه الخلوة بما مر آتين فأكثر (١١٠) مع عدم انكار أحد الزوجين

الوطء (الرجعة) وتجري فيها أحكام
النكاح ويشترط في المرتجع أن يكون
فيه أهلية النكاح لا مجنون أو سكران
الأنيسة تجوز رجعتهم ولا يجوز
نكاحهم المحرم ولو الزوجين والمريض
والعبد والسفيه والمفلس بعدا لجر عليه
بغير إذن سيد وولي ور بدين لان الدوام
ليس كالابتناء (في التي تحيض) وأما
اذا لا تحيض لصفر أو يأس فله رجعتها
قبل انقضاء ثلاثة أشهر لافرق بين الحرية
والامة وتصح رجعة الحامل اذا خرج
أحد التوأمين أو بعض الولد وبقي بعضه
ولو بدا أو رجلا فاذا وضعت جميعه أو
دخلت الحرة في الحيضة الثالثة أو الامة
في الثانية أو انقضت الثلاثة أشهر فلا
يرتجعها الا بعقد جديد بصداق وولي
وشهود كن طلقها قبل الدخول لانها
لا تعتد ومن تأخر حيضها الارضاع فانها

ولا يحلها ذلك ويفسخ قبل البناء بعده وان فسخ
بعده فلها المسمى ومن طلق امرأته ثلاثا لم تحل له
عليك ولا نكاح حتى تنكح زوجا غيره (فصل)
قال في الرسالة وله أي لا يطلق زوجته لرجعة في
التي تحيض ما لم تدخل في الحيضة الثالثة في الحرية
أو الثانية في الامة قال شارحها الرجعة تملكها
الزوج في كل طلاق نقص عدده عن الثلاث ما لم
يكن معه فداء أو ما لم يكن على وجه المبرأة والتدية
ولمّا كانت له الرجعة ما لم تنقض العدة لأن
العصمة بين الزوجين لا تنقطع بما دون الثلاث
في الحرية اذا لم يكن معه فداء ما لم تنقض العدة
والرجعة تكون بالنية مع القول أو بالنية دون

تمكث سنة بضاء وتحل للزوج ما لم يأتها حيض قبل السنة ولو يوم فأنها تنظر سنة أخرى
أو الحيض (قال شارحها) أي الرسالة وهو الفاكهاني (يملكها الزوج) أي فيراجعها جبرا
لأنها زوجة ما دامت في العدة (ما لم يكن معه فداء) أي شي تعطيه له من عندها (على وجه
المبرأة) أي من مؤخر صداقها مثلا لتفتدي به (بالنية مع القول) كأن يقول راجعتها أو
ارتجعتها وهما صريحان فلا يفتقران لنية فتصح الرجعة بهما ولو هزلا وتكون رجعة

مظاهرة وأما إذا لم يأتى أو وقعت التحريم فلا بد من النية لانه محتمل لأن بدأ عدت
 الحظر إلى أول الناس ورفعت التحريم عن أوعن الناس (فإن نوى في نفسه) أي أتى في نفسه بكلام
 نفسي فقد صحت رحمته فيما بينه وبين الله فقط فلا يصدق أن لم يدع ذلك حتى خرجت من
 العدة ورفع الإفاضة أما أن لم يخرج من العدة فليرتفعها الآن (ولو اتفرد اللفظ) أي حوّلوا الصريح
 وتكون رجعة في الظاهر لا الباطن فيلزمه النفقة والكسوة وبقيت أحكام الزوجية (بدون
 النية) أي وأما معها فهو رجعة ومثل (١١١) الوطء مقدّماته بل دخوله عليها بنية الرجعة

يكون رجعة (لا يكون رجعة) أي على
 المشهور خلافاً لابن وهب (الوطء) أي
 بدون نية الرجعة ولا حد فيه ولو عدل أن
 ابن وهب يقول بأنه رجعة وكذلك أبو
 حنيفة ويحرم عليه الاستمتاع بها بغيره
 وكذا الاختلاف بها وكلامها والأكل
 معها ولو كانت نية رجعتها بعد ذلك وله
 نظروجهها ~~ومعها~~ كفيها كالأجنبية
 والسكنى معها أدمع الأجنبية في دار
 جامعة لكل والناس ولو أعزب فإنه يجوز
 له السكنى بين المتأهلين ولا تسقط نفقتها
 إذا خرجت من منزلها بغير رضاه بخلاف
 الزوجية التي في عصمة فانها تسقط
 نفقتها بنشوزها لانها في مقابلة الاستمتاع
 (والاستحباب) هو المشهور (في البيع)

القول فإن نوى في نفسه أنه راجعها فقد صحّت
 رجعة فيما بينه وبين الله تعالى ولو اتفرد اللفظ دون
 النية لما صحّت له الرجعة بذلك فيما بينه وبين الله
 تعالى والوطء بدون النية لا يكون رجعة والوطء
 حرام وفي الشهاد على الرجعة قولان بالوجوب

والاستحباب (الباب التاسع في البيع)

وله ثلاثة أركان الأول ما يدل على الرضا من قول
 كقول البائع بعثد وقول المشتري اشتريت أو فعل
 كالمعاطاة الثاني العاقد وهو البائع والمشتري

وحكمة مشروعيته التوصل لما في أيدي الناس بدون منازعة والأصل فيه الإباحة لقوله تعالى
 وأحل الله البيع وحرم الربا وفي الحديث أفضل الكسب بيع مبرور وعلى الرجل يده وقد
 يعرض له الوجوب كبيع طعام لضطر والنسب كمن أقسم على شخص أن يبيع له سلعة
 لا ضرر عليه في بيعها لأن إقراره منه مندوب والكراهة كبيع هرأوس بيع لا أحد جلد
 والتحريم كالبيع المنهي عنها (كقول البائع الخ) ولا يشترط الترتيب بين الإيجاب والقبول
 ولا يضر الفصل اليسير بينهما وهو ما لا يخرج الكلام الثاني عن كونه جواباً للاول مادام في
 مجلس المكالمة فيلزم البيع بمجرد الإيجاب والقبول ما لم يكن العقد على الخيار (كالمعاطاة)

وهي دفع ثمن وأخذ مئمن من غير كلام وهي لازمة عند قبض الجائنين من جهة قبل قبض مامعا
وان كان البيع بقبض أحدهما صححنا قلنا أنخذر غيظا معلوم الثمن أن يأكله قبل دفع ثمنه
وأن يبدله وليس فيه بيع طعام بطعام لعدم لزوم البيع وأما بعد دفع ثمنه فيحرم أخذه
لما فيه من بيع طعام بطعام غير محقق التماثل وينعقد البيع أيضا بالاشارة المفهومة من
الجائنين أو من أحدهما والقول من الآخر ولو كانت الاشارة من غير آخرس وتجاوز معاملة
الآخرس والأعشى والأصم وأما من اجتمعت فيه هذه الأوصاف الثلاثة فتمتنع معاملته (محررا)
وهو الذي ينهم الخطاب ويحسن رد الجواب (أوسكر) أي كان بحلال أو حرام وكذا
لا يؤخذ السكران باقراره وسائر عقوده (١١٢) كالصبي والسفيه بجامع نقصان

العقل في كل ويحلف أنه ما عقل حين
باع ويؤخذ بيميناته وعته وطلاقه
وأسياب حدوده سد الذريعة لئلا
يتساکر الناس للتخلص من ذلك وعند
الشافعي وأبي حنيفة يجوز على السكران
كل ما فعله من بيع وغيره (أو نحو ذلك)
أي كاتخاذ (الامن مكلف) أراد به البالغ
العقل الرشيد الطائع وعدم اللزوم
بالنسبة للصبي والسفيه انما هو في بيع
متاع نفسهما وأما في بيع متاع غيرهما
وكالة فيلزم من غير اجازة الموكل لكتفائه
اذنه في البيع ولا يلزم بيع المكره الا اذا

وَيُسْتَرَطُّ فِي صِحَّةِ بَيْعِهِ أَنْ يَكُونَ عَمْرًا فَلَا يَنْعَقِدُ بَيْعُ
غَيْرِهِ وَلَا شِرَاؤُهُ لِصَغَرٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ سُكْرٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ
وَلَا يَلْزَمُ الْبَيْعُ الْآمِنُ مَكْلَفُ الثَّالِثِ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ
وَهُوَ الثَّمَنُ وَالْمَثْمَنُ وَيُسْتَرَطُّ فِيهِمَا خَمْسَةُ شُرُوطٍ
الطَّهَارَةُ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ نَجَسٍ كَالْعَذْرَةِ وَلَا مُتَّحِسٍ
لَا يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ كَالزَّيْتِ وَالْإِنْتِفَاعُ بِهِ انْتِفَاعًا
شَرْعِيًّا فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مُحَرَّمٍ الْأَكْلِ كَالْقَرَسِ
وَالْبَغْرِ وَالْجَمْرِ إِذَا اشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ وَعَدَمُ نَهْيٍ

صكان الا كراه شرعا يجبر القاضي من عليه الدين على البيع لوفاء الغرماء أو جبر من عليه
الخراج الحق على بيع ما بيده فيلزم ويجوز الشراء لكل أحد أو ما لو طلب منه مال ظلمنا فباع شيئا
لوفائه ولا يلزم لان الجبر على سبب البيع كالجبر على البيع وروى عليه بلا شيء ويرجع المدافع
على الظالم ولكن جرى العمل بغيره خيفة أن تضيق الناس في السجن اذا قلنا بدم لزوم بيعهم
(الطهارة) أي الا للضرورة كبيع الزبل ولا يجوز أن يأخذ في ثمن سلعة خيرا أو خيرا أو نحو
ذلك (لا يمكن تطهيره) وأما الثوب المتنجس ونحوه مما يمكن تطهيره فيجوز بيعه ولا يمكن يجب
البيان لان القاعدة وجوب بيان ما يكره (انتفاعا شرعيا) فتخرج آلات اللهو (محرم الاكل)
وأما مباح الاكل فيجوز ما لم يأخذ في النزاع الغرم من جهة أنه هل يدركه كذا شرعية أم لا

(ورد في عنه) أي من حيث البيع وإن أبيع من حيث اتخاذه دون ثمن كسكك الصيد أو الحراثة وغرم قيمته على قائله من حيث قيم المثلقات لا من حيث جواز بيعه وفي الحديث نهى عن سكب ومهر البغي وحلوان الكاهن ويجوز قتل الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه بل يندب (الآبق) أي العبد الهارب بالفعل (الشارد) أي لاستصعاب تحصيله وأما النحل في جميعه فمن المقدور على تسليمه لاشراؤه وهو طائر (فالجهل الخ) أي إذا كان البيع على البت والافيجوز بيع شيء غائب بلا وصف على أن المشتري الخيار إذا رآه ومجمل البطلان إذا كان الجهل منهما أو من أحدهما وعلم (١١٣) العالم بجهل الجاهل واللام يبطل ويكون حكمه

ورد في عنه فلا يجوز بيع الكلب والقدره على تسليمه فلا يجوز بيع الآبق ولا البعير الشارد والسمك في الماء والعسل بكل من الثمن والثمن فالجهل بهما أو بأحدهما مبطل مثل أن يشتري برتة بخرج مجهول وتراب الصواعين (فصل في تحريم ربا الفضل وهو الزيادة وربا النساء وهو التأخير في النقد وهو الذهب والفضة فلا يجوز بيع درهمين بثلاثة ولا ببيع درهم بدرهم إلى يوم أو ساعة مثلا وبيع المراجعة جائز لكن الأحب

حكم الغش والخديعة فالجاهل منهما إذا علم الخيار بين امضاء البيع ورده ويجوز البيع لحاضر في بادية بمكالم بادية مجهول له وليا في حاضرة بمكالم حاضرة مجهول له للضرورة ويضر الجهل بالجملة والتفصيل معاً وبالنقصيل فقط كأخذ شقة معلومة القدر من بائع كل ذراع بكذا أو يفصل له الخياط منها ما يلزمه ويرد الباقي فيفسخ العقد وأما إذا أخذ شقة أو صبرة بنسائها مجهولة القدر كل ذراع أو صاع بكذا فيجوز (وتراب) أي ومثل أن يشتري تراب الصواعين وكذا تراب حافوت العطار لشدة الغرر فإنه لا يدري ما يخرج منه

(٨ - نزيه) (وهو الزيادة) تفسير للفضل وكما يحرم في النقد يحرم في الطعام الربوي أي المقتات المدخول منه التين على المعتمد أو ما غير الربوي كالشواكه فيجوز فيها التفاضل كأن تعطى رطل مشمش برطابن إذا كان يدا بيد (وهو التأخير) تفسير للنساء بفتح النون المشددة ويحرم أيضا في الطعام ولو لم يكن متجدا الجنس ولو غير ربوي كما قال الأجهوري

ربا نسا في النقد حرم ومثله * طعام وإن جنسا هما قد تعددا

وخص ربا فضل بنقد ومثله * طعام ربا إن جنس كل توحد

وعند اختلاف الجنس يجوز التفاضل إذا كان يدا بيد (درهمين بثلاثة) مثال لربا الفضل إذا كان يدا بيد (درهم بدرهم إلى يوم) مثال لربا النساء (جائز) أي خلاف الأول بدليل قوله

لكن الاحب خلافه أى من بيع المزاينة والمساومة (الكثرة البيان) ولا يجوز أن يبيع ويقول قامت بشدها وطيرها بكذا ولا يجوز أن يشتري بثلثين بثلث واحد ثم يفرق على كل سلعة قدرا منه ثم يبيعها مائة (فربما ينسى الخ) النسيان زوال الشئ من المدركة والحافظة والسهو زواله من المدركة دون المحافظة (ولا يجوز الخ) أى يحرم ومثل التديليس الغش وهو أن يصف المبيع بصفة ليست فيه إما بلسانه أو بفعله كان (١١٤) يطلع ثوب عبد بعد ادليوهم أنه

كاتب أو يطلع ثوبا ينشأ أو يخلط رديا بجيد أو ماء بدين أو يضع كنانا في ندى حتى يترطب وفي الحديث من غشنا فليس منا أى ليس على ستناء وكذا تحرم الخديعة بأن يفعل مع مريد الشراء ما يوجب الاستحياء منه كأن يحضره شيئا من الماء كحل أو المشروب حتى يخدعه ويخبر المشتري في الغش والخديعة بين الرد وعدمه عند قيام السلعة وإن فاتت لزمه الأقل من الثمن والقيمة (رغبته) أى فى المبيع ككثياب المولى وثوب المجذم والأرص والثوب النجس (فيجب عليه الخ) أى فى بيع المزاينة فقط فيقول أن عقد الشراء كان على كذا من الذهب والنقد كان بكذا من الريال مثلا وكذا بين أن كان اشتراها إلى أجل أو طال مكثها عنده أو ركب الدابة مدة أو ليس الثوب مدة أو نحو ذلك (فى الفرائض)

خلافه لكثرة البيان على البائع فيه فربما ينسى ما ينظر أو يسهو فينتقل ذهنه من شئ إلى غيره ولا يجوز فى البيع التديليس وهو كتمان عيب السلعة عن المشتري ويجب على البائع الاخبار بكل شئ إذا أخبر به المشتري قلت رغبته فيجب عليه أن يبين أنه عقد على كذا ونقد عنه كذا والله أعلم

باب العاشر فى الفرائض

الوارثون من الرجال عشرة الابن وابنه وإن سفل والاب والجد وإن علا والأخ مطلقا وابن الأخ الشقيق أو اللائب وإن بعدوا ألم الشقيق أو اللائب وابنه وإن علا والزوج ومولى النعمة وهو المعتق والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن

جمع فريضة مشتق من الفرض بمعنى التقدير وأسباب الميراث نكاح وولاء ونسب وبيت المال إذا انتظم والارد على غير الزوجين والاورث ذوو الارحام وشروطه تقدم موت المورث واستقرار حياة الوارث بعده والعلم بالقرب والدرجة وانتفاء الحاجب (عشرة) أى على سبيل الاختصار وخمسة عشر على سبيل البسط كما ترى (وإن سفل) بفتح الفاء وضمتها (مطلقا) أى شقيقا أو لائبا أو لام (وابنه) أى ابن ألم الشقيق أو اللائب (سبع) أى على طريق الاختصار وعشر على سبيل

ليسط لان الجدة تشمل التي من جهة الام والتي من جهة الاب والاخت تشمل الشقيقة والتي
 الاب والتي للام وكلهن أصحاب فرض الا المعتقة وأما الرجال فكلهم عصبية الا الزوج والاخ
 للام واذا اجتمع الرجال والقسم (١١٥) فيرث الابن والبنت والاب والام والزوجة أو

الزوج (من ذوى الارحام) وهم سبعة من
 النساء العمة والخالة وبنت الاخت وبنت
 الاخ وبنت البنت وبنت اعم والجدة اعم
 اب الام وستة من الذكور الخال وابن
 البنت والعم للام وابن الاخ للام والجدة
 من قبل الام وابن الاخت (الفروض)
 أى المقدرة في كتاب الله تعالى التي
 هى أصول الفرائض (والاخت للاب
 والام) أى الشقيقة (والاب) أى
 والاخت للاب عند عدمها أى الشقيقة
 (مع عدم الحاجب) وهو ولد الزوجة
 ذكر أو أنثى منه أو من غيره ولو من
 زنا لانه يلحق بها وولد الولد وان نزل (مع
 فقده) أى الحاجب وهو ولد الزوج منها
 أو من غيرها وولد ولده ومن طلق امرأة
 في مرضه ولو ثلثا فانه يرثه ان مات في
 مرضه ذلك ولو بعد العدة ولا يرثها ان
 مات قبله ولو طلق الصبي زوجته طلقه
 واحدة فانهم يترارثان مادامت في
 العدة ومن تزوج امرأة في مرضه فلا يرثه
 ولا يرثها (كل اثنين الخ) وذلك أربعة

وإن سفلت الأم والجدة وإن علّت والأخت
 والزوجة ومولاة النعمة ومن عدا هؤلاء كالأب الأم
 وابن الأخت فهو من ذوى الارحام لا يرث شيئا
فصل في الفروض التي هي أصول ستة
 النصف وهو فرض خمسة البنات للصلب وبنت
 الابن عند عدمها والاخت للاب والام وللأب عند
 عدمها والزوج مع عدم الحاجب والرابع فرض
 الزوج مع وجود الحاجب والزوجة أو الزوجات
 مع فقده والثمن فرض الزوجة أو الزوجات مع
 وجود الحاجب والثلاث فرض كل اثنين
 فصاعدا تسحق احداهن إذا انفردت النصف
 والثلث فرض الأم مع فقدها الحاجب والاثنين
 فصاعدا من ولد الأم ما كانوا السدس فرض سبعة
 الأب مع وجود الحاجب والام مع وجود الحاجب

أصناف بنتان فأكثر وفتان فأكثر وأختان شقيقتان فأكثر وأختان لأب فأكثر وأما قوله
 تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فالمراد منه فان كن اثنتين فصافوقهما قياسا على الاثنتين (مع
 فقدها الحاجب) وهو الولد وولد الولد والاثنان فأكثر من الاخوة والاختوات مطلقا (ما كانوا)
 أى ذكورا وإناثا أو مختلفين ويستوى فيه الذكور والانثى (مع وجود الحاجب) وهو الولد

وولد الولد (أو كان معها أخرى) كأم الأم (١١٦) الأب فان كانت التي من جهة الأم

أقرب فأنها تسقط البعدى من جهة
الأب كأم الأم وأم أم الأب دون العكس
فيشتركان لأن النص انما جاء في التي للأم
وقيست عليها التي للأب فأصالتها جبرت
بعدها ولا يرث عند مالك أكثر من
بنتين أحدهما من ليس بينهما وبين
الميت ذكر كأم الأم وأمهاتها والثانية من
بينها وبينه ذكر فقط هو الأب كأم الأب
وأبهاؤها وأما أم الجد فلا يرث (من
الاخوة) وكذا غيرهم ممن تساووا في
الدرجة كالبنين وبنينهم والأعمام وبنينهم
(بدلى) أى الميت بنفسه كالأب والابن
أوبن كالجدة وابن الابن وابن نزل والاخت
وابنه وابن سفل والم وابنه وابن بعد (حجب
اسقاط) أى حرمان وينبغى الاعتناء
بمسائل الحجب فان من لا يعرفه لا يعرف
الذرائض (ومن فى معناهم) معطوف
على من ينسب وراعى معنى من يجمع
والزوج بدل من من أوعطف بيان وانما
كان كل من الزوج والزوجة فى معنى
البنين ونحوهم لأنه لا واسطة بينهما وبين
الميت (يحجبه الابن) أى ولو لم يكن أباه
بل عمالان الأقرب من أهل الجهة يحجب
الأبعد وجهات العصوبة عندنا سبعة
البنوة ثم الابوة ثم الجدودة والاختوة ثم
بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت
المل فاذا اجتمع عاصبان فأكثر نظر الى الجهة فمن كان من جهة البنوة قدم على غيره وهكذا

والجد فاذا انفردت أو كان معها أخرى تشاركها
والواحدة فأكثر من بنت الابن اذا كان
هنالك بنت الصلب والأخت للأب فأكثر مع
وجود الأخت الشقيقة والواحد من ولد الأم ذكرًا
كان أو أنثى والجد مع الولد أو ولد الابن

(فصل) إذا انفرد الأب أو الجد أو الابن أو
ابنه أخذ المال جميعه والاشنان من الاخوة فصاعدا
يقسمونه بالسوية وإذا اجتمع منهم ذكور وإناث
فَيَقْسِمُونَهُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ويرث بالتعصيب
كل ذكر بدلى بنفسه أو بنه كروم معنى التعصيب أن
من يرث به يستغرق جميع المال إذا انفرد
ويستحق الباقي بعد ذوى الدماء إن كان معه

ذو سهام (فصل) الحجب قسمان حجب اسقاط
وحجب نقل أما حجب الاسقاط فلا يلحق من ينسب
الى الميت بنفسه كالبنين والبنات والآباء
والأمهات ومن فى معناهم الزوج والزوجة
ويُلْحَقُ مِنْ عَدَاهُمْ فَإِنَّ الْإِنَّ يَحْجِبُهُ الْإِبْنُ وَالْجَدُّ

فان كانا من جهة واحدة فان كان بعضهم اقرب اليك حجب الابعاد من الميراث كالابن مع ابن
 الابن وكل ابن ابن يحجب من تحته والاب يحجب كل جد وكل جد يحجب من فوقه والاخ
 يحجب ابن الاخ والم يحجب ابن الم (١١٧) وكل ابن اخ وابن عم يحجب من تحته

فان تساوى العاصبان في الجهة
 والقرب نظر لهما من حيث القوة فيقدم
 الشقيق على الذي للاب ويكون ذلك في
 الاخوة وبنينهم والاعمام وبنينهم وقد اشار
 الجعبري الى هذه القاعدة بقوله
 في الجهة التقديم ثم بقربه

وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا
 (يحجبه الاب) أي لادلالته به والقاعدة
 أن كل من أدلى بواسطة محبته تلك
 الوساطة الا الاخوة للام فانهم أدلوا بها
 ويرثون معها بل يحجبونها من الثالث
 الى السادس (مطلقا) أي أشقاء أولاد
 أولادهم ويزيد الاخ للام بأنه يسقط بالجد
 وبالبنات وبنات الابن (ومن يحجبهم - م)
 أي ومن يحجب آباءهم وهم الابن وابنه
 والاب ويحجبهم أيضا الجد وان لم يحجب
 آباءهم (معهم ذكر) أي في درجتهم أو
 أنزل منهم لان القاعدة ان ابن الابن وان
 نزل يعصب أخواته وبنات عمه بغير شرط
 ويعصب عماته بشرط أن لا يأخذن من
 الثلث شيئا وأما ابن الاخ فإنه لا يعصب
 من في درجته من أخواته لان من من

يَحْجِبُهُ الْاَبُ وَالْاِخْوَةُ مُطْلَقًا يَحْجِبُهُمُ الْاِبْنُ وَابْنُهُ
 وَإِنْ سَقَلَ وَالْاَبُ وَبَنُو الْاِخْوَةِ يَحْجِبُهُمْ آبَاؤُهُمْ وَمَنْ
 يَحْجِبُهُمْ وَالْجَدُّ وَالْمُ يَحْجِبُهُ بَنُو الْاِخْوَةِ وَمَنْ يَحْجِبُهُمْ
 وَابْنُ الْمِ يَحْجِبُهُ آبَاؤُهُ وَمَنْ يَحْجِبُهُ وَبَنَاتُ الْاِبْنِ
 يَحْجِبُهُنَّ الْوَاحِدُ مِنْ ذَكَورٍ وَلَدِ الصُّلْبِ وَالْاِثْنَانِ
 فَمَاعِدَا مِنْ بَنَاتِ الصُّلْبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ
 فَيُعَصِّبُهُنَّ فَيَكُونُ لَهُ وَلَهُنَّ مَا بَقِيَ عَنْ قَرْضِ
 الْبَنَاتِ لِذَكَرٍ مِثْلُ حِظِّ الْاِثْنَيْنِ وَالْاِخْوَاتُ لِلْاَبِ
 يَحْجِبُهُنَّ الشَّقِيقُ وَالشَّقِيقَتَانِ فَكَثْرُ الْاَبْنِ يَكُونُ
 مَعَهُنَّ أَخٌ لِأَبٍ فَيُعَصِّبُهُنَّ فَيَكُونُ لَهُ وَلَهُنَّ مَا بَقِيَ عَنْ
 قَرْضِ الْاِخْوَاتِ الْأَشْقَاءِ لِذَكَرٍ مِثْلُ حِظِّ الْاِثْنَيْنِ
 وَالْاِخْوَاتُ الْأَشْقَاءُ يَحْجِبُهُنَّ الْاَبُ وَالْاِبْنُ وَابْنُهُ
 وَالْجَدُّاتُ مِنْ أَىْ جِهَةٍ كُنَّ بِالْأُمِّ وَتَسْقُطُ الْجَدَّةُ
 الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْاَبِ بِهِ وَالْمَوْلَى الْمُعْتَقُ يَحْجِبُهُ عَصْبَةُ

ذوى الارحام فلا يعصب من فوقه وهي عمته بطريق الاولى ولذا قال المصنف هنا الا أن
 يكون معهن ذكروا فيما يأتي أخ (بالام) أي يحجب بالام أما التي من جهتها فلا دلالة لها بها
 وأما التي من جهة الاب فلا أنها حلت في الارث على التي للام فلما سقط المتبوع سقط التابع

(حجب النقل) ويقال له حجب نقصان (والله مطلقا) أي ذكر أو أنثى واحد أو من عددا وكذا يقال في ولد الابن ويقال في الأخوة والاختوات أشقاء أولاد أولاد (ينقل الواحدة) بالنصب مفعول مقدم وقوله الواحدة فوقهن فاعل مؤخر وقوله فيأخذن السدس معناه أن السدس المكمل للثلثين يكون لبنات الابن إذا تعددن (١١٨) أول الواحدة (فينقلها) ما لابن وابنه

الخ) أي ولا يرثان معهما بالتعصيب وإذا استغرقت السهام التركة يفرض لهما مكان السدس كزوج وابنتين وأم وأب أو جد المسئلة من اثني عشر لان فيها ثلثين ورعا فيفرض للزوج الربع وللبنين الثلثان وللأم السدس ويعال للأب أو الجدة بالسدس وللأم نصف السدس فتعول الى خمسة عشر وقد ساوت الأم الأب هنا مع فرارهم من ذلك في الغزاوين المشارا - ما يقول صاحب الرعية

وان يكن زوج وأم وأب

فثلث الباقي لها امرأتين وهكذا مع زوجة فصاعدا

فلا تكن عن العلوم قاعدا فانها في الأولى أخذت ثلث الباقي بعد نصف الزوج وهو في الحقيقة سدس وأخذ الأب الباقي وفي الثانية أخذت بعد ربع الزوج ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع وقد ألفر فيها العلامة الأمير بقوله

فللمن أنقن الفرائض علما * أبحا امرأتها الربع فرض

لأرث ولا لعول وليست * زوجة الميت هل بذلك تقضوا

ثم قل لي ربعان في أي آثر * تابستان وما لذلك نقص

ونمايد كفي العناية أن لنا زوجة تأخذ الثمن ويأخذ أخوها باقي التركة وجوابه ان أخاه ابن

التسبب وأما حجب النقل فتلاثة أقسام الأول نقل من فرض إلى فرض دونه وهو مختص بخمسة أشياء الأم ينقلها الولد مطلقا من الثلث الى السدس وولد الابن مطلقا والاشنان فصاعدا من الاخوة والاختوات مطلقا والزوج ينقله الولد وولده من النصف الى الربع والزوجة ينقلها من الربع الى الثمن من ينقل الزوج وبنات الابن ينقل الواحدة منهم عن النصف والاشنتين فأكثر عن الثلثين الواحدة فوقهن فيأخذن السدس والاختوات للأب ينقلهن الى السدس الأخت الشقيقة القسم الثاني النقل من التعصيب الى الفرض وهو مختص بالأب والجدة فينقلهما الابن وابنه الى

ابن زوجها وذلك بأن يتزوج ابن رجل أمه زوجة أبيه فيأتي منها ولد ثم يموت ابن الرجل في حياة أبيه ويتولد ابنه وأباه ثم يموت الأب عن زوجته وعن أخيها الذي هو ابن زوجها فتأخذ الزوجة الثمن وأخوها الباقي ولا ملامة لأجهوري

إذا جدي تزوج أم أمي * (١١٩) فقبل منهما خالي وعي

وان يتزوج ابن أبي بهدي

فأرني لابن هذي لالعي

وذاك لانه ابن أخي وخالي

فقد كشف القناع لرب فهم

(ويرثن بالتعصيب) وهذا القسم هو

المسمى عندهم عصبة بالغير وأما العصبة

مع الغير فالأخوات مع البنات فإذا كانت

أخت شقيقة مع بنت فأنهما تأخذ

النصف الباقي وتسقط الأخوة للاب

لأنهما صارت في حكم الشقيق وأما العصبة

بالنفس فالذكور كلهم إلا الأخ للام

والزوج مالم يكن ابن عم والاورث

بالفرض والتعصيب كزوج ابن عم وبنت

فلها النصف وله ربع فرضا وربع تعصبا

وكابن عم أخ لأم (وصك كذا حكم الخ)

أي يفرض للواحدة النصف وللاثنين

فأكثر الثلثان وإذا كان لهن أخ عصبة

لذكور مثل حظ الأنثيين (ولا بين

اليهودي) أي لأن الصحيح أن الكفر ملل

السدس القسم الثالث الثقل من فرض إلى

تعصيب وهو مختص بالبنات وبنات الابن

والأخوات الأشقاء والأخوات للاب فان

البنات يفرض للواحدة منهن إذا انفردت النصف

والاثنين فصاعدا الثلثان وإذا كان لهن أخ لم يرثن

بالسهم ويرثن بالتعصيب وكذا حكم بنات الابن إذا

استحققن الوراثة والأخوات الأشقاء والأخوات

للأب مع عدم الأشقاء (فصل) يمنع الميراث

اختلاف الدين فلا يرث بين مسلم وكافر ولا بين

اليهودي والنصراني والرق فلا يرث الرقيق ولا

يورث ومآمات عنه فهو لمالكه والقتل فلا ميراث

لمن قتل مورثه عمدا وانتفاء النسب باللعان

(قتل مورثه) أي مباشرة أو تسببا ولا ينفع الأكرام في القتل فمن أكره على قتل أبيه أو أخيه فلا

ميراث له والقود عليه (عمدا) أي عدوانا أو مافى حراية أو لدفعه عن نفسه ولم يدفع إلا بالقتل

فإنه يرثه وترث المرأة من دية زوجها وماله وهو يرث من ديتها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه

عمدا فلا يرث له من مال ولاديه وأما القاتل خطأ فانه يرث من المال دون الدية وحيث لم يرث

منها لا يحجب فيها كما أن من لا يرث من المال لا يحجب فيه على قاعدة المحجوب بالوصف من

ميراث له والقود عليه (عمدا) أي عدوانا أو مافى حراية أو لدفعه عن نفسه ولم يدفع إلا بالقتل

فإنه يرثه وترث المرأة من دية زوجها وماله وهو يرث من ديتها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه

عمدا فلا يرث له من مال ولاديه وأما القاتل خطأ فانه يرث من المال دون الدية وحيث لم يرث

منها لا يحجب فيها كما أن من لا يرث من المال لا يحجب فيه على قاعدة المحجوب بالوصف من

أنه لا يجب وارثا فلو كان لبيته ولد كافرا أو رقيقا فهو كالعدم (فقط) أي ويبقى الارث بينه وبين أمه كولدها من الزنا وبوأما الزانية أخوان للام فقط لتحقيق انتفاء الأب لهما وكذا المغتصبة لعدم الاشتراك بينهما من جهة الأب شرعا بخلاف ولدي الملاءمة فتتبعان أدلو رجوع عن اللعان واستلحقهما لحقار واستبهما (الخ) (١٢٠) اطلاق المانع على هذا يجوز

فإن عدم الميراث هنا بسبب النسك في الشرط الذي هو تقدم موت المورث وكلامه شامل لما إذا مات معا أو مترين وجهل السابق (مثلا) أي أو بفرق أو حرق فيه فرض أن كل واحد لم يخلف صاحبه وإنما خلف الأحياء فلا يرث من مات معه ولا يجب وارثا (على المسلم) لا مفهوم له فالأولى على كل أحد أن يؤمن أي صدق مدعنا بقلبه (ولا نظير له الخ) أي فليس علمه كعلمنا وكذا بقية صفات المعاني المجموعة في قول بعضهم حياة وعلم قدرة وإرادة

وسمع وبصر كلام بلا مرا بها تعقد الأعيان فأصغ لسمعها صفات معان وهي سبع كما ترى ومراده بالإبصار البصر (أزلي) أي لا ابتداء له (أبدى) أي لا آخر له وهما لازمان لواجب لوجود (بحياة) أي به رداعلى المعتزلة القائلين أنه حي بذاته قادر

فينقطع التوارث بين الملاءة والولد فقط واستبهما المتقدم والمتأخر في الموت كما إذا مات أقارب تحت قدم مثلا

باب الحادى عشر

في بيان جل من الفرائض والسنن والآداب ويتعين على المسلم أن يؤمن بأن الله إله واحد لا شريك له في ملكه ولا نظيره في صفاته من صفات الألوهية ويعلم أن لجميع الموجودات خالقها هو واجب الوجود أزلي أبدي حي بحياة قادر بقدره يريد بإرادته عالم سميع بسمع بصير بصير متكلم بكلام وأن صفاته أيضا واجبة الوجود تتعلق بجميع الجزئيات والكميات والمستحيلات وغيرها وأنه تعالى واحد في ذاته لا نظيره وأنه

بذاته وهكذا ولا يقال في علمه ضرورى ولا نظرى وإنما هو محيط بالا كوان وسمعه ليس بأذان وبصره ليس بحمدقة ولا أحيان وكلامه ليس بصوت ولا لسان بل هو منزّه عن مشابهة الحوادث فقف عند حدك أيها الانسان (الجزئيات والكميات) أي الممكنات (وغیرها) أي كالواجبات وفي ذلك تفصيل فالقدرة والارادة يتعلقان بالممكنات دون الواجبات والمستحيلات لان الارادة تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه من إيجاد أو اعدام والقدرة توحيده أو تنعده

والعلم والكلام يتعلقان بالثلاثة لكن تعلق العلم تعلق انكشاف وتعلق الكلام تعلق دلالة والسمع والبصر يتعلقان بجميع الموجودات والحياة لا تتعلق بشيء (رسالة) وكذا يجب للأنبياء الصدق والامانة (فما جاءوا به) أي من عند الله وكذا يصدقون في مطلق اخبار بشي لانهم آمناء في أقوالهم وأفعالهم وهم معصومون قبل النبوة وبعد ها واذا وقع منهم مكروه أو خلاف الأولى فهو باعتبار غيرهم لا باعتبارهم اذ فعلهم ذلك بقصد التشريع للاشعار بأنه ليس يحرام على الامة فيكون باعتبارهم واجبا (ورسوله) أي لكافة الخلق حتى الجن والملائكة (ما جاء به) خصه وان (١٣١) كان داخلا في عموم الرسل لزيادة شرفه صلى الله

لا يستحق العبادة غيره وأن جميع رسله صلوات الله وسلامه عليهم مصدقون فيما جاءوا به وأن محمدا صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله وأن جميع ما جاء به حق وما أخبر به صدق من عذاب القبر وأحواله والقيامة وأهوالها من الصراط والميزان وجميع المغيبات عنا والجنة والنار وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وأن الايمان اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح وأن كلام الله تعالى قائم بذاته محفوظ في الصدور مقروء بالألسنة مكتوب في المصاحف وأن

علمه وسلم فانه أفضل المخلوقات وأولاه لما خلقت أرض ولا سموات (وأحواله) أي من ضغطته وسؤال المالكين فيه ونحو ذلك فهو إما روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار (وأهوالها) أي شدائد ها والصراط يختلف في المرور عليه باختلاف الاعمال فتارة يكون أحده من السيف وأرق من الشعرة وتارة يكون عريضا للصالحين أهل المبرة والميزان واحدا على الصحيح وجمعه في القرآن للتعظيم (وجميع المغيبات) أي كالحشر وهو سوق الناس للحشر والنشر وهو أحياء وهم من القبور (والجنة والنار) أي وجودهما وما أعد لاهلهما (وما لم يشأ لم يكن) أي فلا يكون

تحررك ولا سكون الا بإرادة من يقول للشيء كن فيكون فيجب الايمان بالقضاء والقدر والاول ارادة الله المتعلقة بالاشياء أزلا والثنائي ايجاد الاشياء على وجه معين أراد (وعمل بالجوارح) الصحيح أن العمل به اشترط كمال فلا يتوقف عليه الايمان والحق أن ايمان المقلد صحيح فلا يتوقف على نظر واستدلال لكنه يعصى بترك ذلك ان كان فيه أهلية ويكفي الدليل الجلي كأن يقول الدليل على وجود الله هذا العالم وان لم يقدر على تقريره بان يقول العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث (وان كلام الله) أي النفسى (مقروء) أي باعتبار الالفاظ الدالة عليه (مكتوب في المصاحف) أي باعتبار النقوش الدالة على الالفاظ الدالة عليه والتحقيق في كيفية نزول

القرآن أن الله تعالى إذا أراد أنزال سورة أو آية تظهر بصفة العلم في قلب جبريل فحصل فيه علم ضروري ثم تظهر بصفة الكلام ففقت لسله على ألفاظ القرآن مع النظم فأنزله على النبي صلى الله عليه وسلم فالناظم في الحقيقة هو الله تعالى حيث فقت بلسان جبريل واعلم أن القرآن يطلق بالاشتراك على معنيين أحدهما الكلام القائم بالذات الاقدس والثاني اللفظ المنزل ووجه تسميته كلام الله بالمعنى الاول أنه صفة الله تعالى وبالمعنى الثاني أنه تعالى أنشأ برأوه في اللوح المحفوظ لقوله سبحانه بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ أو بحروفه في لسان الملك وقد منع السلف الصالح القول بأن القرآن مخلوق بالمعنى الثاني أدبا واحترارا عن ذهاب الوهم الى المعنى الاول (يراه المؤمنون) أي بلا كيف ولا انحصار فانتا كما علمه لافي جهة نراه لافي جهة واستلزام رؤية الشيء أن يكون في جهة إنما (١٢٢) هو استلزام عادي يجوز تخلفه

فلا وجه للعتزة في الاستدلال به على منعها وناهيك قوله تعالى وجوه يومئذ فاضرة أي حسنة الى ربها ناطرة (ثم الذين يلونهم) وهم التابعون ثم الذين يلونهم وهم تابعو التابعين (ويجب الكف) أي لان ما وقع منهم من الحروب وغيرها كان باجتهاد والمجاهدة ما يجوز مطلقا غير أن من أصاب في اجتهاده له اجران ومن أخطأ له اجر (الصلاة الخ) وكذا السلام (بالتطمين) أي التطريب

الله تعالى يراه المؤمنون ويكلمهم وأن يعنفه يد أن خير القرون الصعابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وأن أفضلهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ويجب الكف عن ذكرهم الاجتهاد (فصل) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة في العزومة وتحرم قراءة القرآن بالتطمين والغيبة والنميمة

المؤدى الى قصر عمدودا ومدمقصور والا كره فقط (والغيبة) وهي ذكرنا خالفا بذكره ولو بما فيه مالم يكن منجها رافسقه والايازد كره بما تجاهر به فقط كما يجوز للسفارة في زواج امرأة أو شركة انسان مثلا أن يذكر ما يعلمه ولا تجوز غيبة الذي على الصحيح والمستمع شريك المغتاب في الاثم فيجب عليه القيام من المجلس ان لم يقدر على الزير والغيبة عندنا من الكبار ويطلب سماح المغتاب ولو بالراءة المجهول متعلقها وكذلك النميمة من الكبار وهي نقل الحديث على وجه الفساد وأما الكذب وهو الانخبار بخلاف الواقع فانه من الكبار ان ترنب عليه مقبلة والأفصغرة ان كان على غير النبي وأما نحو مقامات الحرير فانها من قبيل الحكم وضرب الامثال لا على أن ما فيه لوقع ويندب الكذب للاصلاح بين المتشاحنين حتى يزول ما بينهما ويجب دفع الضرر كل من يرى رجلا محتضا بمن يريد قتله أو ضربه ظمنا فيسئل عنه فيقول لا أعلمه

(والحسد) وهو تقي زوال نعمة (١٣٣) الغير وأما تقي مثل نعمته فيجوز وقد أشبعنا

الكلام على ما يتعلق بالغيبة والسمية والكذب والحسد والنفاق وغير ذلك في كتابنا تحفة العصر الجديد (والغصب) وهو أخذ المال قهراً تعدياً بلا حراية ولا ملك الغاصب ووارثه وموهوبه ومشتريه منه ان علموا كهو في ضمان السماوى وغرم قيمة المقوم ومثل المثل والمشتحق الرجوع بالغلة على أيهما شاء وأما ان لم يعلموا فانهم يضمنون مثل المثل وقيمة المقوم يوم وضع اليد اذا تلف المقصوب عمداً كان أكلوا الطعام أو لبسوا الثوب حتى بلى وأما بسماوى فلا ضمان عليهم واذا تلف خطأ فقولان قيل كالممدوقيل كالسماوى (والربا) فسر بثلاث تفاسير فقل هو ما كانت عليه الجاهلية من فسح الدين في الدين كأن يقول المطلوب أخرجني وأزيدك وقيل هو ما حرم التفاضل فيه وقيل هو كل بيع محرم (منها السحت) أي كالسؤال للتكثير وأخذ الشاهد شيئاً على شهادته الواجبة عليه (وسيصالون سعيراً) أي يدخلون ناراً مبهمة الوصف (الرشوة) بكسر الراء وضعها (وبهذا التفسير) المناسد كره عقب الحديث الاول (الرجل) أي أو المرأة (لاخيه) قيد به السحت على عدم قبول شيء منه في نظير الجاه فلا ينافي أن الذي كذلك

والكذب والحسد والغصب والربا وأكل أموال الناس بالباطل قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي بالحرām وهو أنواع منها السحت ومنه أكل مال اليتيم قال الله تعالى إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً أي عاقبة أمرهم ذلك في النار **فصل** ومن أعظم السحت الرشوة في الحكم قال النبي صلى الله عليه وسلم كل لحم يبت بالسحت فالنار أولى به قالوا يا رسول الله وما السحت قال الرشوة في الحكم وقال صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشئ والمرثئ وبهذا التفسير قال الحسن وقتادة ومقاتل وقال ابن مسعود السحت الرشوة في كل شيء وقال أيضاً هو أن يقضى الرجل لأخيه حاجة فيمدي إليه هدية قيل له يا أبا عبد الرحمن ما كنا نرى ذلك إلا الأخذ على الحكم فقال الأخذ على الحكم كفر قال الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون وقال أبو حنيفة رضى الله (كفر) أي ان استعمله (ومن لم يحكم الخ) وجه الاستدلال أن شأن أخذ الرشوة أن يتجاوز

الحذف لا يكون ما كما بعث الله (الحاكم) أي غير السلطان إلا أعظم فإنه لا يعزل بغير الكفر
 لمزيد الخطر قال العلامة الأمير واعلم أن حكمانا الآن كلمنة للضطر (لا يجوز لأحد الخ) أي
 فنقول به في مذهبننا والحق كما قال ابن الشلبي نفوذ أحكام القضاة القابلين للرشوة لعدم وجود
 من هو مستكمل للشروط دفعل المادة الفساد والحكم في الرشوة المأخوذة أن ترد إلى أربابها أن
 علموا والافتي بيت المال (ويستأصلها) أي (١٢٤) يقطعها من أصلها فهو طريق الكفر

ولذا استدلل بآية ومن يكفر بالآيمان
 أي بشرائع الإسلام فقد حبط عمله
 (فيل الخ) ليس مراده التضعيف بل
 حكاية ما قاله بعض العلماء (مستحبة)
 الرابع أنها سنة عين ويستحب الجهر بها
 وزيد الرحمن الرسيم على المعتمد وان
 تركها في الأقل أنى بها في الاثناء
 (والتحديد) أي يقول الحمد لله عند الانتهاء
 ويستحب أن يكون سرا وأن يزيد جدا
 كثيرا طيبا مباركا فيه لو روده في الخبر
 (ويا كل) أي مما يليه ندب أن كان طعاما
 واحدا وكان يأكل مع غير أهله وأما مع
 أهله أو كان الطعام متعددا أو كان غرا
 ونحوه من أنواع الفاكهة فإنه يأكل مما
 شاء ولو بعد عنه وقد نظم الأجهوري
 ما يقدم على الطعام وما يؤخر عنه وما
 يؤكل معه بقوله

عنه إذا ارتشى الحاكم أن يعزل في الوقت وان لم يعزل
 بطل كل حكم يحكم به بعد ذلك قال القرطبي وهذا
 لا يجوز لأحد أن يختلف فيه إن شاء الله تعالى
 لأن أخذ الرشوة فسق والفاسيق لا يجوز حكمه
 وسمى المال الحرام سحتا لأنه يسحت الطاعات أي
 يذهبها ويستأصلها وقد قال الله تعالى ومن يكفر
 بالآيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين
 قيل هو الذي يحذل الحرام ويحرم الحلال
 (فصل في) والتسمية عند الأكل والشرب
 مستحبة والتحميد عند الانتهاء ويا كل ويشرب
 بيمينه ولا ينفخ في الطعام والشراب ولا يتنفس في

قدم على الطعام توتاخوتا * والتين والمشمس والبطيخا
 وبعده الاخاص كثرى رطب * ومثله الرمان أيضا والعنب
 ومعه الخيار والجوز * قتا وتفتح كذا الموز

وبكره أكل أو شرب بشمال ما لم يكن الطعام يجمع فيه بين أمرين والاجاز الاكل بالشمال مع
 الاكل باليمين فقد روى عن عبد الله بن جعفر قال رأيت في عين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قتا وفي شماله رطبا وهو يأكل من ذمير قوم من ذميرة (ولا ينفخ الخ) أي يكره النهي عن ذلك

ويكره كل الطعام الحار لما فيه من الآفات العديدة (ولا يتنفس الخ) بل يفصل القدر عن فيه
ويتنفس والسنة أن يتنفس ثلاثاً يسمى في ابتداء كل نفس ويحمد في انتهائه ويمص الماء مصاً
ولا يبعه عيافانه يضعف الكبد (ولا بأس الخ) لكن الجلوس أولى لأنه السنة وقد شرب النبي
صلى الله عليه وسلم فاعمال لبيان الجواز كما قال بعضهم

أذا رمت تشرب فاقعد تنقر * بسنة صفوة أهل الجواز

وقد صححوا شربه قائماً * ولكنه لبيان الجواز

(على الرجال) أي البالغين ويكره للولي الباسه لغير بالغ كالذهب ويجوز الباسه الفضة والمراد
الحرب بالخالص وأما إذا كان (١٢٥) مخلوطاً بقطن ونحوه فيكره وقوله والجلوس عليه

أي والله لتخاف به ولتوبع الزوجته أو كان
بجائيل لاسترجدار به من غير استناد
عليه ومثله الساموسية التي لا تمس
ورخص في خيط السحرة لا الكيس
ومنعوا الرابة لغير الجهاد نظر إلى استعمال
كل شيء بحسبه (والقطن بالذهب) ومثل
القطن سائر الاستعمالات (وعما فيه
ذهب) أي ولو قل ويكره القطن بالحديد
أو النحاس ولو لا امرأة ما لم يكن للتداوي
وقال بعضهم بكرهه ما بعثه ذهب أن
قل وأما خاتم العقيق واليسر جاز ويحرم
زيادة خاتم الفضة عن درهمين ويجوز

الإناء ولا بأس بالشرب قائماً ويحرم على الرجال
لبس الحرير والجلوس عليه والقطن بالذهب وعما
فيه ذهب ويستحب أن يبدأ في لبس ثيابه باليمن
وفي خلعها باليسرى ولا يمشي في نعل واحد ولا
يقف فيه الا لضرورة ويحرم اللعب بالشرطي
ويحرم التصوير على صفة الانسان أو غيره من
الحيوانات ﴿فصل في الابتداء بالسلام سنة﴾

تحلية المصحف والسيف المعد للجهاد بالذهب والفضة لا غيرهما من سكين وسرج ولجام ونحو
ذلك ويجوز كتابة القرآن في الحرير (ولا يمشي الخ) أي يكره (بالشرطي) بكسر الشين على المختار
وقيل بفتحها فارسي معرب والسين لغة فيه وسواء كان اللاعب كثيراً أو قليلاً ولو لم يغير جعل
وتنقط الشهادة بإدامته لأن الصحيح أنه من الصغار ويحرم لعب الطاب ويكره لعب المنقلة على
الراجح فيهما حيث لا تقاروا إلا بالحرمة بلا نزاع وكذا يحرم لعب الضامة والورق وقيل يكره ويكره
الجلوس إلى من يلعب (من الحيوانات) أي إن كانت الصورة تامة الأعضاء وكان لها ظل لأن
كانت ناقصة أو كانت في ورق أو جداراً ونحو ذلك فيكره ويستثنى تصوير أربعة البساتين قائم اجازة
لتدريهن على تربية الأولاد كما يجوز تصوير غير الحيوانات كالشجر والسفن ونحو ذلك (سنة)

أى كفاية (أو سلام عليكم) أى فيجوز التعريض والتكبير وكذا فى الرد (وعليكم السلام) بالواو أفضل من تركها لأن الكلام يصير بها جلتين أى على السلام وعليكم السلام (أو السلام عليكم) أى فيكون الرد بلفظ الابتداء مع نية الرد كما أنه يجوز الابتداء بلفظ الرد لكنه خلاف الأولى فيهما وأما إذا ابتدأ بلفظ الابتداء فاصدين له فيجب الرد على كل منهما ويكون السلام بلفظ الجمع ولو كان المسلم عليه واحد الآن معه جماعة من الملائكة ويجوز سلام عليكم بدون تنوين لأن هذا لغة تخذفه (١٣٦) لنية ألا يجزئ الاقتصار على

السلام فقط مع حذف الخبر وقد ورد أن من قال السلام عليكم كتب الله له عشر حسنات فإذا قال ورحمة الله كتب الله له عشرين حسنة فإذا قال وبركاته كتب الله له ثلاثين حسنة ولعل الراد مقبوس عليه وورد أن سلام الرجل على أهل بيته يكثر خيره ومن سنة السلام أن يسلم على من لقيه عرفه أو لم يعرفه وورد أنه يطيل العمر (تقبيل اليد) أى يد المسلم أو المسلم عليه ما لم يكن أباً أو شقيقاً أو من ترعى بركته وتكره الإشارة باليد أو الرأس للسلام من غير نطق به وأما مع النطق فيجوز وفي الحديث لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى فإن تسليم اليهود

ورده فرض كفاية وصفته أن يقول المبتدئ السلام عليكم أو سلام عليكم ويقول الراد وعليكم السلام أو والسلام عليكم ويكره تقبيل اليد فى السلام ولا يسلم على أهل الأهواء كالمعتزلة والروافض ولا على أهل اللهو حال تلبسهم به كلاعب الشطرنج ولا يبدأ أهل النية بالسلام وإذا بدأوا رد عليهم بغير واو ولا يسلم السلام على المصطفى وإذا سلم واحد من الجماعة أجزأ عنهم وكذلك إذا ردوا واحد منهم ويسلم الراكب على

الإشارة بالأصابع وإن تسليم النصارى الإشارة بالكف ويجوز الانحناء إلى أحد لا يصل إلى الركوع (ولا يسلم الخ) أى يكره (ولا يبدأ الخ) أى يكره لأن الكافر ليس من أهل التحية (رد عليهم) أى وجوباً حيث تحقق نطقهم بالسلام مفتوح السين واللام ويكون الرد بالواو وأما أن سمع منهم السام أى الموت أو السلام بكسر السين أى الحجارة فيقول عليكم بدون واو ورد كلامهم عليهم ولا يذكر المبتدأ حالة على ما ذكرنا (ولا يسلم الخ) بل يكره ويجب الرد بالإشارة (إذا ردوا عنهم) أى ما لم يكن المقصود واحد بعينه فلا بد من رده ولا يكفي رد الصبي عن الجماعة لأن الرد ليس بفرض عليه وإن وجب رد سلامه على البالغ ثم إذا ردوا واحد فهل للباقي

قواب في اسماء على اتم الكل ان لم يفعل أحد والظاهر أن من عزم على الفعل فسبقه غيره بوجوه على عزمه قطعاً سواء كان ردأ أو بدأ ولو سلم جماعة دفعة على واحد فإنه يجتري بالرد مرة واحدة (ويسلم الراكب الخ) أي يتدب أن يكون الراكب هو المبتدئ بالسلام على الماشي وكذا الصغير على الكبير والقليل على الكثير والعبد على الحر والهايط على الطالع واللاحق على السابق فلو عكس حصلت السنة (١٣٧) (على أحديته) أي ولو مفتوحاً ويندب

الاستئذان على الزوجة وفيه قوم مقامه التحنن إلا ان كان معها من لا يحل النظر الى عورتها والاوجب (ويستأذن ثلاثاً) وفرع الساب ثلاثاً قائم مقامه واختار ابن رشد تقديم الاستئذان على السلام (ولا يقول أنا) أي يكره (حسنة) أي مستحبة لرجل مع مثله مالم يكن أحدهما مرداً ولا امرأة مع مثله لا مع رجل ولو متجالة وفي الحديث ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان الا غفر لهما (والمعانقة) وهي جعل عنقه على عنق صاحبه أو ما يقرب منه مكرهه عند بعضهم وهو الا امام مالك في الرسالة وكره مالك المعانقة وأجازها ابن عينة فالأولى للمصنف التصريح به وإنما كرهها لان معانقة النبي طاعة فحين قدومه من الحبشة لم يصحبها بل (لارخصة فيها) بل

الماشي والماشي على القاعد ولا يجوز لاحد أن يدخل على أحديته حتى يستأذن عليه وصفته أن يقول السلام عليكم أَدْخُلْ وَيَسْتَأْذِنُ ثَلَاثًا وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ السَّمَاعِ وَإِذَا اسْتَأْذَنَ فَقِيلَ لَهُ مَنْ هَذَا فَلْيَسِّمْ نَفْسَهُ بِاسْمِهِ أَوْ بِمَا يُعْرَفُ بِهِ مِنَ الْكُنْيَةِ وَلَا يَقُولُ أَنَا وَالْمَصَافَحَةُ حَسَنَةٌ وَالْمَعَانِقَةُ مَكْرُوهَةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَالْقُبْلَةُ فِي الْقِمَمِ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ لَارْخَصَةٍ فِيهَا

فصل في تشييت العاطس واجب كرده السلام

وهو القول للعاطس بسم الله وجوابه مستحب وهو قول العاطس بسم الله ويصلح بآلکم أو يغفر

أما حرام لقصد اللذة أو مكرهه ان لم تقصد (واجب) أي كفاية على المعتمد ولو كان العطاس بسبب ويجب تشييت العاطس المميز كرده سلامه ومثل المرأة المحرم أو الأجنبية المتجالة وأما من يخشى منها الفتنة فلا يشمتها كما لا يرتسلامها وإذا عطس الذي وجد الله فيقال له يهديك الله (ويصلح بآلکم) أي حالکم أو قلبکم (حتى بمحمد الله) أي نبياً ان لم يكن في صلاة ولا ينبغي العدول عن الحمد الى لفظ أشهد أو تقدع على الحمد فانه مكرهه ويندب تقييه العاطس على الحمد وورد أن من سبقه بالحديث من وجع الضرس والاذن والبطن ويندب تغطية الوجه عند

العطاس وخفض الصوت به ولا يسمت العطاس بعد ثلاث بل يقال له أنت من كرم عافاك الله
(ولا يحل الخ) أي يحرم واعتقرت الثلاثة لأن الأذى مجبول على الغضب ويجوز للزوج هجر
زوجته تأديبا ولو زيادة عن شهر وكذا الوالد ولده والشيخ لتليذه ويجوز هجر أهل المعاصي
المتجاهرين بها حتى يرجعوا عنها (ولا يتنابح) أي يتسارروا مثل ذلك كلامه ما جهر بالغة
لا يعرفها ما لم يأذن إلهما أو يأتي رابع يتحدث معه (١٢٨) (ولا يجوز الخ) أي يحرم لأن

الشیطان يكون ثالثهما كما في الحديث
(ولا يجوز النظر) أي عدا وأما النظرة
الأولى من غير عمد فلا شيء فيها ويجوز
النظر للوجه والكفين بغير شهوة وبمحرم
النظر للأمر بـ شهوة وبمحرم الخلوة به
عند الشافعي ولو مع أمن الفتنة
(خاتمة) ختم كتابه بمسائل يسيرة من
التصريف ما فيه من تهذيب النفس
وقد أشبعنا الكلام عليه في شرح نائية
السلامة وفي شرح حكم ابن عطاء الله
فانظرهما أن شئت (لعماده) أي لعموده
ورجوعه إلى الله وأوفي قوله أودرهما
لعمده لمنع الخلوة بجوار الجميع بل إذا قصد
به بقاء البنية أو صون وجهه عن السؤال
يكون من أفراد حسنة لعماده
(ويترك) أي ينبغي أن يترك ما لا يعنيه

الله تبارك وتعالى والجمع بينهما أفضل ولا يسمت
العطاس حتى يحمده الله ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه
فوق ثلاثة أيام ولا يتنابح اثنان دون واحد ولا
يجوز لرجل أن يتخلل بامرأة ليست بمحرم له ولا زوجة
ولا يجوز النظر إليها (خاتمة) ينبغي للإنسان أن
لا يرى إلا محصلا حسنة لعماده أو درهما لعماده
ويترك ما لا يعنيه ويحترس من نفسه ويقف عند
ما أشكل وينصف جليسه ويلين له جانبه ويصفح
عن زلته ويلزم الصبر وإن جالس عالما ينظر إليه بعين
الاجلال ويثبت له عند المقال وإن راجعه راجعه
تفهما ولا يعارضه في جواب سائل سألته ومن ناظر

أي ما لا تدعو حاجة إليه لخبر من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه (ويحترس الخ) أي لما في
الحديث أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك وناديك قوله تعالى إن النفس لأمارة بالسوء
(عندما أشكل) أي التبس حكمه عليه (وينصف جليسه) بأن لا يتقدم عليه ولا يتطعم حديثه
(ويلين له جانبه) أي يتواضع له قال تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم الآية (ويصفح) أي
يتجاوز عن زلته وإن تكررت (ويلزم الصبر) أي لانه عنوان التطفر (بعين الاجلال) أي
النعظيم (تفهما) مفعول مطلق أي مراجعة تفهم لا تعنت (ولا يعارضه الخ) أي إذا قصد

الوقوف على الحق بالمشاركة مع الادب (ومن ناظر الخ) المناظرة مقابلتها بالحجة بالحجة ويقصد بذلك اظهار الحق حيث كان (وترك الاستعلاء) معطوف على أن لا يرى أى يغنى له ترك العلو وحسن التانى أى التمهّل وجميل الادب أى الادب الجميل (فانهما) أى حسن التانى وجميل الادب أو هما وترك الاستعلاء وتكون (١٢٩) التثنية باعتبار تأويلهما بالتوكيد والفعل (والحمد لله وحده) ختم كتابه بالحمد كما بدأ به لان

فِي عِلْمٍ فَيَسْكِينُهُ وَوَقَارٍ وَتَرَكُ الاستعلاء وحسن التانى وجميل الادب فانهما معنيان على طلب العلم والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الله تعالى له الحمد في الاولى والآخرة (وصلى الله الخ) ختم بها لما في الحديث من صلى على فى أول الكتاب وآخره ربحى أن يتقبل ما بينهما وذلك لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة قطعاً

(٩ - عزية) شأن الكريم أن لا يبعض الصفقة وورد أن من قرأ ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً مرة ثم قال اللهم صل عليه مائة مرة بعد صلاة الصبح قبل أن يتكلم وبعد صلاة المغرب كذلك فان الله تعالى يقضى له مائة حاجة ثلاثين في الدنيا وسبعين في الآخرة وهذا اخر ما يسميه الله والحمد لله على ما أولاه وكان تمامه بالجامع الازهر ومنبع العلوم الانوار سنة ست وثلثمائة وألف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله وسلم عليه وعلى آله انكرام وأصحابه بدور التمام

ولما اطلع على هذه الكتابة البهية حضرة أساتذنا شيخ السادة المالكية قال ﴿

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿

الحمد لله على جميل الافضال والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وآل أما بعد فقد اطلعت على هذه التقارير الرائقة والتحريرات المنيفة الفائقة للسلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ عبد المجيد الشرنوبى فاذا هي كواكب درية شاهدة لمؤلفها باخلاص النية قد وشحت بالنقول المعتبرة ورشحت بالفروع المحترمة مع ما شملت عليه من وجازة المباني وحسن الترتيب ورصافة المعاني ولطف التقريب فان شئت قل هي حديقة فضل قطوفها دانية للطلاب أو سماء علم أشرقت كواكبها أولى الالياب نفع الله بها وبمؤلفها الامام ورزقنا وإياه حسن الختام امين الفقير سليم البشرى خادم السادة المالكية

وقال أستاذنا العلامة الشيخ محمد البسيوني البيهاني يؤرخ الطبعة الأولى ﴿

هذى طوالع باهى السعد فقهيه
كواكب بزغت درية سطعت
عبد الحميد أجاد الله همته
وكم له من كتاب زاد رونقه
لذى الكواكب أبدى فاستنار بها
عزیه نطقت بالفضل واعترفت
ولاح بالطبع نور العلم أرخها ١٣٠٦
فان تل لعلاها حزت أميه
أضواءهم جنتها في الأفق زهره
له المواهب لا تحصى لذنيه
بين البريه والاعمال بالنسبه
دجى الخوالث من أشياء غيبه
لماسم اقتضت أنوار قدس به
كواكب أشرفت سعد لعزیه

وقال مؤلفه يؤرخ هذه الطبعة البهية ﴿

تم شرحي بمحدر ب السيره
وبين الافضال منه تحلت
فاشرح الصدر يا عزيز شرح
وادع لى دعوة وأرخ بين ١٣١٤
فله الشكر بكرة وعشيه
وتباهت مباحث العزیه
صار بالطبع غايه الامنيه
ضاء طبع الكواكب الدریه

﴿ فهرست الكتاب ﴾

صفحة	صفحة
٢٤ فصل التيمم الخ	٣ الباب الاول في الطهارة
٢٧ فصل في المسح على الجبهة	٥ فصل كل حي فهو طاهر
٢٨ فصل في المسح على الخفين	٦ فصل مينة آدمي الخ
٣٠ فصل الحيض الخ	٨ فصل يجب ازالة النجاسة الخ
٣١ فصل والظهور علامتان	٩ فصل يعفى عن يسير الدم الخ
٣٢ فصل النفاس الخ	٩ فصل فرائض الوضوء سبعة
٣٢ الباب الثاني في الصلاة	٥ فصل الاستحجام واجب
٣٤ فصل الصلاة المقرؤة خمسة	٦ فصل آداب قضاء الحاجة الخ
٣٦ فصل في قضاء الفوائت من الصلوات	١٨ فصل نواقض الوضوء أربعة
٣٧ فصل يحرم النقل الخ	٢١ فصل وموجبات الغسل أربعة

٣٨	فصل الاذان سنة الخ	٨٣	الباب الرابع في الصوم
٤٠	فصل الإقامة سنة الخ	٨٤	فصل يستحب تقديم الفطر الخ
٤١	فصل شرائط الصلاة الخ	٨٦	الباب الخامس في الاعتكاف
٤٣	فصل فرائض الصلاة أربع عشرة	٨٧	فصل يبطل الاعتكاف الخ
٤٦	فصل وستن الصلاة ثمانية عشر	٨٨	الباب السادس في الحج
٤٩	فصل ومستحبات الصلاة الخ	٩٣	فصل العمرة سنة ٩٤ خاتمة في زيارة
٥٣	فصل يكره الدعاء بعد تكبيرة الاحرام		النبي صلى الله عليه وسلم
٥٤	فصل تبطل الصلاة بترك شرط الخ	٩٥	الباب السابع في الاضحية والعقيقة
٥٥	فصل يحرم السهو سنة	٩٨	الباب الثامن في النكاح والطلاق
٥٧	فصل صلاة الجمعة سنة	١٠٤	فصل في العدل بين الزوجات
٥٨	فصل شروط الامامة تسعة	١١٠	فصل في الرجعة
٥٩	فصل شروط صحة صلاة المأموم خمسة	١١١	الباب التاسع في البيع
٦٠	فصل الافضل أن يقف الرجل الخ	١١٣	فصل يحرم ربا الفضل والنساء
٦١	فصل الجمعة فرض عين	١١٤	الباب العاشر في الفرائض
٦٥	فصل صلاة السفر سنة	١١٥	فصل في الغروض المقدرة
٦٧	فصل في الجمع بين الصلاتين المشتركتين	١١٦	فصل في الكلام على العاصب
٦٨	فصل السبق المؤكدة من الصلوات	١١٦	فصل الحجب قسمان
٧٢	فصل ركعتا الفجر رغبة	١١٩	فصل فيما يمنع الميراث
٧٣	فصل صلاة الغصبي مستحبة	١٢٠	الباب الحادي عشر في بيان جل من
٧٤	فصل صلاة الجنائز فرض كفاية		الفرائض والسنن والآداب
٧٥	الباب الثالث في الزكاة	١٢٢	فصل الصلاة على النبي واجبة
٧٦	فصل في زكاة النعم	١٢٣	فصل ومن أعظم السمات الرشوة
٧٨	فصل في زكاة الحراث	١٢٤	فصل والتسمية عند الاكل والشرب
٨٠	فصل في بيان من تصرفه الزكاة	١٢٥	فصل الابتداء بالسلام سنة
٨١	فصل يجوز اخراج الذهب عن الورق	١٢٧	فصل تسميت العاطس واجب
٨١	فصل في عزل الزكاة	١٢٨	خاتمة في مسائل من النصوص
٨٢	فصل صدقة الفطر واجبة		﴿تمت﴾

اعلان بمؤلفات الشارح لمن يريد هاما من الاخوان

﴿ بيان ما طبع منها ﴾

- ١ كتاب تفریب المعانی علی رساله ابن ابی زید القيروانی مع ضبطها بالقلم
- ٢ كتاب المحاسن البهیة علی متن العشماویة مع ضبطه رجاء دعوة مرضیة
- ٣ كتاب شرح مختصر البخاری الشریف للإمام ابن ابی جرة ذی القدر المنیف مع ضبط المتن بالقلم ضیانة من اللحن فی حدیث سید العرب والعجم
- ٤ كتاب شرح الاربعین النوویة فی الاحادیث الصحیحة النبویة مع ضبطها بالقلم
- ٥ دیوان خطب لطیف علی شکل ظریف مربع السجعات وكل رابعة من سجعاته آیه من الآیات البینات مضبوط المبانی محلی الهوامش بیان المعانی
- ٦ كتاب شرح تأیمة السلوك الی ملك الملوك وفی خلاله لامیة الاستاذ البوصیری
- ٧ كتاب شرح حکم ابن عطاء الله السکندری علی هامش ما قبله وهما فی التصوف
- ٨ كتاب تحفة العصر الجدید ونخبة الادب المفید الجامع مع صغر حجمه من علم الادب اسماء کما بدل اسمه علی مسماه بضبط جید وشرح مفید

﴿ و بیان ما سبطع منها ان شاء الله تعالی ﴾

- ١ كتاب العطر الشذی علی مختصر شمائل الترمذی مع ضبط المتن بالقلم
- ٢ كتاب مختصر الصحیح والحسن من الجامع الصغیر المحتوی علی ثلاثة آلاف من حدیث البشیر النذیر وهو مضبوط ومشروح وعلیه أنوار المحاسن تلوح
- ٣ كتاب مناهج السعادات علی دلائل الخیرات مع ضبطها بالقلم
- ٤ كتاب ارشاد السالك علی ألقیة ابن مالك مع ضبطها التسهیل المسالك
- ٥ كتاب مناهج التسهیل علی متن صیدی خلیل مع ضبطه الذی یشتی الغلیل
- ٦ كتاب مناهج التیسیر علی مجموع العلامة الامیر مع ضبطه بغایة التصریر

﴿ تنبیسه ﴾

﴿ لا یجوز لاحد طبع هذه الكتب الا باذن مؤلفها حفظه الله ﴾